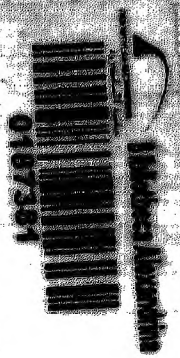


الإسلام

والدولة الحديثة

الدكتور: عبد الرهمان أحمد الأتشي



دار الحكمة

لنشر

الإسلام والدولة الحديثة

لمحررة روية جديدة

ISBN 1 898209 12 X *

**88 Chalton Street, London, NW 1, 1 HJ
Tel: 0207 / 3834037 Fax: 0207 / 3830116**

DAR AL-HIKMA

Publishing and Distribution



88 Chalton Street , London NW1 IHJ Tel :0207-3834037 Fax · 0207 -383 0116

الإسلام والدولة الحديثة

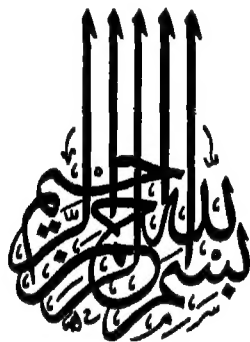
نحو رؤية جديدة

عبد الوهاب أحمد الأفندي

دار الحكمة
لندن

الإهداء

إلى روح الأخ سعد الحسين عبد الرحمن



مقدمة

منطلقات الحوار

يواجه العالم الإسلامي في هذه المرحلة واحدة من تلك الحقب التاريخية التي تحدد مصير الأمم، فآما أن تتوجه فيها إلى آفاق مستقبل عظيم، وآما أن تهوي إلى درك سحيق في انتظار لحظة ماثلة قد تأتي وقد لا تأتي. وكل الشواهد الماثلة تشير إلى أن الطريق الذي تتجه نحوه الأمة هو طريق الهاوية التي لا قرار لها. ويتجلى هذا الواقع في أسوأ صورة في العالم العربي الذي يبدو أن قياداته السياسية والفكرية والثقافية كلها تحذره نحو هذه الهاوية.

ولا يختلف الدور الذي تعلن الحركات الإسلامية اليوم عن غيرها من القيادات الأخرى. بل أن الدور المحوري للحركات الإسلامية اليوم أصبح أبرز من غيره في الأزمة الماثلة. فأكثر ما نجحت فيه الحركات الإسلامية هو تعطيل وتحييد دور القيادات المنافسة دون أن تتصدى هي لأي دور إيجابي في مواجهة هذه الأزمة. وهذا العجز الذي ينعكس في دور الحركات الإسلامية لا ينفصل عن الفكر الذي يقود خطى هذه الحركات، والذي عجز عن أن يشكل الجسر الذي تعبر من خلاله هذه الحركات من السلبية إلى الإيجابية.

لهذا فان المخرج من هذه اللازمة — الكارثة لا بد أن يبدأ من إعادة صياغة كاملة للفكر الإسلامي المتعلق بالدولة وشؤونها. وقد ظل الأشكال المخيم على الحوار الذي يدور حول الإسلام والدولة هو الفصام القائم بين وضوح الرؤية وصدق التوجه حين يتعلق الأمر بتناول الجوانب السياسية في الإسلام. ذلك أننا نجد المخلصين من أبناء الإسلام يميلون ألي الحذر الزائد لدى تناول التراث الفكري الإسلامي، بينما اقتصر تناول الجاد والناقد للتراث الإسلامي على الجهات الأكاديمية الغربية والعناصر المعادية للإسلام التي تسعى للنيل من هذا التراث والتركيز على نقائصه، هذا تناول الناقد ظل يقود بدوره إلى إذكاء العواطف لدى المسلمين ومفكرتهم الذين يتصدون لما يكتبه الناقدون فيهبون للدفاع عن التراث الإسلامي بأكمله، ما حسن منه وما قبح، وما صلح وما لم يصلح. وهذا توجه يقود بالضرورة إلى البلبلة والاعتذاريات الخجلى والمجحوة. لكل هذا فقد أصبح من الضروري وضع حد لهذه الحلقة المفرغة من التخبط والألفام العاطفية، وذلك بأن يتولى المسلمون بأنفسهم الالتفات لمراجعة التراث بنظرة ناقدة فاحصة لا تتخلى عن ثوابته والقيم التي تسعى لتجسيدها، ولكنها في نفس الوقت لا تسجن نفسها في قصوره وتتعامل مع عيوبه بتقديس وهمي.

وبما أننا سمعنا مثل هذه الدعوة كثيرا دون إن نرى لها تطبيقا، فأنا سنحاول في هذه المقالات أن نتبع القول بالعمل وندخل إلى لب الحوار المطلوب، وذلك بالتوجه لتناول الفكر السياسي الإسلامي قديمه وحديثه بنقد يجمع بين ميزات النظرة النقدية التي ظلت حتى ألان حكرا على أعداء الإسلام،

وبين التمسك الراسخ بقيم الإسلام. وسنحاول أيضا تقديم عناصر الحوار بحيث تكون في متناول المسلمين وغيرهم، مما يعني أننا لن نتناول القضية من منظور إسلامي ضيق، وإنما نظرة عالمية منفتحة. وهذا يعني أن الحجج التي نوردها ستكون مفهومة (وبالتالي قابلة للدحض) من قبل المسلمين وغيرهم. ومن هنا فإن هذا التناول سيربط النقاش الدائر حول الإسلام والسياسة بالنقاش المعاصر حول الدولة الحديثة، حتى لا تقع في ورطة أولئك الذين يناقشون الفكر السياسي الإسلامي كما لو كانوا في الكوفة في القرن الرابع الهجري.

ونقطة المنطلق لهذا التناول هو ما أطلقت عليه تعبير (المعضلة الخلدونية) نسبة إلى المفكر الشهير ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي وسعى لتناول قضية التمايز بين الواقع والمثال في الحياة السياسية الإسلامية واقترح حلا لها متبنيا النظرة الواقعية التي أصبحت السمة المميزة للعقل الحديث في الغرب. وقد تمثل الحل الخلدوني في إخضاع المثال للواقع والحق للقوة، وذلك حين أعلن أن نموذج الخلافة الراشدة نموذج وقفي لا يصلح لعالمنا الذي يحكمه النقص والفساد. ويرى ابن خلدون أن النموذج الذي نستلهمه يجب ألا يكون نموذج الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره من أفاض الخلق، وإنما ينبغي أن ندرك الحدود التي تفرضها علينا القوانين الاجتماعية الصارمة التي لا ينفذ من ربتها حتى الأنبياء. ومن هنا فإن علم التاريخ هو العلم الذي يعلمنا كيف نتصرف في شؤون السلطة لتحقيق ما يمكن تحقيقه من مطالب أخلاقية في حدود ما يسمح به منطق السلطة

نفسها. فالسلطة المطلقة (الملك) عند ابن خلدون ترتيب حتمي تفرضه طبيعة التركيبة الاجتماعية للعمران البشري.

ينطلق ابن خلدون في تحليله من أن عصبية النسب هي أساس التركيبة الاجتماعية (١)، وأن هذه اللحمة تتجه بالضرورة نحو تحقيق السلطة المطلقة (الملك) في الإقليم والاستيلاء على الدولة. ذلك أن الغاية التي تجري أليها العصبية هي الملك (٢)، وأن من طبيعة الملك الانفراد بالجد (٣)، وهذه الطبيعة ليست مما يقع فيه الاختيار، وإنما هي ضرورة وجود (٤)، ولا ينفك عن هذه الضرورة حتى الدعوات الدينية، بما فيها دعوة الإسلام، التي قامت على عصبية العرب عامة وقريش ومضر خاصة (٥). ولهذا كانت فترة الخلافة التي تغلب فيها الوازع الديني وحده على العصبية (دون أن يلغيها) قصيرة ما لبثت أن تركت الأمور تجري إلى نهايتها المنطقية في الملك القائم على القهر والسيف ومنعة العصبية (٦). وهذا واقع يجب التسليم به ولا تجدي مغالته. أما تلك المحاولات الواهمة التي يقوم بها بعض أهل الغفلة ممن يعتقدون بإمكانية بعث حركة دينية أو أخلاقية جديدة على غير أساس من عصبية قائمة فما هي إلا جنون يجب علاجه أو سفه يجب ردعه باستخدام القوة (٧).

هذه النظرة "الواقعية" لا تختلف كثيرا عن أطروحات ماكيافيلي وهوبز التي مثلت أساس ولب الفكر السياسي الحديث، وهي في نفس الوقت نقيض النظرة الإسلامية الحقبة التي تسعى إلى إخضاع الواقع للمثال، وليس العكس. وسنحاول في هذه المناقشة أن نتبع تطور هذه الفكرة وننقدها

بتقدم النظرة الإسلامية البديلة — وهذا يعني أن هذه الدراسة تقدم الفكر السياسي الإسلامي التقليدي من منظور نقدي، كما تتناول النقاش الدائر اليوم حول الإسلام والدولة والمنظور الإسلامي للعلاقات الدولية. لقد ظل الجدل حول كيفية حكم المسلمين لأنفسهم يدور لأربعة عشر قرناً، بينما نجد أن عمر التناول الغربي الحديث لأمر الدولة يرجع إلى قرابة الخمس قرون، فيما قضى المسلمون أكثر من قرن وهم يسعون جاهدين للتوفيق بين الإسلام والنظام الدولي الحديث، ولا جدال في إن محاولة أيفاء هذه الحقول الثلاث حقها من العرض في عجلة كهذه هي مشروع طموح لما يقرب من حد الاستحالة، خاصة إذا كان المرء يريد أن يتعدى مجرد العرض إلى النقد وإضافة مساهمة شخصية إلى النقاش. وإذا لم يوف هذا العمل المتواضع الساحة حقها، فإن الأمل (والعذر) هو أنه سيدفع بالآخرين لنقده، وربما دحض حججه أو الإضافة إليها، بما ينفع كل أهل الفكر من المسلمين، وبالتالي البشرية كلها.

والكاتب واع تماماً أن هذه الصفحات لم تكتب لفائدة المسلمين وحدهم. فقد آن الأوان لكي يدرك المسلمون أننا نعيش ضمن منظومة عالمية مترابطة، وإن أفكارنا وأعمالنا تتعرض للتفحص والنقد من قبل جيراننا في هذه القرية الكونية. وحينما نكتب أو نفكر أو نتحدث، يجب أن نضع في اعتبارنا أولئك الذين يساكنونا في هذا الكوكب المزدهم بأهلـه. وهذا يتطلب أن نستصحب، دون المساس بهويتنا وخصوصيتنا، القواسم المشتركة للثقافة العالمية المهيمنة، وهو أمر نضطلع به من منظور معارض،

ولكن من الداخل، لا من الخارج ولا من فراغ. إن دعوى المسلمين بأنهم ضمير الإنسانية وصوت الحق فيها يفرض علينا أن نطرح عقائدنا ومفاهيمنا بلغة تكون مفهومة لكل البشر. وهذا الواجب أصبح أكثر إلحاحاً بعد سقوط الشيوعية التي فشلت في أن تلعب هذا الدور (دور الضمير الحي للبشرية) في الماضي القريب. أن الصوت المسلم هو اليوم الصوت المعارض والناقد الوحيد في إطار عالم يتحول بسرعة إلى كتلة متجانسة ثقافياً. ولكن الانهيار الشيوعي، الذي كان السبب المباشر له مرض النفاق الذي نخر عود الأنظمة الشيوعية، يتضمن درساً هاماً لنا. فمع انهيار الشيوعية وغياب الدكتاتوريات الماركسية، أصبحت المجتمعات المسلمة تحت ذيل القائمة وتقع في القاع في ترتيب الدول فيما يتعلق بالحرية الديمقراطية واحترام كرامة الإنسان.

وهذا يجعل دعوى المسلمين بأنهم «خير أمة أخرجت للناس» وأنهم معلمو الإنسانية مدعاة للسخرية والتندر، وهو الأمر الذي يفرض علينا أن ننتقد أنفسنا بلا شفقة أو رحمة. وقد سعت في هذه الصفحات لكي لا أتساهل أو أتردد في النقد لكل جوانب الحاضر الإسلامي ولم استثن التراث. وقد ظل الأمل الذي يحدوني هو أن تصدم هذه الصراحة أهل الملة الإسلامية عسى أن يكون ذلك مبعثاً للكثيرين منهم للتفكير الجاد. وليس الذي أخشاه هو أن انتقد أو أن يثبت أحدهم أنني على خطأ، وإنما الذي أخشاه هو أن يبقى الجمود القائم على حاله والفراغ الفكري فاغراً فاه. ولقد تطرقت لبعض الأمور ذات الصلة بالقضايا التي نوقشت على هذا

الصفحات ببعض التفصيل في كتابي "الثورة والإصلاح السياسي في السودان" الصادر عن منتدى ابن رشد في لندن عام ١٩٩٥، وذلك في معرض نقاش بعض الممارسات السياسية التي استوحت إلى حد ما المبادئ الإسلامية (أو قيل عنها هذا)، وليس من المناسب بالتالي إعادة ما كتب هناك، فليرجع إليه من شاء هناك لإكمال الصورة.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للكثيرين ممن ساهموا في إثراء هذا العمل ونقده قبل وأثناء وبعد صدوره لأول مرة بالإنجليزية في أواخر عام ١٩٩١، وأخص من هؤلاء الأستاذ ضياء سردار الذي منه جلاء اقتراح فكرة الكتاب، والأستاذ جون دنكان، ناشري في دار **Grey Seal Books** الذي سهر على إعداد طبعته الإنجليزية الأولى. وأخص أيضا ممن علقوا كتابة على تلك الطبعة د. فتحي عثمان، د. أنيس أحمد، د. بارفيز منظور، بروفيسور جون اسبوزيتو، وبروفيسور جيمس بيسكاتوري، والأساتذة عثمان بوقاجي وعبدالواحد حميد، فقد استفدت من تعليقاتهم جميعا. أخص بالشكر الأخ أيضا الأستاذ عبد الباري عطوان على حماسه لنشر هذا الكتاب على حلقات في جريدة "القدس العربي"، مما كان له أكبر الأثر في التشجيع على الإسراع بإعداده للنشر.

وبالطبع لا يسعني في هذا المقام على ذكر العشرات من الأخوة والأصدقاء الذين أفادوني بتعليقاتهم شفاهة، ولا على العدد الذي لا أحصيه من القراء والأساتذة والطلاب الذين أسعدوني بإقبالهم على الكتاب واهتمامهم بدراسته ومناقشته، ولكني مدين لهم جميعا

هوامش

- 1— عبد الرحمن ابن خلدون: "مقدمة العلامة ابن خلدون"، المطبعة الأدبية، بيروت، عام ١٩٠٠ م — ص ١٢٨ — ١٢٩.
- 2— المقدمة — ص ١٣٩.
- 3— المقدمة — ص ١٦٦.
- 4— المقدمة — ص ١٩٦.
- 5— المقدمة — ص ٢٠٢ — ٢٠٥.
- 6— المقدمة — ص ٢٠٧ — ١٦١.
- 7— المقدمة — ص ١٥٩.

الفصل الأول

الإشكال: نشأة الدولة الحديثة

المعضلة التي تطرحها الدولة الحديثة على المسلمين تنطلق أساساً من طبيعتها المتجردة من البعد الاخلاقي إلى درجة كبيرة. فالدولة الحديثة هي رابطة تقوم اساساً على الاعتبارات المصلحية الوقفية ولا تعترف بقيم أزلية ثابتة. وقد لخص هاري اكستين هذا البعد حين كتب يقول ان: "الدولة كانت استجابة وظيفية للاختيار الشامل للمجتمع الذي كان يوماً متكاملاً... وكبديل للقيم المعتادة والسلطات الاميرية التي كانت لا تزال جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، جاءت افكار ميتافيزيقية ذات بعد عقلائي زائف وطبيعة لاهوتية زائفة أيضاً، بالاضافة الى فكرة الدولة ذات السيادة باعتبارها المبدأ الاسمي للمجتمع المتحرر من الأعراف... ويعكس الاحساس بالتفرد والعزلة الذي تولده الدولة التحلل والانقسام الذي أصاب الحياة الاجتماعية وما يصاحب ذلك من شعور بفقدان الدولة في عالم الحداثة غير الطبيعي والمتجرد من القيم والرافض للالوهية، تصبح هذه الدولة وفكرها وهما ضرورياً وإن يكن مثيراً للشفقة إلى حد ما" (١).

والذي يعيب هذا الوضع في نظر ايكستين هو:

"فقدان الاحساس بالتكامل والتمام في الدولة المعاصرة المتطورة — فقد كان هذا الاحساس يأتي للمجتمع السياسي السابق للحدث من فكرة الدين أو الامبراطورية أو الاعتقاد في نظام طبيعي للاشياء. كل هذه المفاهيم كذلك يمكن ان تعتبر كلمات جلية مهية في ميزان العرف، وبالنسبة للمجتمع الاخلاقي. اما الآن فلم يبق لنا شيء مهيب سوى الدولة" (٢).

وهكذا بنيت الدولة الحديثة على هذا الفراغ الاخلاقي وانطلقت تخلق في داخلها قيمها الخاصة بما "منطق الدولة" الذي مثل اعتبارات تعلو على كل قيمة اخلاقية باسم "مصلحة الدولة العليا". ففي البداية جرى تجميع البشر ليس على اساس المبادئ بل على اساس المنفعة الذاتية، ثم اصبح عليهم بعد ذلك ان يقبلوا حكم المصلحة الذاتية الجماعية للمؤسسة الجديدة التي خلقوها.

وقد أفاق المسلمون بعد سبات طال ليجدوا انفسهم قاطنين في عالم الدول القومية هذا، وحكم عليهم ان يخدموا الى الأبد هذه المؤسسات وان يعبدوها من دون الله، واصبح شعار المرحلة وعقيدها هما "وطني إن اخطأ أو اصاب" أو "أمي فوق الجميع". ولم يعد التسبيح بحمد الله هو المطلوب ولا الجهاد في سبيله، بل أصبح الاعتقاد بأن الوطن هو الاعظم البديل عن شعار "الله أكبر"، بينما أصبح الوطن هو الذي يقاتل في سبيله الناس فيقتلون ويُقتلون. فلا عجب إذن أن يصيب المسلمين دوار مزمن وفقدان للهوية بعد أن شهدوا هذا الانقلاب في المفاهيم دون أن يكونوا جزءا منه.

من ابن خلدون الى هوبز:

تعبير "منطق الدولة" ارتبط في الازدهان بقوة باسم ميكافيلي، الرجل الذي أكسب السياسة سمعتها السيئة. ولكن جريرة ميكافيلي لم تزدد على أنه ذكر الامراء خاصة وأهل زمانه عامة بما كانوا عليه من رياء ونفاق، إذ أنهم لم يكونوا يقاتلون بعضهم البعض من أجل المبادئ الرفيعة التي يدعون، بل من أجل السلطة. ولكن الفضل (المشكوك فيه) لتوجيه الفكر الانساني في هذا الاتجاه يعود (وهذه مفارقة لها دلالاتها في ما نحن بصددته من حوار) للعلامة عبد الرحمن ابن خلدون المتوفي عام ٨٠٨هـ — (١٤٠٦م). فقد سعى ابن خلدون للانشغال بما يدعى علماء الاجتماع المعاصر انهم عاكفون عليه: انشاء "علم للانسان". وقد خالف ابن خلدون في هذا من سبقوه من الفلاسفة والعلماء الذين استصحبوا البعد الاخلاقي للانسان، فسعى لتجريد الانسان من هذا البعد والكشف عن دوافعه "الحقيقية".

وقد ظل هذا الاتجاه للبحث في ما وراء الظواهر سعيا للكشف عن حقيقتها المهدف الدائم للعلم الحديث، بالغاً ذروته عند كارل ماركس الذي زعم أنه جرد الانسان حتى العظم وكشف بتعريته من كل زينة ولباس تنكري عن جميع خباياه — وحسب هذا الزعم فان جوهر الانسان يكمن في دوافعه المادية، بينما نجد أن كل ما عدا ذلك ما هو إلا طلاء خارجي زينته الأوهام — فالانسان العادي، بأخلاقه ودينه وعواطفه وأفكاره وحبه وكرهه ليس

سوى غلاف يجب اختراقه للبحث عن حقيقة الانسان. وخلال عقود متطاولة من التجريبية الماركسية جرى دوس هذا الغلاف بالاقدام، وعذب وشنق، وأطلق عليه الرصاص وارسل الى معسكرات الأعمال الشاقة واعادة الثقيف بحثا عن هذا الجوهر المتملص الماروغ الذي ظل يرفض بعناد ان يكشف عن نفسه.

جريرة ابن خلدون تختلف قليلا عن تلك التي فصلناها اعلاه. فقد اكتشف ابن خلدون ان الناس كانوا يتعرضون للعسف والظلم باسم كل انواع المثاليات والافكار فسعى للكشف عن السبب الكامن وراء هذا الوضع. وقد عثر على ضالته فيما سماه الاسباب "الطبيعية" (أو "الاجتماعية" حسب تعابير العلم الحديث). فالجتمتع الانساني، الذي يقوم على الاسرة الممتدة أو العشيرة يتجه ضرورة الى انشاء وحدات اجتماعية تقوم على العصبية (أي التماسك العشائري)، والعصبية هي الرباط الذي يحفظ تماسك الوحدات الاجتماعية يشكل من ثم أساس السلطة السياسية (٣). والعصبية المقصودة هي عصبية النسب الطبيعي أو "مافي معناه" (أي اعتقاد وجود هذا النسب أو قيام حلف أو ولاء يقوم مقامه ويشبهه) (٤). ويرى ابن خلدون ان السلطة السياسية ضرورية لادارة شؤون الجتمتع والحفاظة على نظامه، ويتولاها بالضرورة أقوى فرد أو مجموعة في ذلك الجتمتع (٥). وتختلف السلطة السياسية الرسمية (الدولة أو الملك حسب تعبير ابن خلدون) عن السلطة العرقية (الرياسة) اذ أن الأولى تكون على مستوى أعلى وتشتمل على القهر ضرورة. ولكن الملك هو الغاية التي تنتهي اليها كل عصبية

حتما، لان العصبية المتجاورة إما أن تتقاتل وتتمزق وإما أن تدخل في حكم عصبية غالبية (٦). وهكذا نجد نسقا مضطربا في الوجود الانساني، حيث يميل الافراد للتلاحم في مجموعات تقوم على النسب، وتتبع في ذلك زعيما قبليا تكون عشيرته هي الاقوى والارفع مكانة في القبيلة، وهذا بدوره يفضي الى قيام الدولة القاهرة التي تنزعها أقوى العشائر، وتتجه الدولة بالضرورة للتوسع وضم الاقاليم والجماعات الاضعف الى سلطاتها. وهذا التوسع تحكمه قوة العصبية المؤسسة للدولة، فالدول "العامة الاستيلاء العظيمة الملك" (أي الامبراطوريات) تحتاج الى عصبية غالبية. كما أنها تتطلب ايدولوجية موحدة، هي الدين أو دعوة الحق (٧). واخيرا فان الدولة لا بد أن تواجه ضرورة عوامل التآكل ثم الانهيار حيث تحل محلها دولة جديدة اكثر شبابا وحيوية غالبا ما تنشأ على يد مجموعة بدوية (٨). ولا يكون دور الدين او الأخلاق إلا ثانويا في هذا التطور — ويفند ابن خلدون المفهوم التقليدي الذي روجه الفلاسفة والعلماء المسلمون والذي يرى في الدين (أو بتعبير أدق، الدين القويم الناشئ عن وحي سماوي) أساس النظام الاجتماعي والدولة، ويحتج في ذلك بان أغلب المجتمعات الانسانية خبرت السلطة والدولة بينما لا تتبع الا القليل منها أديانا سماوية (٩). فالدول تنشأ نشأة طبيعية من الواقع الاجتماعي لأن المجتمع يتعرض ضرورة للتفتت إذا لم تقم فيه سلطة مركزية غالبية. واكثر انواع الحكم بدائية هو الملك الطبيعي القائم على القوة المجردة، بينما نجد مستوى أعلى من هذا هو الملك السياسي القائم على سعي عقلايين لتحقيق المصلحة العامة. وينقسم

هذا بدوره قسمين: الأول يكون الحاكم فيه مهتما بالسلطة اساسا ويتجه الى خدمة المصلحة العامة كوسيلة للبقاء في الحكم (ويرى ابن خلدون ان هذا ينطبق على الدول الاسلامية في عهده)، والثاني يهتم فيه الحاكم بالمصلحة العامة أساسا ويراعي مصلحته في هذا الاطار. اما النوع الثالث والاخير من الدول فهو الخلافة أو الامامة، وهي سلطة تقوم على الشرع الالهي وتسعى للجمع بين المصلحة الدنيوية والاخرية للعباد. فتكون الدولة بهذا المفهوم مؤسسة تعاونية لتحقيق المصالح الدينية والدنيوية (١٠).

ويعاني موقف ابن خلدون لدى تناوله وضع الدين ودور الدوافع الدينية في النشاط السياسي من تذبذب وغموض أحيانا. فهو من جهة يقول انه حتى الانبياء لا يمكنهم الاستغناء عن العصبية إذا أرادوا لدعوتهم النجاح، إذ أن أي دعوة لن تجد قبولا واسعا ما لم تدعمها القوة، والعصبية هي المصدر الوحيد للقوة الاجتماعية. ويعني ابن خلدون كما ذكرنا على أولئك الدعاة والمصلحين الذين يعتقدون ان القيمة الأخلاقية الذاتية لدعواتهم وصدقها كاف في حد ذاته لتأمين الاتباع الواسع لها. ويدلل ابن خلدون على حجته هذه بالمصير الفاجع لكثير من المصلحين الذين تصدوا لمقاومة الظلم والانحراف بدون ان يتأكدوا من تأمين الدعم الضروري الذي لا يتأتى الا بالعصبية، فكان مصيرهم الفشل والهلاك (١١). ولكننا نجد ابن خلدون من جهة اخرى يعترف بدور خاص للدين في تقوية ودعم الدول، وذلك حين يقول ان فرض حكم الدولة على البدو لا يتأتى إلا بالاستعانة بالدين والاقناع الذي يمثل، فأهل هذه المجتمعات البدوية المتفلتة من كل سلطة لا

يسهل انقيادهم للسلطة إلا إذا تولى اقناعهم بذلك نبي أو ولي يرضونه (١٢). وبالمثل فإن الامبراطوريات العظيمة لا تقوم الا على أساس دعوة دينية أو دعوة حق وقضية عادلة كما سبقت الاشارة. ورجع ذلك ان انشاء الامبراطوريات يتطلب تماسكا زائدا في الدولة المتوسعة يجعلها تتفوق على الدول المنافسة وتخضعها. ومثل هذه القوة لا تتأتى الا عبر رابطة دينية توحد القلوب وتجمع الأمة على هدف واحد. ومن هذا المنطلق فإن الوازع الديني يدعم ويقوي العصبية (١٣)، ولكن حتى هنا نجد المنحى الماكيفيلي عند ابن خلدون بارزا وقويا. فالدين والقضايا العادلة لا تشكل قوة قائمة بذاتها، وانما تتخدم وتدعم القوة التي تولدها العصبية.

هذه النقطة تبرز الإشكال الأساسي في فكر ابن خلدون. فالمؤلف ينطلق من الافتراض بضرورة البحث عن قوانين أساسية عامة تحكم العلاقات الانسانية بدون الالتفات الى الافتراضات الأخلاقية التي تعكس الرؤية العلمية الصحيحة وتعوقها، ثم ينتهي بالوصول الى استنتاجات متجردة من الاعتبار الأخلاقية (لكي لا نقول "استنتاجات لا أخلاقية"). فبعد ان يشرح لنا ابن خلدون أصل السلطة السياسية وأن أساسها هو القوة الطبيعية ينتهي ببساطة بمحاولة اقناعنا بأن الحق للقوة، وأن أي محاولة لمغالبة قهر القوة المجردة باسم الحق والعدل مكتوب عليها الفشل الحتمي، لأن الحق والاخلاق عاجزان بمفردهما عن توليد قوة تقف في وجه طغيان القوة الغاشمة. ومثل هذه النظرة المتشائمة للطبيعة الانسانية كانت عاملا مهما في تبرير السلبية الشاملة تجاه التحلل والظلم المتفشى للذين عما العالم

الاسلامي وقتها. ذلك ان الاعتقاد بأن القوة المجردة الغاشمة لن تغلبها إلا قوة مجردة مثلها، وأن الحق عاجز عن تجميع البشر حوله وتوحيدهم في عصبية تلتف حول الحق وحده ضد عصبية الظلم والشر، هذا الاعتقاد دفع المسلمين الى التعايش المستمر مع الظلم وعقد الصفقات والموازنات مع المغتصبين بدون أي أمل في مستقبل أفضل.

ومع أن أفكار ابن خلدون لم تعرف في الغرب حتى وقت متأخر، إلا أن أفكارا وتحليلات مشابهة برزت في مساهمات نيكولو ميكافيلي (١٤٩٦ — ١٥٢٧) الذي كان أيضا يحترف العمل السياسي مثل نظيره ابن خلدون — وقد استصحب ميكافيلي مثل سلفه مبدأ أن الممارسة السياسية وطلب السلطة يخلقان أحكامهما الخاصة بهما، وهي أحكام تقع خارج نطاق الأخلاق التقليدية والدين (١٤). ومن هنا حاول أن يطور علما (أو فنا) للسياسة، يبين فيه ما يحتاجه السياسي المحترف حتى يحقق النجاح في مهنته. ومع أن التكتيكات، والنصائح التي أوصى بها ميكافيلي صدمت معاصريه باعتبارها قاسية ولا أخلاقية، فإن الملاحظ أن ميكافيلي لم يفعل سوى أن استوحى الممارسة التاريخية المعاصرة أو المعروفة للجميع. وقد كان غاية ما ذهب اليه هي أنه قيم التكتيكات المذكورة تقييما "موضوعيا" وصريحا بالنظر إلى الغايات المرجوة منها. ولهذا فإن لا أخلاقية وصفات ميكافيلي لم تأت فقط من لا أخلاقية العالم الذي عاش فيه ووصفه، ولكنها جاءت أيضا من أنه صرح بالمبدأ السياسي الأهم الذي قام عليه ذلك العالم دون أن يجزؤ (نفاقا ورياء) على التصريح به، ألا وهو مبدأ الوصول الى السلطة

والاحتفاظ بها بأي ثمن، ولذاً. ومن هنا كان أهم ما في مساهمة ميكافيلي هي انه واجه معاصريه وزملاءه بتحقيقة ممارساتهم ودوافعهم، ونصحهم، بعد أن اعترف نيابة عنهم بالدوافع الحقيقية المحركة للحميع، فيما يتعلق بأكثر الوسائل فعالية لتحقيق اهدافهم. ولكن هذا كان يعني أنه (مثل ابن خلدون قبله واكثر علماء الاجتماع بعده) أمن ضمنا على لا أخلاقية الوضع الذي وصفه بمجرد انه استصحب مسلمات هذا الوضع في تحليله. فالذي يقول لك اذا كنت تريد السلطة بأي ثمن فهذا ما يجب عليك أن تفعله، يقول لك ضمنا إن طلب السلطة بأي ثمن جائز ومقبول. وميكافيلي لم يستصحب فقط وإنما صرح بأن اللاأخلاقية التي وصفها طبيعة لازمة للمجتمعات البشرية، وبالتالي لا يمكن تجاوزها، ولهذا كانت نصائحه تتعلق فقط بأفضل السبل للتعايش معها والتصرف في اطارها.

هذا المنحى الفكري برز ايضا وتم تطويره في كتابات المفكر البريطاني توماس هوبز (1588 Thomas Hobbes — ١٦٧٩) والذي وافق سلفيه في أنه عاش في فترة فشا فيها الاضطراب وكان اهتمامه منصبا أساسا على كيفية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع. وقد وافق هوبز ابن خلدون في اطروحته ان السلطة لها منطقها الخاص بها، ذلك ان رغبة كل انسان في التسلط على الاخرين يمكن ان تعتبر عمليا لا محدودة. وقد استنتج من هذا ان الامن والنظام لا يمكن ان يستتبا بين البشر الا بقيام قوة قاهرة تفرض سلطاتها على الجميع ويسلم الكل لها قياده بغير شروط (١٥). ويرى هوبز أن هذه السلطة تقرض مرجعيتها الذاتية ولا يحكمها إلا منطقها وقانونها.

وهذا المنطق لا يرفض فقط الخضوع للقانون الالهي، بل انه يستدعي ايضا اخضاع كل المؤسسات والقيم، بما في ذلك الدين لسلطانه — ومن حق هذه السلطة ان تلمي على رعاياها أي قيم دينية وعقائد يتبعون بل وان تحتكر فوق ذلك تفسير القانون الطبيعي والحقوق التي يمنحها. ومع أن هوبز يسمح للسلطان أن يخضع للقانون الطبيعي (أو القانون الالهي فالتعبيران عنده لهما نفس المعنى) الا أنه يبطل هذا المبدأ حين يعطي السلطان الحق النهائي ليحدد ما يمليه العقل وما يمكن اعتباره مقتضى القانون الطبيعي. وبالمثل فانه يعطي السلطان السلطة والمرجعية الأخيرة فيما يتعلق بالقانون الالهي أيضا (١٦).

رد الفعل الليبرالي وقيام دولة المؤسسات:

لعل من المفارقات الملفتة للنظر أن هوبز قد بشر دون أن يدري بنهاية السلطة المطلقة حتى وهو يمجدها ويحتفل بها، ذلك ان تبريره للسلطة المطلقة، الذي انطلق فقط من دعوى الحاجة لمنع الفوضى والاضطراب، اثار اسئلة كثيرة حول طبيعة السلطة نفسها. فهذا التبرير، حين نزرع عن السلطة دثار الشرعية الدينية والمبادئ الاخلاقية العليا، عرى هذه السلطة وفتح الباب للهجوم على نظريته (وعلى أسس الاستبداد وتبريراته عموما) من أكثر من زاوية. وكان أول هجوم وأشدّه فتكا ذلك الذي جاءت به التطورات السياسية المعاصرة. ونذكر هنا أن هوبز لم يكن غافلا عن نمذج روما وأثينا اللتين شهدتا ازدهار نظم سياسية لم تكن مستبدة بالصورة التي

تمنى، شأنه في ذلك شأن ابن خلدون الذي كان واعيا بنموذج الخلافة الراشدة. ولكن هوبز احتج مثل ابن خلدون بأن تلك النماذج لا تصلح للتطبيق ولا يصح الاحتجاج بها، بل انه زاد ودعا الى تحريم ومنع الكتب التي تتناول تجارب روما وأثينا حتى لا يتعرض العامة للتضليل! (١٧) ولكن التطورات السياسية كانت، حتى في نفس الأيام التي كان هوبز يكتب فيها تسحب البساط من تحت نظرياته المبررة للاستبداد. ولهذا فان أبرز منتقدي هوبز، وهو مواطنه جون لوك (١٦٣٢ — ١٧٠٤) استفاد من الوقائع والتجربة حين رفض مقولات هوبز في كتابه "سفران في شؤون الحكم" Two Treaties on Government الذي صدر عام ١٦٩٠. فقد كان لوك يكتب بعد عامين فقط من نجاح ثورة عام ١٦٨٨ الشهيرة التي أفلحت في وضع ضوابط دستورية على السلطة الملكية. وعليه كان بإمكان لوك ان يؤكد بكل الثقة ان الفوضى ليست البديل الوحيد للاستبداد، فهناك الحكم الدستوري المقيد الذي يمنع الفوضى والاستبداد معا.

انطلق هجوم لوك على هوبز من محورين، الأول الاشارة الى الخلل في تصوير هوبز لما وصفه بحالة الطبيعة، وهي الحالة السابقة على الدولة، والتي صورها هوبز على أنها حالة من الفوضى الشاملة والظلم الصارخ. قد برهن لوك على أن أوضاع ما قبل الدولة لم تكن بحال أوضاع فوضى عامة، فالنظم القبلية التي سبقت الدولة لم تكن ترقى إلى الكمال ولكنها أيضا لم تكن فوضى لا ضابط لها، بل بالعكس نجد أن الكثيرين كانوا يفضلون العيش في مجتمعات قائمة بذاتها خارج اطار الدولة على العيش تحت دولة

مستبدة. وهذه النقطة الأخيرة مثلث المحور الثاني لانتقاد لوك لسلفه، حيث أكد على أن سلطة الدولة تكون ابلغ ضررا من أي ظلم وفوضى موهومين يعتقد أنهما سادا في مجتمعات ما قبل الدولة إذا كانت هذه السلطة قائمة على الطغيان والاستبداد. وانطلاقا من كل هذا رأى لوك ان السلطة المحدودة بالقانون ورضا الرعية هي البديل الأمثل للفوضى والطغيان في نفس الوقت.

فكرة الحكومة المقيدة كانت موجودة بصورة ما في كتابات هوبز نفسه، إذ يعترف هذا الأخير بضرورة تحديد سلطة الدولة في بعض نواحي الحياة، مثل تقييد حق الدولة في التغول على الملكية الخاصة أو التدخل في الشؤون الشخصية والعائلية. وبالفعل فإن منطق هوبز نفسه يستند في احتجاجه لتأييد ضرورة اطلاق السلطة بالحاجة إلى الاستبداد لمنع الفوضى، مما يعني ضرورة أن مجال نشاط هذه السلطة المطلقة هو حقل الحياة العامة التي يعتقد ان الاحتكاك بين الأفراد في مجالها هو الذي يؤدي الى الفوضى والتظالم. فإذا كانت هناك مجالات لا يشكل فيها سلوك الفرد تهديدا للدولة ولا للآخرين، فما الحجة في فرض السلطة المستبدة عليه في هذه المجالات؟

نظرية لوك توسعت في هذه النقطة الأخيرة، بدءا بالتأكيد على أن المجتمع، وهو التجمع البشري القائم على القانون الطبيعي هو الذي يشكل الأسس الذي عليه تقوم الدولة. وعلى الدولة أن تخدم أهداف المجتمع وليس العكس. ولكننا نجد الحكومات غير المقيدة تميل إلى خلق عصابات حاكمة همها خدمة مصالحها واغراضها الخاصة بدلا من خدمة المصلحة العامة

للجماعة وعليه فلا بد من تقييد السلطة السياسية اولا بتقسيم السلطات (فلا تعطى السلطان التشريعية والتنفيذية لنفس الجهة)، وثانيا تخلق آليات تجعل الحكومة مسؤولة امام الشعب.

وهكذا استخدم لوك نفس مقدمات هوبز، وهي ان الدولة عبارة عن مؤسسة خلقها البشر لتحقيق اهداف محددة، وخلص منها الى نتائج متعارضة تماما. فبينما نجد ان هوبز أكد على ضرورة أن تكون سلطة الدولة مطلقة، غير قابلة للتجزئة ولا يجوز تحديها او سحب الثقة عنها، فإن لوك استنتج من نفس المقدمات أن سلطة الدولة يجب ان تكون مقيدة، موزعة وقابلة للتحدي والزع. وقد رفض هوبز الثورة ضد طغيان السلطة حتى وان كان باسم الله او القانون الطبيعي واعتبر مثل هذه الثورة كبيرة من الكبائر. وقد كانت حجته في هذا انه بما أ هناك بالضرورة تفسيرات كثيرة ومتعارضة للقانون الالهي والقانون الطبيعي، فان القبول بمبدأ حق الثورة يعني فتح الباب للفوضى التي قامت الدولة أساسا لقفل الباب في وجهها. ولكي نتجنب هذا يكون لزاما علينا في حال نشوء تفسيرات متضاربة للقانون الطبيعي ان نقبل بالتفسير الذي يرتضيه الحاكم حسما للخلاف والفوضى. بالمقابل فإن الثورة ضد الطغيان عند لوك ليست حقا فقط، بل هي واجب — فإذا كانت وظيفة الدولة هي خدمة المجتمع فإن السلطة الغاشمة هي نقيض هذه المؤسسة وهدفها في خدمة المجتمع. وبما أن الهدف المذكور هو مبرر وجود الدولة من الأساس، فان المؤسسة التي تناقض الهدف تفقد كل مبرر واساس، وتجب مقاومتها.

ومن المهم ان نلاحظ التمايز الحاسم بين منطلق هوبز الذي نظر إلى موضوع الدولة من منظور تجنب الفوضى وويلاتها، وبين منظور لوك الذي تناول القضية من منطلق معاكس، فكان همه الأكبر محاربة الطغيان الزائد للدولة لا الفوضى الزائدة في المجتمع. ولهذا ركز لوك على حماية الفرد وحقوقه في وجه القمع النابع من الدولة، بدلا من تثبيت سلطة الدولة الذي كان هم هوبز الأول. وقد كان ان ساعدت افكاره حسب تحليل احد المعلقين على: "ارساء واحدة من أهم عقائد الليبرالية الأوروبية، ألا وهي أن الدولة تقوم أساسا للحفاظ على حقوق وحریات المواطنين الذين هم أحق من يقرر أين تقع مصالحهم. وعليه فان الدولة يجب ان تحد في مجالها وتقيد في ممارستها بما يتيح أقصى حد ممكن من الحرية لكل مواطن". (١٨)

هذا المنظور جرى تطويره وتوسيعه على يدي المدرسة النفعية التي أنشأها الفيلسوف البريطاني جيرمي بنتام (١٧٨٤ — ١٨٣٢) وتلميذه جون ستوارت ميل (١٨٠٦ — ١٨٧٣). وقد ركزت هذه المدرسة على حقوق وحریات الفرد باعتبارها مقدسة، وأكدت على ضرورة الحفاظ على هذه الحقوق بكل قوة عن طريق قصر تدخل الدولة في شؤون الافراد إلى أدنى حد يتطلبه الحفاظ على النظام العام ومنع الضرر عن الآخرين. وهذا يدعو إلى تقيد سلطة الدولة عبر تقسيم السلطات والانتخابات المرحلية والصحافة والتنظيمات الحرة. وعلى الدولة أن تتقيد في ممارسة سلطاتها بمبادئ محددة، على رأسها الحفاظ على المصلحة العامة التي تعرفها هذه المدرسة بأنها تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الاشخاص.

ولكننا نجد ان هذه المطالب والدعاوى تشتمل في صلبها على تناقض متأصل. فإذا كان تأكيد ميل على أن التدخل في شؤون الأفراد يبرره فقط منع الضرر عن الآخرين يتفق خع الحجر على سلطات الدولة في أضيق نطاق، فإن مطلب تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الافراد قد يستدعي التدخل في شؤون الافراد والحجر على حرياتهم لأغراض خلاف منع الضرر عن الآخرين. وقد برز هذا التناقض في نقد الليبرالية ولعب دورا محوريا في صياغة وصعود المدرسة الماركسية.

من هيجل الى ماركس:

المنحى الفكري الذي خطه ابن خلدون أثار معضلة كبرى مازال علم الاجتماع ينوء بعبتها. فعبر ادعائه والمدارس التي تبعته وضع خط فاصل بين ما هو وصفي علمي وما هو قيمى اخلاقي واختيار هذه المدارس ان تقتصر في معالجتها على التوجه الأول (اي الوصفي العلمى) اصبح يتهدد تناولها للخلل في ناحيتين مهمتين. الناحية الاولى تتعلق بادخالها الاعتبارات القيمة خلسة من الباب الخلفى في معالجتها التي تدعى الموضوعية والعلمية. وعلى سبيل المثال فانه بمجرد الحكم بان بعض المثل لا يمكن تحقيقها في الواقع يكون "العالم" قد اصدر حكما على هذه المثل واعلن رفضها. وهكذا نجد ان ابن خلدون حبس الانسانية في سجن "واقعيته" وحكم عليها بالاعتقال الأبدي في عالم متجرد من كل اعتبار خلقي حين أطلق "نظريته العلمية" التي تقول إن القوة المجردة هي أساس كل

سلطة سياسية وتترض قابلية القضايا العادلة لحشد الدعم حولها في عالم تحكمه اعتبارات القوة فقط. وبالمثل فان تحليل هوبز "العلمي" الذي يخبرنا ان البدائل التي تواجه البشرية هي اما الفوضى الشاملة او السلطة الغاشمة يستتبع وينتج عنه بالضرورة حكم "أخلاقي" هو أن مقاومة الطغيان لا طائل من ورائها وتقود بالضرورة إلى الفوضى والخراب. أما الناحية الثانية التي يبرز فيها قصور هذا المنهج فهي قيام هذا المنحى في التنظير، الذي يهمل عمدا البعد الاخلاقي، يرسم صورة لعالم لا مكان فيه للاعتبارات الاخلاقية، وإلزامنا عبر هذا الفصل بين الأخلاق والعلم بأن نكون لا أخلاقيين في تعاملنا. ولهذا فإن السمعة السيئة التي ارتبطت بتعبير "الميكافيلية" لم تكن بدون مبرر، لأننا لو صدقنا هؤلاء العلماء لقبنا بأن الميكافيلية هي الاسلوب الأوحده لممارسة السياسة في العالم الذي يصفون.

هذا التناقض تجسد وبلغ ذروته في فكر الفيلسوف الألماني جورج وهلسم هيغل (١٧٧٠ — ١٨٣١) فقد استخلص هيغل النتائج المنطقية من افتراضات هوبز حول الدولة التي لا يحددها وازع اخلاقي ورأى في الدولة نفسها التجسيد المطلق للمثل والاخلاق، ومناطق "الارادة والبصيرة الكونية"، وغاية تجلي "الروح" في التاريخ: أي انها الكائن الذي حل فيه الله نفسه. وقد تجاوز هيغل في اطروحاته هذه ما ذهب اليه هوبز من ان الدولة (أو السلطة العليا فيها) هي المرجعية الاخيرة فيما يتعلق بالأخلاق والقيم، كما تجاوز أيضا ما ذهب اليه الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢ — ١٧٧٨) والذي رأى ان المرجعية القيمة هي ما وصفه

"بالاتجاه العام للإرادة العامة". فالدولة عند هيغل ليست فقط الحكم، فيما يتعلق بالقيم والحق والعدل، بل هي التجسيد الحي للحق والعدل، والدولة ليست هي صوت الله فحسب، بل هي الله متجسدا. وبما أن الله (أو "الروح") قد تجلى وظل يتجلى في التاريخ، وبما أن الدولة هي غاية التطور التاريخي ولهايته، فإن الدولة تكون إذن هي التجلي الأسمى للعقل والحق. ومثل كل حقيقة تاريخية أخرى، فإن شرعية الدولة تنبع من وجودها نفسه، وليس من حكم يصدر من خارجها. وقد لخص هيغل موقفه هذا بعبارة الشهيرة "كل ما هو عقلائي متحقق فعلا، وكل ما هو واقع ومتحقق عقلائي ومعقول"

("What is rational is actual, and what is actual is rational.") (19).

وبالجملة فإن الحق والقوة متلازمان، فما تفرضه القوة حق، والحق ما تفرضه القوة، وليس بالامكان أبدع مما كان، ولا غير ما كان. هذه هي بالضبط النقطة التي انطلق منها مواطن هيغل وأحد أتباعه، كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) حين انقلب على هيغل و"قلبه" رأسا على عقب كما قال مع الاحتفاظ بجوهر نظريته. اقتبس ماركس من هيغل فكرتان: الأولى هي أن العالم يشكل وحدة عضوية، والثانية هي أن للواقع منطقته الخاص الذي لا يمكن أن نغيره حسب مقتضى الإرادة الإنسانية المجردة. ولكنه اختلف مع هيغل في تقييمه للأمور انطلاقا من هذه المسلمات. فبينما أعلن هيغل أن كل ما هو واقع معقول بالضرورة (أي

مقبول) استلهم ماركس جانبا آخر من نظرية هيغل، وهو مفهومه للديالكتيك الذي يقول بان كل واقع يحمل في ثناياه نقيضه الذي سيؤدي في النهاية الى الغائه. وهذا يعني ايضا ان كل ما هو واقع هو ايضا بالضرورة زائل. خالف ماركس هيغل ايضا في اعلاؤه شأن المركب الروحي والمثالي في الوحدة العضوية للكون، فحكم بأن الروح خاضعة للمركب المادي ومحكومة بها، لا العكس. وهكذا فبالرغم من احتفاظه بفكرة الوحدة العضوية للوجود، رفض ماركس نظرية هيغل الجوهرية حول كون الروح والفكر هما اللذان يحكمان الوجود، ورأى ان الاوضاع المادية هي التي تخلق الفكر، وليس العكس. وهذا الوضع لا ينطبق فقط على الفكر، بل الأخلاق والفن والنظم الاجتماعية والسياسية. فهذه كلها نتاج الاوضاع المادية عموما والعلاقات الاقتصادية خصوصا. ومن هنا فإن الدولة، كجزء من البنية الفوقية للمجتمع تعكس انقسام المجتمع الى طبقات متحاربة وتمثل هيمنة الطبقة الغالبة على الهيكلية السياسية للمجتمع. وفي عصرنا هذا يحكم نظام الانتاج الرأسمالي هيكلية الدولة التي تخدم بالضرورة مصلحة الطبقة الرأسمالية وتقع تحت هيمنتها. وفي ظل هذه الهيمنة تتمتع الدولة بهامش للحركة ولكنه محدود في النهاية بضرورة خدمة المصالح الأساسية للطبقة الحاكمة — وعليه فان الدولة لا تجسد، كما زعم هيغل، الارادة الكونية العامة، بل تعبر عن، وتجسد، مصالح وتوجهات الطبقة الحاكمة، وهي الطبقة البرجوازية في حالة النظام الرأسمالي.

ولكن هذا الوضع، مثل كل وضع سبقه، يحمل في داخله عناصر فنائه وآلية

تجاوزه. فالنظام الرأسمالي يخلق طبقة البروليتاريا، وهي الطبقة العاملة المحرومة التي لا مصلحة لها ولا منفعة في النظام الرأسمالي. ويتجه النظام الرأسمالي بطبيعته الاستغلالية لمزيد من الافقار والقهر لهذه الطبقة كلما تطور وتقدم، حتى تأتي لحظة يتفجر فيها الوضع وينهار النظام بأكمله، ولكن بعد ان يكون هباً الاوضاع لبروز النظام الذي سيرثه، وهو النظام الشيوعي. فالنظام الرأسمالي أوجد الوسائل الكفيلة بتحقيق الوفرة والاكتفاء للبشرية، ولكنه يحافظ على وجوده وطبيعته الاستغلالية، بمحاولة التنكر لهذه الحقيقة ومحاربة منطقتها عبر خلق الندرة المصطنعة، ولكن منطق التطور غلاب وسيؤدي بالضرورة الى اجتياح هذا النظام الذي ستصبح العلاقات الاستغلالية فيه عقبة في طريق المرحلة التالية من تطور البشرية، وهي المرحلة التي تصبح فيها الوفرة حقيقة بانتزاع وسائل الانتاج من الطبقة الرأسمالية ووضعها في يد البروليتاريا التي لا تحتاج لخلق الندرة، بل بالعكس، ستحقق الوفرة ومعها العدل. وسيكون المجتمع الذي ينتج من هذه الثورة مجتمعاً بلا طبقات وبلا استغلال — وبما ان هذا المجتمع بلا طبقات ولا صراع فانه يمثل المحطة النهائية في تطور المجتمع البشري، اذ لا توجد في داخل هذا المجتمع تناقضات. وهكذا نصل الى نهاية التاريخ.

وقد مثلت أفكار ماركس خلال القرن الماضي الاساس الذي قامت عليه تجارب عديدة هامة في "الهندسة الاجتماعية" أثبتت كلها في النهاية فشلاً ذريعاً في تحقيق الوفرة والمجتمع اللاتبقي اللذين بشر بهما. وقد كان من الواضح، حتى قبل ان تظهر نتائج هذه التجارب، وقبل ان يذكرنا أنصار

حماية البيئة بان التطور الصناعي الا محدود مستحيل، بأن هناك خلافا في هذه النظرية. فلم تكن الحجج التي اوردها ماركس وتلاميذه مقنعة بشأن السقوط الحتمي للرأسمالية، ولا حلول المجتمع اللاتبقي محلها اذا انهارت. وقد جرت محاولات عديدة لتطوير الماركسية حتى يمكن تفسير بعض الحقائق والوقائع التي تتعارض مع منطقها وتنبؤاتها، مثل تأخر سقوط الرأسمالية، وقلة حماس الطبقة العاملة للشيوعية، ونشأة البيروقراطيات الشيوعية في المعسكر الشرقي. وقد ظهرت تيارات كثيرة من هذه المراجعات الفكرية، مثل الشيوعية الاوروبية، واليسار الجديد، والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية. ولكن كل هذه المدارس جرى تهميشها اخيرا بعد الانهيار الكامل للمنظومة الشيوعية في نهاية العقد الماضي، وما تبع ذلك من كفر بالماركسية ووعودها.

التعددية والتقارب الإيديولوجي:

بلغ المنحى الفكري الذي تتبعناه في هذه المناقشة ذروته في فكر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920) (Max Weber) الذي مهد الطريق لأكثر المدارس الغربية الحديثة التي سعت لتجاوز الليبرالية التقليدية والماركسية في آن واحد. ويمكن أن يعتبر فيبر أيضا مهد الطريق لما وصف أحيانا بـ "نهاية عصر الأيديولوجية"، وبالتالي فتح الطريق للسقوط الحتمي للماركسية وغيرها من المدارس المتصلبة، ولما نراه في يومنا هذا من تقارب بين مدارس اليمين واليسار في الفكر الغربي. نجح فيبر في ذلك عبر

سعيه لتحقيق أمنية ابن خلدون في تحجيم المركب الأيديولوجي في الفكر السياسي لصالح المركب "العلمي"، وحالفه من التوفيق في ذلك أكثر مما نال أسلافه. مثلاً نعهده يتناول التمايز الطبقي في المجتمع الحديث ولكن من غير أن يتلبس حماس ماركس، وسعى لتعريف جوهر الدولة الحديثة من منظور ليبرالي، ولكن من دون تحزب هوبز أو ميل، فعرف الدولة بأنها "أمة من الناس تدعي (بنجاح) حق احتكار استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة". (٢٠) ولا يستغني هذا التعريف تماماً عن المركب القيمي في صلبه، إلا أنه يعيد طرح المشكل على موضوع البحث نفسه: فدعوى الشرعية المقبولة هنا هي الدعوى "الناجحة"، أي التي يقبل بها القوم المعنيون ويستكينون لها، بغض النظر عن أساسها والدافع لقبولها. فلو أن المغول انقضوا على بلد وقضوا على كل مقاومة مسلحة فيه وخضع لهم أهلها رعباً فإن الناتج يكون دولة، باعتبار العنف "الشرعي" فيها محتكر لسلطة لا تنازع. ولكن فيبر مع هذا لا يخفي انخيازه للدولة الديمقراطية-الليبرالية ونموذجها الغربي الحديث الذي يستمد شرعيته من هياكل قانونية ذات طابع رسمي ويستند إلى جهاز بيروقراطي ذي فعالية عالية. ومن هنا جاء رفضه لنقد ماركس للدولة البرجوازية، ونبوءته بأن دعوة الماركسية لإلغاء الملكية الخاصة ومنظمات العمل غير الحكومية ستقود إلى تركيز السلطة في يد البيروقراطية الحكومية، وربما إلى استبداد لا مهرب منه. وقد صدقت التطورات اللاحقة في الدول التي استولت الماركسية هذه التنبؤات كما رأينا، حيث قامت في تلك الدول أنظمة استبدادية ركزت كل السلطات

في يدها. وقد بلغ من سطوة هذه الدكتاتوريات أن انهيارها لم يأت إلا من الداخل. فقد احتاج الأمر إلى طاغية مثل زعيم المخابرات السوفيتية (كسي جي بي) السابق ميخائيل جورباتشوف لكي يفكك سلطة هذه البيروقراطية التي لم يكن هناك عنصرا خارجيا قادرا على تحديها.

تولدت عن أفكار فيبر وعن التجربة الديمقراطية في الغرب مدارس فكرية تحت مسمى "التعددية" أو "التعددية الجديدة"، عكست التقارب بين الفكر الماركسي والفكر الليبرالي وسعت إلى تجاوز كليهما. اعترفت هذه المدارس بدءا ببعض الصحة في تحليلات ماركس، ورأت أن المجتمع الغربي الحديث ليس هو ذلك المجتمع المثالي الذي صورته المدارس الليبرالية على أنه يتكون من أفراد متساوين، بل هو مجتمع مقسم عرقيا وطبقيا وعلى أسس أخرى منها الجنس والدين. إلا أن هذه المدارس التعددية تابعت فيبر في إنكاره المركزية التي أعطاها ماركس للتقسيم الطبقي، ولفتت النظر إلى تقسيمات أخرى مثل التقسيمات القومية والعرقية والدينية التي تخترق وتتجاوز وتلغي أحيانا التقسيمات الطبقية. ولا ترى هذه المدارس أن الدولة في حالة خضوع التام لطبقة أو عكس مصالحها وحدها، بل بالعكس ترى في الدولة من جهة حلبة صراع بين الطبقات والمجموعات المتنافسة، ومن جهة أخرى الحكم بين هذه المجموعات. وينتج عن هذا توازن أطلق عليه البعض تعبير "حكم الكثرة" Polyarchy.

وعلى الرغم من اجتهاد هذه المدارس التعددية لتنقية وإعلاء المنهج الوضعي الذي اختطه وبشر به ابن خلدون وتجسيده في مناهجها، إلا أن نجاحها لم

يكن كاملا في انجاز الطلاق المزعوم بين تحليل الواقع والحكم عليه، وهو الطلاق الذي قامت عليه دعوى علم الاجتماع الحديث. مثلا لا يمكن اعتبار وصف هذه المدارس للديمقراطيات الغربية الحديثة بأنها تمثل توازنا بين المجموعات المتنافسة، لا يمكن اعتبار هذا الوصف بريئا من التقييم واصدار الأحكام، بل والانحياز الواضح. فهذا الوصف لا ينفصل عن رؤية هذه التوازنات على أنها ضرورية ومرغوبة في نفس الوقت. ولهذا نجد أن الأزمات المزلزلة التي ضربت المجتمعات الغربية منذ أواخر الستينات دفعت بالكثيرين لإعادة النظر في مثل هذه الأحكام، والاعتراف بأن الديمقراطية الغربية لم تفشل فقط في معاملة كل المواطنين على قدم المساواة، بل إنها خذلت، فوق ذلك، المجموعات الضعيفة وكانت قسمتها للمستضعفين قسمة ضيزى. وقد اقترب التعدديون الجدد من الماركسيين الجدد حين اعترفوا بالانحياز الديمقراطي الليبرالية لجماعات الضغط القوية وعلى رأسها الشركات والمؤسسات الرأسمالية المنتفذة التي تؤثر في أجهزة اتخاذ القرار على أعلى مستوى وتحكم في توزيع الثروة والنفوذ في البلاد الغربية.

الدولة كمعضلة:

لقد أدارت النظرية السياسية الحديثة ظهرها لله تحديدا حين قيدت الخيارات المتاحة للإنسان، إذ نجد أن الافتراض المحوري الذي يربط بين هذه التحليلات المتباينة لطبيعة الدولة وكيفية أدائها لدورها هو أن الإنسان ليس حرا في أن يطمح إلى الكمال أو أن يبلغه. فقد دأبت نظريات الدولة منذ

ابن خلدون على اطراح مفهوم الإنسان باعتباره كائنا ينجح بطبعه نحو الفضيلة من موقع المؤهل لتسليم ذروتها والترقي في درجات الكمال. وقد مثل هذا المنحى تحولاً جذرياً عن التوجه الفلسفي الذي ساد منذ أيام افلاطون، وكان ديدنه البحث عن المجتمع الفاضل الذي تحكمه عصبه فاضلة أو فرد بلغ مراتب الكمال. وقد زعزع ابن خلدون هذا الأمل حين أبان أن المجتمع الأنساني، عوضاً عن أن يكون موئل الفضيلة ومضمارها، ما هو إلا هيئة تتحكم فيها المصالح الذاتية للجماعة العرقية المهيمنة التي يتحكم فيها بدورها منطق السلطة الغلاب، يجبرها ويقيدتها في سجن الدفاع عن السلطة والمصلحة بغير التفات إلى مقتضى القيم والأخلاق، أو وازع الدين والعقائد. ولا يسع كل طامح لإدارة شؤون المجتمع أن يتعامل فقط من منطلق المبادئ السامية، سواء أكان مصدرها الوحي الإلهي أو حكمة البشر، بل يلزمه أن يتعامل مع الواقع ومنطقه الذي لا يسمح لأهل الفضيلة من المصلحين، حتى وإن كانوا أنبياء يوحى إليهم، إلا بهامش حركة محدود. فالفضيلة، حسب هذا الفهم، ما هي إلا ما يسمح به منطق القوة. وقد طور المفكرون الغربيون كما أسلفنا هذا المنحى في التفكير حتى أبلغوه غايته، بدءاً من ميكافيلي الذي أعاد التأكيد على مطالب منطق القوة من منطلق تجريبي، مروراً بهوبز الذي أبرز البعد الفلسفي لهذا التوجه حين بنى رؤيته على افتراض الأنانية المفرطة في الإنسان "ونهمه المستمر للسلطة والنفوذ بعد السلطة والنفوذ، ذلك النهم الذي لا يتوقف إلا مع الموت." (٢١) ومثل هذا الفرد يسعى بدون توقف لفرض سلطانه على الآخرين

واخضاع الأفراد والأشياء لرغباته، مما يجعل علاقات الأفراد تقوم بالضرورة على الصراع. وقد مثلت هذه "الفردية النهمة" (٢٢) الأساس الذي قلمت عليه النظرية السياسية الليبرالية، ولم تنازعها النظريات المنافسة من ماركسية وتعددية في هذا الافتراض المركزي حول أنانية الفرد. الفرق الوحيد أن هذه النظريات كانت ترى الفرد، (كما رآه ابن خلدون) كعضو في جماعة. وفي هذه النظريات تحمل الجماعة الأنانية (الطبقة أو جماعة الضغط أو النقابة) محل الفرد الأناني كأساس للتحليل وكلاعب رئيسي في الساحة السياسية والاجتماعية.

هذه النظرة لا ترفض فقط المسؤولية الجماعية للأمة تجاه السعادة الروحية لأفرادها، بل إنها تتصل أيضا من المسؤولية الجماعية تجاه الرفاهية الدنيوية. وقد شهد العالم في ما بين الحربين، وإلى حد ما فترة ما بعد الحرب الثانية، نشوء ما أصبح يعرف بـ "دولة الرفاه" التي سعت لاعادة بعض التوازن في هذا الجانب. ولكن دولة الرفاه تقوم بهذه المهمة كضرورة عملية ولكن ليس من منطلق مبدئي، ويؤكد هذا ما نراه اليوم من طوفان يهدد باتيان دولة الرفاه من القواعد وطبها منذ الثورة التي أطلقتها رؤى سة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت ثاتشر والرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وقد هدّد هذا الطوفان حتى معلقل دولة الرفاه السابقة في أوروبا الشرقية. وسبب هشاشة هذا الترتيب هو أن دولة الرفاه كانت إلى حد ما رشوة قدمتها الطبقات المتنفذة في الغرب للمستضعفين حتى تعصمهم بها من الافتتان بوعود الشيوعية، كما أن

تطبيقها ظل يسير على أساس براحماتي وانتقائي. وقد نتج عن هذا تحويل مسؤولية العناية بالبؤساء إلى شخصية اعتبارية هي الدولة، تدير نظام الرعاية الاجتماعية على أساس اعتبارات موضوعية وقوانين تعامل الفرد على أساس أنه رقم بين أرقام "المحتاجين"، لا على أساس أنه إنسان. فللذي يرمى المحتاجين ليس هو الأمة أو الجماعة، وإنما هيكلية بيروقراطية غيب وجهها الإنسان خلف قناع ميكانيكي كثيف.

ويضع القبول بنموذج كهذا المسلمين في معضلة حقيقية. ذلك أن مفهوم الأمة في الإسلام يقوم على أساس المسؤولية المشتركة والاهتمام المشترك بالمصلحة المادية والروحية لجميع أفرادها. فوحدة الأمة هنا هي وحدة مصير مشترك لاوحدة مصلحة مؤقتة قد تشوبها الانتهازية. ولكن القضية الأخطر هي أن المسلمين مع ذلك وجدوا إغراء كبيرا في النموذج الجديد. فالنجاح الذي أصابه نموذج الدولة الغربي الراض للقيم الذي أدار ظهره لله كان نجاحا مقدر لا جدال فيه. والأدهى من ذلك أن هذا النجاح ينبع أساسا من طبيعة هذا النظام، ومن ملامحه اللادينية الرافضة للقيم تحديدا، ولم يكن هذا النجاح من قبيل الحظ أو المصادفة. فحين يخطط المجتمع لنفسه أهدافا متواضعة، وحين ينطلق ترتيب التعايش الاجتماعي من افتراض أن الأفراد عموما يفضلون المصالح على القيم، وأن الحكام عموما مجرمون ميالون للطغيان والاستبداد، فإن التوجه يكون بالضرورة باتجاه اتخاذ احتياطات مناسبة لحماية المجتمع من شروء الحكام وأنانية الأفراد. وفي نظام كهذا فلن أي فضيلة أو تحكيم للضمير يتمتع بها الأفراد وأي عفة يظهروها الحكام

(وهي عوامل يمكن وضعها في الحسبان بلاشك) ستكون علاوة وفائض ربح للنظام تعزز من نجاحه. ونحن نلمس مثال هذا في حياتنا الخاصة، إذ نعمل باستمرار إلى إغلاق أبواب دورنا وتأمين متاجرنا وسياراتنا وغير ذلك، ليس افتراضا بأن كل جيراننا لصوص، ولكن للحرص فوائده لا تخفى.

ولكن مهما كان رأينا في الأساس الأخلاقي الذي قامت عليه الديمقراطيات الغربية فلن نستطيع أن نجادل في أنها تتفوق على أغلب الأنظمة القائمة في العالم الإسلامي اليوم، بل إنها تمثل فوق ذلك تفوقا على أكثر النظم السياسية التي عرفها التاريخ الإسلامي باستثناء الخلافة الراشدة وبعض النماذج التي استوحيتها لاحقاً. وقد صدم هذا الاكتشاف كثيراً من المصلحين الإسلاميين في مطلع العصر الحديث من أمثال الشيوخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وكان مدعاة لإعادة تفكير مؤلمة وقاسية ولاثارة تساؤلات هامة. ذلك أن هذا الإدراك دفع بالمسلمين إلى المقارنة بين ما كانوا يرحلون تحته من استبداد على يد حكومات تدعي استلهاً من التراث الإسلامي وتستند إلى شرعيته، وبين التميز الواضح للأنظمة الغربية التي أتاحت لرعاياها قدراً كبيراً من الحريات، وقسطاً وافراً من العدل والكرامة. ولم يكن من الممكن لأي ثناء على ماضي الإسلام المجيد وفخر بمنجزاته، ولا لأي تنبيه إلى عيوب الديمقراطيات الغربية المعترف بها والتي لا تخفى، لم يمكن لأي من هذا أن يخفي الواقع المرير، الذي كان من أهم مظاهره (ولا يزال) أن الوجهة الأولى للمضطهدين من المسلمين الذين

يفرون من ظلم ذوي القربى من حكام "المسلمين" هي الملاجئ التي يتيحها الغرب، حيث يرجح هؤلاء أن هذه البلاد لا يظلم عند حكامها أحد، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم عن نجاشي الحبشة (وكان الزمن توقف عندنا لدى آخر عهد الجاهلية، أو سار القهقري).

وقد آن الأوان للمسلمين أن يواجهوا هذه الحقائق المريرة وأن يعترفوا بها تمهيدا لتجاوزها، بدلا من التخفي عنها ومدارأها بالاعتذار الذي لا يجدي. والتحدي الماثل الآن هو التالي: إن الدولة الغربية قامت على أسس أخلاقية مشكوك فيها وبنيت على افتراضات خاطئة حول الواقع، ولكنها قدمت مع ذلك مع أنجح نموذج حتى الآن للكيان السياسي الذي يحقق السلام والأمن والعدل للمواطنين ويفجر الطاقات الخلاقة للأفراد والجماعات ويولف بينها. من جهة أخرى فإن التاريخ الإسلامي أبرز نماذج سياسية تفوقت في نواح كثيرة على النموذج الغربي، وهو تفوق يزيد من علوه الفارق الزمني الكبير بين التجربتين. ولكن الممارسة السياسية للمسلمين عجزت عبر قرون متطاولة عن الارتفاع إلى مستوى أى من النموذجين.

والسؤال هو: لماذا؟

هوامش الفصل الأول

- ١— هاري ايكستين Harry Eckstein، "حول علم الدولة"،
(On the 'Science' of State) فصلية Daedalus، عدد خريف
١٩٧٩ ص ١٦.
- ٢— المرجع السابق، ص ١٧.
- ٣— مقدمة ابن خلدون، ص ١٣١.
- ٤— المقدمة، ص ١٢٨ — ١٢٩.
- ٥— المقدمة — ص ١٣١ — ١٣٢.
- ٦— المقدمة — ص ١٣٩ — ١٤٠.
- ٧— المقدمة — ص ١٥٤، ١٥٧، ١٦١ — ١٦٤.
- ٨— المقدمة — ص ١٦٨ — ١٧٢.
- ٩— المقدمة — ص ٤٣ — ٤٤.
- ١٠— المقدمة — ص ١٩٠ — ١٩١، ٣٠٢ — ٣٠٤.
- ١١— المقدمة — ص ١٥٩ — ١٦١.
- ١٢— المقدمة — ص ١٥١.
- ١٣— المقدمة — ص ١٥٧.
- ١٤— انظر:

Niccollo Machiavelli, The Prince and Other Political

Writings, London 1981.

١٥ — انظر كتاب: Thomas Hobbes, Leviathan, (Penguin)
London 1968

١٦ — راجع Leviathan ص ٣١٤ — ٣١٧، ٣٣٢ — ٣٣٤.

١٧ — هوبز، Leviathan، ص ٣٦٩ وما بعدها.

١٨ — انظر ص ٤١ من كتاب The Idea of the Modern State,
(Milton Keynes), G McInan, 1984

١٩ — Hegel's Philosophy of Right, London, 1967، ص ١٠.

٢٠ — HH gerth and C Wirth Mills, From Max Weber,

London: Routledge and Kegan Paul, 1970. ص ٧٨.

٢١ — هوبز، Leviathan ص ١٦١.

٢٢ — هذا التعبير مقتبس من عنوان كتاب:

CB Macpherson, The Theory of Possessive Individualism, Oxford,
1981.

الفصل الثاني

التراث: النظرية السياسية التقليدية في الإسلام وإشكالاتها

لم يواجه المسلمون قضية الدولة بصورة مباشرة الا بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم). ذلك ان النظام السياسي الذي أقامه الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان فريدا من نوعه، فهو يختلف عن الدولة التقليدية التي تتميز كما رأينا بان سلطتها لا مهرب منها، وذلك لكونه تجمعا طوعيا لم يقم على القهر. ولم تكن العضوية في الجماعة طوعية فحسب، بل إنما كانت تنطوي على مخاطر كبيرة للعضو. وفوق ذلك كانت المساهمة في الامور العامة (مثل الانضمام للغزوات والسرايا ودفع الزكاة) طوعية أيضا، ولم تكن للدولة أي آليات لفرض هذه المساهمات بالقوة، بل كانت الجماعة بالعكس، تعاقب أهل النفاق والمشكوك في ولائهم مجرماتهم من هذه المشاركة وليس باجبارهم عليها. فقد أمر القرآن الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالامتناع عن أخذ الزكاة من بعض الأفراد الذين رفضوا دفعها عن طيب خاطر، كما أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) بجرمان من ترددوا في الانضمام إلى بعض الغزوات الشاقة، مثل غزوة تبوك، من المشاركة في أي غزوة أو عمل عسكري آخر. (١) هذه

العقوبات وغيرها اعتمدت اساسا على الوازع الأخلاقي، وكانت معنوية صرفة، مما يميزها عن كل الوسائل التقليدية التي تستخدمها الدولة لفرض سلطتها، والتي تعتمد على الحوافز والعقوبات المادية.

وقد اعتمدت الوظيفة القضائية للدولة النبوية ايضا على الوازع المعنوي بدلا من القهر. فمجتمع المدينة كما نعلم أسس على تحالف بين المسلمين واليهود، وقد جاء في القرآن أن الشخص لا يكون مؤمنا حقا إلا إذا حكم الرسول (صلى الله عليه وسلم) فيما يدخل فيه من شجار وخلاف. (٢) وقد تم إدراج هذا المبدأ في صحيفة المدينة، وهي المعاهدة التي أنشأت دولة المدينة ومثلت دستورها، حيث جاء فيها: "كل ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عزل وجل وإلى محمد رسول الله". (٣) ولكن بالرغم من ذلك نجد القرآن يوضح أن غير المسلمين يمكنهم الاحتكام إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) فقط إذا شاءوا ذلك، وللرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يقبل أن يحكم بينهم أو أن يرفض ذلك:

"فإن جاعوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط والله يحب المقسطين. وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين". (المائدة — ٤٢ — ٤٣).

ولكن هذا الوضع يختلف بصورة جذرية بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، حيث لم يكن هناك شخص يقوم مقامه ويتمتع بما كان له من

كلمة ونفوذ، مما جعل إقامة دولة تقليدية تعتمد على القهر ضمن وسائلها ضرورة لا مفر منها. مثلاً انفجر مباشرة بعد انتقال الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الرفيق الأعلى خلاف على من تؤول إليه السلطة في الجماعة وعلى أي أساس. وما أن تم حسم هذه المسألة حتى ثار خلاف آخر حول سلطات الحاكم الجديد، وما إذا كان يجب دفع الزكاة له كما كانت تدفع للرسول (صلى الله عليه وسلم). وبينما جرى حسم الخلاف حول الزعامة السياسية سريعاً فإن الخلافات الأخرى استمرت وتطورت حتى قادت إلى حرب أهلية. وفي هذه الحالة كان لابد للدولة من أن تحسم موضوع العنف الشرعي في المجتمع، مما نتج عنه نشأة الدولة التقليدية.

خلافة من لمن؟

لقد ظلت مؤسسة الخلافة التي يعود أصلها إلى تلك التجربة المبكرة مثاراً للخلاف منذ ذلك الحين، حيث أثارت الخيارات التي اتخذها السلف وهم يتلمسون خطاهم بعد غياب الرسول (صلى الله عليه وسلم) وانقطاع الوحي أسئلة كثيرة وما تزال. وكان أول سؤال طرح هو من الذي سيقوم مقام الرسول (صلى الله عليه وسلم) بعد غيابه؟ والاجابة التي خرج بها من انتخبوا أبا بكر الصديق كانت تتلخص في أن أفضل المسلمين بعده وإقربهم إليه هو المرشح المناسب. وقد تصدى لهذا التفسير بعض المعارضين الذين تمردوا على السلطة الجديدة ورفضوا منح الحاكم الجديد كل الصلاحيات التي كانت للرسول (صلى الله عليه وسلم)، خاصة فيما

يتعلق بدفع الزكاة. وقد كانت هذه القضية على قدر كبير من الاهمية. فالزكاة ليست ضريبة، وانما هي، كما يظهر من اسمها، فريضة دينية اساسها تطهير المسلم لنفسه. وقد كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) او من ينوب عنه يتولى جمعها وتوزيعها على المحتاجين حسب نظام يبدأ بسد الاحتياجات المحلية في الناحية التي جمعت فيها الزكاة ثم يحول الفائض بعد ذلك الى المحتاجين في بقية الاقاليم. ويجوز استخدام الزكاة لسد الاحتياجات العامة، مثل تزويد المقاتلين وبناء المساجد وما الى ذلك. ولهذا لم يكن من المخالف لتعاليم الاسلام ان تتولى قبيلة او مدينة جمع الزكاة وتوزيعها محليا ما دامت الاسس القرآنية تراعى في الجمع والتوزيع. ولكن قيام مشكلتين مهمتين أدى الى ألا يكون هذا الرأي مجرد اجتهاد مشروع. اولاً، لأن الرافضين لدفع الزكاة لم يكونوا علماء مجتهدين يخالفون غيرهم في رأي محدد، بل كان أغلب من تولى كبر هذا التمرد جماعات من القبائل البدوية التي كان التزامها بالاسلام هشاً على افضل تقدير. وقد قدر قادة الجماعة وقتها ان هذا الرأي مبعثه الانانية وضعف الايمان وليس اجتهاداً مخلصاً في امور الدين. من جهة اخرى فان هذا الموقف بدا لجمهور المسلمين حينها تهديداً خطيراً لوحدة الامة الاسلامية، ينذر، اذا جرى التهاون معه، بتمزيق الامة الى مجموعات صغيرة معزولة في محيط جاهلي هادر، يتهدها ليس فقط المد المعادي من خارجها، بل أيضاً خطر الانحدار الى هاوية التقاتل المنذر بدمار الامة. وقد عزز هذا الرأي اختلاط حركة

مانعي الزكاة بحركات ردة عن الاسلام تزعمها انبياء كذبة ممن امثال مسيلمة وغيره.

ولكن أحد العوامل الحاسمة التي جعلت الحرب ضد مانعي الزكاة لا مفر منها كانت رؤية ابي بكر الصديق لنفسه كخليفة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقد نصح عدد من قادة الامة وقتها، وعلى رأسهم عمر بن الخطاب المعروف عادة بصرامته وشدته، نصحوا أبا بكر بألا يتشدد مع مانعي الزكاة، ولكن أبا بكر رفض هذه النصيحة بغضب، وأقم عمرا بالجن قائلا: "أجبار في الجاهلية خوَّار في الاسلام؟" ثم قال قولته المشهورة: "والله لو منعوني عقال بغير كانوا يؤدونه الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لقاتلتهم حتى يؤدونه او اهلك دونه". (٤) وقد كان مفتاح هذا الموقف هو رؤية معينة حول ما يمكن ان يكون او لا يكون مقبولا لمن يقوم مقام الرسول (صلى الله عليه وسلم). وقد كان ابو بكر يرى نفسه قيما على ارث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولم يكن على استعداد للقبول بأي تلاعب به.

هذا التفسير لقي ترحيبا واسعا من الرعييل الاول من المسلمين الذين التفوا حوله بحماس، ووجدوا في قيادة ابي بكر الطمأنينة والوعد باستمرارية عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم). وقد ساعدت قوة الدفع التي جاءت من الالتزام العميق والواسع بمثاليات الاسلام على جعل هذه الصيغة فعالة في تلك السنوات الاولى. ولكن هذا الوضع شابه منذ البداية ادراك الجميع بان ابا بكر، مهما كانت له من فضائل، لم يكن الرسول (صلى الله عليه وسلم).

وسلم). وكان ابوبكر اول من ذكر اخوانه بهذا حين قال في اول خطبة له بعد تولي زعامة الجماعة: "وليت عليكم ولست بخيركم.. وانما انا متبّع ولست بمبتدع.. فان اصبحت فأعينوني وان أخطأت فقوموني"(٥).

هذه العبارة كانت جزءا من دستور الدولة الجديدة، وإشارة واضحة الى جدة الوضع الذي واجهه المسلمون وقتها — ففي العهد النبوي لم يكن هناك مجال لتقويم القائد او مراقبته للتأكد انه لم يكن يخطئ، إذ كان الوحي يتولى ذلك، ولم يكن على المسلمين سوى الاتباع. ولكن الوضع الجديد اختلف، حيث اصبحت من واجب البشر انفسهم التأكد من ان الممارسة السياسية تنسجم مع الهداية الالهية والقيم التي جاء بها الوحي — ولكن السؤال الحاسم كان هو: ما هي هذه الجهة التي تحدد ما يطابق الشرع وما يخالفه، وتقوّم الحاكم المخطئ ان اصاب؟ من الواضح ان هذه الجهة لا يمكن ان تكون الخليفة نفسه، اذ انه كان هو الذي طلب العون والتقويم. ولكننا يجب ان نذكر ان ابا بكر لم يقبل رأي واجتهاد مانعي الزكاة، كما انه لم يقبل نصيحة قادة الامة الذين حلّوه من قتالهم. وهذا يشير الى ان الخليفة كان يحكم ضميره فوق كل شيء، ويرى ان ضميره واعتقاده الصادق هو المرجع الاخير لحسم اي خلاف حول أقوم المسالك وفضل السياسات. صحيح ان الخليفة كان يستشير كبار الصحابة من امثال عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وغيرهم، كما ان المسجد النبوي في المدينة كان عبارة عن برلمان غير رسمي تطرح عليه القرارات الكبرى مباشرة ويحق لمن شاء ان يناقشها. ولكن الفكرة المركزية التي

حكمت المنظومة السياسية الجديدة هي ان الخليفة كان يمثل اعلى سلطة ومرجع حين يتعلق الامر بتفسير مقتضى العقيدة ومنطوق الشرع والقانون. وقد جعل هذا الخليفة فعلا بمثابة "خليفة رسول الله" يقوم مقامه في ادارة الشؤون العامة كما يتولى هداية وتوجيه الامة في امور دينها.

وقد عززت من هذه الرؤية القيادة الحازمة والصارمة التي شهدتها الامة من الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وقد نجح عمر في فرض قيادته لانه كان اكثر تشددا مع نفسه منه مع رعيته، حيث كان يلزم نفسه بدقة باعلى ما تدعو اليه قيم الاسلام في شؤونه العامة والخاصة على السواء. وقد جعل عمر من نفسه بهذا تجسيدا حيا للقانون، ونموذجا يوضح كيف يمكن للشريعة ان تتجسد واقعا في سلوك البشر — فمعارضة عمر من هذا المنطلق لا تكون الا معارضة للقانون والشرع، فهو لا يحكم الا به.

هذا الارتفاع والسمو الذي شهدته القيادة السياسية على عهدي ابي بكر وعمر كان من شأنه ان يجعل البعض يغفل عن حقيقة هامة، وهي ان نموذج الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما كان يمكن ان يتكرر مهما قاربه من اتى بعده. ولكن مقتل عمر في السنة العاشرة لخلافته على يد احد رعاياه غير المسلمين وتطور السلطة السياسية على يد خليفته عثمان بن عفان اعاد الى الازهان هذه الحقيقة، ونبه الغافلين الى ما غفلوا عنه، إذ أخرجت خلافة عثمان الى السطح عددا كبيرا من المشاكل التي تركت بدون حسم في المرحلة السابقة. أولى هذه المسائل كانت عدم الاتفاق على كيفية اختيار الحاكم. فقد تم اختيار ابي بكر للخلافة في اجتماع سقيفة بني

ساعده الشهير بعد خلاف جاد بين المهاجرين والانصار حول احقية كل مجموعة في اختيار الامير، وهو خلاف قال عنه عمر بن الخطاب فيما بعد إنه كان "سقطه وقى الله شرها". وبالعكس من ذلك فان اختيار عمر للخلافة تم بدون نزاع يذكر، اذ رشحه ابوبكر في حياته ولم يعترض على ترشيحه احد - وقد حاول عمر الاقتداء بابي بكر في حسم موضوع الخلافة بالاجماع قبل وفاته، فرشح عندما طعن ستة اشخاص يشكلون الهيئة الانتخابية التي تختار الامير والمرشحين لهذا المنصب في نفس الوقت. وقد ظهر على الفور ان هذا الوضع يطرح معضلة بسبب الدور المزدوج لاعضاء هذه الهيئة، فحسم احد اعضاء الهيئة، وهو عبد الرحمن بن عوف، هذه المشكلة بان سحب ترشيحه فاصبح هو وحده الهيئة الانتخابية، ولكن الامر مع ذلك لم يحسم بدون صراع. انحصرت المنافسة بين مرشحين في النهاية، هم عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب، وقد اختار عبد الرحمن بن عوف عثمان على علي، وذلك بعد مشاورات واسعة كشفت له ترجيح الرأي العام في المدينة لهذا الاختيار، خاصة بعد ان رفض علي الالتزام بسيرة الشيخين (اي منهج عمر وابي بكر في الحكم). فقد كان الرأي العام في المدينة وقتها يرى في سيرة الشيخين ممارسة دستورية ومنهجية شورية مرتضاة اعتبروا التزامها شرطا لتولي الحكم.

ولكن الذين اختاروا عثمان ما لبثوا ان ندموا على ذلك في الارجح بعد ان ادت قيادته الى بروز خلافات حادة ومعارضة لحكمه من قطاعات عديدة في المجتمع. وقد تطور الامر الى حد وقوع محاولة انقلابية احتل فيها

مسلحون يمثلون قطاعا من مسلمي مصر المدينة وحاصروا دار عثمان ليجبروه على الاستقالة، ولما رفض لجأوا إلى قتله.

هذه التطورات المساوية كان عاقبتها ان فقدت الامة بأكملها توازنها. فنظام الخلافة الذي قام على اساس ان شاغل المصب السياسي الأعلى في الامة يقوم مقام الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن قادرا على التكيف مع وضع يقصّر فيه شاغل المصب عن مضاهاة النموذج النبوي. وعلى الاخص لم تكن الامة مستعدة لان تقبل تعرض شاغل هذا المصب للاغتيال من قبل اشخاص يدعون انهم هم، لا الخليفة، الاوصياء الحقيقيون على العدل وراث الرسول (صلى الله عليه وسلم). فمنطق الخلافة كان يرى ان العدل والحق هما ما يراه خليفة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وان خالفته الامة باجمعها. ولم يكن مقبولا على أي حال أن تأخذ جماعة القانون بيدها، حتى وان ظهر ان الحق معها. ولكن الوقائع كانت تشير بوضوح الى ان هذا الفهم كان قاصرا عن الاحاطة بالواقع. وهكذا كانت خسارة الامة من هذه الفتنة مزدوجة. فمن جهة فجعت الامة لأن خليفته الذي توقع منه ان يكون نموذجا يحتذى وتجسيدا للقيم التي ارساها الرسول (صلى الله عليه وسلم) خيب هذه التوقعات. ومن ناحية اخرى فان الامة التي رأت نفسها قائمة على العدل والحق اغتالت زعيمها الشيخ المسلم الوقور، او على الاقل فشلت في حمايته من تهور وجنوح الشباب الثائرين. وهكذا خسرت الامة احترامها لزعيمها واحترامها لمنهجها واحترامها لنفسها في نفس الوقت.

وقد ادى الصراع الذي اعقب هذه الفتنة الى مزيد من التراجع عن التمسك بالمثل العليا والى مزيد من اليأس والتشاؤم — فقد انقسم المسلمون فريقين: معسكر المثاليين بقيادة علي بن ابي طالب والمعسكر "الواقعي" الذي قاده معاوية بن ابي سفيان. ولكن معسكر المثاليين ضم في وسطه كتلة مقسدة محسوبة على الثوار الذين قتلوا عثمان، مما جرح دعواه المثالية في اعين العامة. وقد حاول المعسكر المنافس استغلال نقطة الضعف هذه برفع "قميص عثمان" الذي اصبح يضرب مثالا على كل دعوى حق يقصد بها شيء اخر. ولكن هذا المعسكر كان باعترافه وباجماع القطاع الاكبر من المسلمين ابعد ما يكون عن مثاليات الاسلام، الا انه كان متماسكا وواضحا في اهدافه، وهي بلوغ السلطة بأي ثمن، بينما كان معسكر المثالية متنازعا ومزقا على نفسه، يعاني من الفجيرة كلما اضطر لمساومات جديدة وتراجع عن مثالياته خضوعا لمتطلبات الواقع. ومن المفارقة ان قيادة معاوية لم تكن محل نزاع في معسكره، على الرغم من ان ايا من اتباعه لم يكن يعتبره من القديسين بينما نجد عليا، الذي يجمع اكثر المسلمين على انه اقرب الاشخاص في زمانه لان يكون من الاولياء والقديسين، كان يواجه صعوبة كبيرة في فرض سلطانه على اتباعه. فقد ظلت الثورات واعمال العصيان والتمرد تتوالى في معسكره باسم عين المثالية التي جسدها، وكانت هذه مفارقة اخرى، فمعسكر معاوية الذي تنكر لكل مثالية لم تقم فيه ثورة تطالب بها، بينما نجد معسكر المثالية يواجه مزایدات مستمرة باسم المثالية!

انقيار الخلافة وقيام دولة "الملك"

النتيجة الحتمية لانقيار المشروع المثالي بسبب التوترات التي اشرنا اليها داخل معسكره كانت انحدار الامة في هاوية اليأس والتشاؤم. وقد عمق من هذا اليأس انتصار النموذج الميكافيلي للدولة، أي دولة السلطة من اجل السلطة، ذلك النموذج الذي رأينا ابن خلدون يسعى فيما بعد لتبريره. ولم يخطط لمفكري المسلمين الذين ناقشوا هذه الازمة وسعوا لتحليلها ان الاشكال قد يكمن في التناقضات الذاتية للمشروع نفسه الذي سعى لالباس العباءة النبوية لاشخاص عاديين، بل بالعكس اخذ هؤلاء يعزون انفسهم بان الدنيا دخلت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في انحدار وتدهور لا توقف له الا يوم القيامة، وان كل عصر سيأتي سيكون اسوأ من الذي سبقه، وكل حكومة بالتالي اسوأ واسوأ. وهذه النظرة اغفت المسلمين من البحث عن مخرج من هذا المأزق والقت باللوم على القدر وقوانين التاريخ وقصور الخلف الحتمي عن بلوغ المثل العليا، حتى كأن كل آيات القرآن العديدة التي أكدت على مسؤولية البشر عن أعمالهم وأحوالهم أصبحت بلا معنى.

وقد أيدت أحوال المسلمين وواقعهم هذا التشاؤم، حيث تدهورت الأوضاع من القمة الإنسانية التي بلغتها الخلافة الراشدة الى ظلمات الحرب الأهلية والتشرد ثم الاستبداد الذي لم يبلغ نهايته الا بانقيار الامبراطورية العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى، بل لم يبلغ نهايته بعد. لقد

شهدت الخلافة الراشدة الفترة التي كانت المسافة فيها بين المثال والواقع اقرب ما تكون، ففي تلك المرحلة كان الحكام يجتهدون بصدق لتحري والتزام القانون في نصه وروحه، بينما كانت الامة في اجماع على اكثر الامور، بما فيها تفسير القانون. وكانت رفاهية الامة وثقتها بنفسها في ازدياد، بينما كان الجميع يجدون في الحياة العامة ما يرضيهم ويشبع طموحهم وحاجاتهم الروحية. ومع بذور الشقاق والفتنة اللذين ميزا السنوات الاخيرة لحكم الخليفة عثمان بن عفان اثار هذا السلم النفسي والاجتماعي بلا رجعة. وحينما انقشع الغبار عن الحروب والفتن التي اعقبت مقتل عثمان في عام ٣٦ هـ (٦٥٦م) وجد المسلمون انفسهم خاضعين لسلطة معاوية الاستبدادية (٤١ - ٦٠ هـ / ٦٦١ - ٦٨٠م). لم يعترف اكثر المسلمون بشرعية الدولة الاموية ولكنهم رأوا تحملها كأهون الشرين. وقد شهدت هذه الدولة انتفاضات وثورات عديدة انتهت بانقيادها تحت ضربات الثورة العباسية عام ١٣٢ هـ (٧٥٠م). ولكن العباسيين لم يحققوا شيئا من توقعات الثوار المثلاليين الذين قاتلوا الامويين املا في اعادة بناء نموذج الخلافة الراشدة. وعليه فقد استمر ثوار كثيرون، ابرزهم جماعات الشيعة والخوارج في التمرد والثورة على الوضع الجديد الذي لم يكن اقل استبدادا من سابقه. إلا أن الفترة العباسية الاولى، بالرغم من عيوبها، بدت فترة ذهبية بعد سقوط الدولة في ايدي القادة العسكريين الاتراك الذين استعان بهم المعتصم (المتوفي عام ٢٢٧ هـ / ٨٤٢م) ضد خصومه وانتهى بهم الامر الى اقامة دكتاتورية عسكرية بعد مقتل المتوكل

(٢٤٧ هـ / ٨٦٠ م). وقد صاحب انهيار الخلافة وتحويلها الى سلطة اسمية تمزق الدولة وتفتتها الى دويلات، كل منها تحت سلطة قائد عسكري مستبد. وقد اصبحت الخلافة بسبب هذا التردى رمزا شعبيا يذكر جماهير المسلمين بالايام الخوالي حين كانت سلطة الخليفة غالية، وكان من الممكن اللجوء اليها للاستجارة من جور الحكام — ومنذ ذلك التاريخ واجه المسلمون الكارثة بعد الكارثة: الحملات الصليبية، غارات المغول، استبداد المماليك، وغيرها وغيرها. وقد استمر هذا الوضع حتى قامت الدولة العثمانية فاعادت شيئا من الامن والسلم الى ربوع ديار الاسلام، وان كانت هذه الدولة قامت ايضا على الاستبداد.

ولم يكن التحسر على الخلافة وعصرها الذهبي مجرد حنين رومانسي زينت الاوهام فيه ذلك العصر السالف وقوى فيه الظلام الدامس المعاصر ذلك الاشعاع الغابر، بل كانت هناك خواص موضوعية ميزت ذلك العصر عن فترات الفوضى والاستبداد التي تلتته. ذلك انه بالرغم من العصر الاموي وصدر الدولة العباسية لم يبلغا مبلغ عهد الخلافة الراشدة من حيث التوافق بين سلطة الخليفة واجماع الامة والتزام القانون، الا ان تلك الفترات تميزت ايضا بان قيم الامة ورأيها كانت قوة يعتد بها، فقد كان خلفاء العصرين الاموي والعباسي الاول يجتهدون في استمالة العلماء وقادة المجتمع واحترام رأيهم، كما كانوا يبذلون الجهد ايضا حتى لا تظهر منهم مخالفة للشريع والقانون. ومن هنا فان تفتت وتحلل الدولة في تلك العصور صاحبه تدهور في دور الامة ونفوذها في المجال السياسي، حيث اصبح القادة العسكريون

المستبدون لا يبالون برأي الجماعة ولا يتكلمون لغتها حتى. وقد عمق هذا من التشاؤم واليأس الذي كان الأساس الذي قامت النظرية السياسية الإسلامية التقليدية.

الممارسة الدستورية الإسلامية وتطورها

الافكار والنظريات الدستورية التقليدية الإسلامية تطورت على مراحل عبر تأمل الممارسة السياسية على عهد الخلافة الراشدة وما تلاها. مثلاً نجد ابا بكر وعمر يحتجان على ضرورة ان تكون الخلافة في قريش بلن "العرب لا تدين الا لهذا الحي من قريش". وهذه اشارة لواقع، لا تحديد مبادئ. فكان الرجلين يقولان (على طريقة ابن خلدون) ان اي سلطة لا تكون قريش وراءها لا تكون فعالة. ولكن البعض احتج ايضاً بمحدث "الائمة من قريش" وغير ذلك من الاحاديث. (٦) ولكن أبا بكر أرسى ايضاً مبدأ آخر اهم من هذا، حين قال "أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فان عصيته فلا طاعة لي عليكم". وهذا المبدأ يستتبع ان الامة هي التي تحدد ما اذا كان الخليفة يطيع الله ورسوله، مما يعني ان الامة هي المرجعية العليا للسلطة. ولكننا رأينا ان هذا المبدأ كان يتعارض نوعاً ما مع رؤية ابي بكر لنفسه باعتباره يجسد في شخصه سلطة الرسول (صلى الله عليه وسلم) باعتباره خليفته القائم مقامه، مما يعني ان السلطة النظرية للجماعة تلغيها عملياً حقيقة ان المرجعية القانونية والاخلاقية تتجسد اخيراً في شخص واحد. وقد ايد هذا رفض كل من ابي بكر وعمر لمطلب الانصار في تقاسم

السلطة، حيث قال قائلهم للمهاجرين "منا امير ومنكم امير". وفي وقت لاحق رأى ابو بكر ان من المناسب ان يسمي الشخص الذي يخلفه حتى تتجنب الامة المهرج والخلاف الذي اعقب وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم). وقد تبعه عمر في ذلك كما رأينا. ولكن التناقض الكامن في المبادئ المشار اليها (بين سلطة الجماعة وسلطة الخليفة) برز بوضوح حين فقد عثمان ثقة قطاع واسع من الامة ولكنه رفض التخلي عن المنصب محتجا بان الخلافة امتياز لا يحق التخلي ولا التنازل عنه.

وعندما اخذت نظرية الخلافة تبلور في العهود المتأخرة نظر العلماء الى هذه الممارسات كسوابق ذات مدلول قانوني وقيمة اخلاقية، فأصبح المنظرون يحتاجون لممارسة الخلفاء الاوائل باعتبارها المؤشر الى ما امر به الشرع (٧). وقد كان جوهر هذه النظرية هو ان الخلافة ونصبها واجب، بدليل ان الرعيل الاول من الصحابة اجمعوا عليها (كما جرى الاستدلال على ذلك ببعض الاشارات الضمنية في القرآن والحديث ايضا). وهذا المنصب يجب ان يتولاه بالضرورة شخص واحد (فلا مكان لقيادة جماعية ولا لقادة متعددين بحسب الاقاليم). ويجب ان يكون الخليفة أفضل المسلمين واعدهم واكثرهم كفاءة، بالاضافة الى كونه ذكرا قرشي النسب. والذي يعين الحاكم هم اهل الحل والعقد، اي اكثر قادة الامة نفوذا، كما ينبغي عليه ان يلتزم القانون، وان كان خلعه لا يجوز حتى وان ارتكب مخالفات قانونية واضحة، ولا يخلع الا اذا ظهر منه كفر بواح.

وقد اقنعت التجارب المريرة التي صاحبت ائمهيار الخلافة الراشدة مفكرى المسلمين وعلمائهم بعدم جدوى العنف كوسيلة لاصلاح الحال. وقد اكد هذا الاقتناع التسويات التي دخلت فيها المعسكرات المختلفة، والتي تتناقض مع ادعاءاتها في ان مواقفها هي الحق الذي لا محيد عنه، والذي يجب على المسلمين ان يستشهدوا دفاعا عنه — فبينما نجد معاوية يعلن انه لا يملنع في ان يقبل بامامة علي اذا سلم هذا الاخير قتلة عثمان للاقتصاص منهم، نجد عليا ايضا قبل بالتحكيم والتخلي عن السلطة حرصا على تحقيق السلم والوافق بين الاطراف المتنازعة. وقد اكد هذا المنحى سلوك الحسن بن علي الذي خلف والده في قيادة معسكر المثاليين. فقد اقر الحسن معاوية على الخلافة بشروط معينة على ان يخلفه الحسن بعد وفاته. ولكن هذه التسويات لم يتم التوصل اليها الا بعد إراقة فاجعة للدماء وحوادث عنف وتدمير مروعة، مما جعل المفكرين يحذرون من التسرع في اللجوء للعنف من اجل حسم الصراعات السياسية. وكان من راي هؤلاء انه اذا كان لابد من تسويات فالأحرى بها ان تتم قبل بدء العنف. ومن هذا المنطلق حددوا هم طبيعة التسويات المقبولة لدراء العنف، فرصدوا شروطا تمثل الحد الأدنى المقبول لشرعية الحكم، واكدوا على ان الحاكم الذي يلتزم بهذه الشروط لا تجوز معارضته بالعنف. وحتى حين يقصر سلوك الحاكم عن بلوغ هذه الشروط الدنيا فانه لا يجوز الخروج عليه الا اذا كانت فرص النجاح كبيرة، هذا الموقف كان لابد ان يؤدي بالضرورة الى حلقات لولبية من التنازلات من شأنها ان تجعل اي حكم مشروعا اذا لم تمكن مقاومته بنجاح. وهذا

الموقف ينتزع حق تحديد الشرعية من القانون ويضعها في يد الحاكم المستبد الذي يجدد نحاحه في قمع اي معارضة محتملة موقعه من الشرعية ووجوب الطاعة له.

وبالمثل كان لابد لهذه الرؤية ان تواجه بردة فعل رافضة لهذه الانهزامية. وقد تولى قيادة هذا التيار الرفض للتسويات مجموعات متشددة ظهرت اثناء الصراع بين علي ومعاوية واطلق عليها اسم "الخوارج". وقد تمرد هؤلاء (أو خرجوا) على علي بعد قبوله التحكيم في اعقاب معركة صفين (٣٧ هـ — ٦٤٨ م) والتي لم تتوصل الى حسم للصراع بين الفريقين. وقد احتج هؤلاء بان قبول التحكيم يعني التخلي عن الشريعة واعطاء الافراد سلطة حسم امور حسمها القانون، مما يعني عمليا ان اي نتيجة للتحكيم ستكون مخالفة للقانون وفرضا لترتيبات غير شرعية تحت ضغط القوة لاغير. وقد تطور فكر هذه المجموعات وقادتها حيث صاروا يكفرون مخالفهم ويرفضون اي تسوية من اي نوع. هذه المثالية المتطرفة لم تكن نذيرا فقط بالدخول في دوامة العنف مع خصومهم، بل وايضا الى انفجار العنف الداخلي وسط هذه الجماعات، فمع ان كل هذه الجماعات تتفق على المقولة المشهورة "لا حكم الا لله"، الا انه لم يكن هناك عمليا اتفاق بين افرادها على مقتضى حكم الله، وبما ان هذه المجموعات لا تقبل باي تسوية سلمية لخلافاتها، فكان كل خلاف يقود بالضرورة الى الاقتتال. وتكفي نظرة عجل على دراسة الاشعري الشهيرة في كتابه "مقالات الاسلاميين" للاضطلاع على نوعية الخلافات النافذة والسخيفة التي كانت الانقسلمات

والحروب تقع فيها في اوساط هذه الجماعات. وعليه لم يكن مستغربا ان تنقرض هذه المجموعات، ولكن المستغرب هو طول الفترة التي عاشتها. وبين قطبي الانهزامية والتطرف هذين نشأت وتطورت مدارس عديدة حاولت ان تتحرى الوسطية. وكانت من ابرز هذه المدارس المجموعات الشيعية، والتي كانت في اول نشأتها تعبيرا عن التيار المثالي العريض الذي وقف الى جانب علي ضد معاوية، لا لشخصه ولكن للمواقف التي مثلها. ولكن هذا التيار عانى من عدم استقرار داخله كما رأينا، عرضه لهزات وانقسامات عديدة. وفي وقت لاحق انحصر هذا التيار في المدرسة التي كانت ترى ان تنحصر قيادة الامة في علي وذريته لاشخاصهم، وانفردت هذه المدرسة دون بقية المسلمين بأراء وافكار تؤيد هذا الرأي. ولا بد ان تبلور هذا الرأي كان ردة فعل لارساء اسس الحكم الوراثي على يد معاوية، بالاضافة الى ان ابناء علي كانوا ايضا احفاد الرسول (صلى الله عليه وسلم) من ابنته فاطمة. ولكننا يجب ان نذكر ان انصار علي كانوا في مبدأ امرهم ضد المبدأ الوراثي. فالثورة ضد عثمان استندت على الاحتجاج على تقريه اقاربه من بني امية وتوليتهم، لمناصب بغير استحقاق. وقد رفض علي عند وفاته ان يسمى خليفة اسوة بعمر وابي بكر، تاركا الامر لجماعة المسلمين. وقبله رفض عمر بشدة ان يستخلف احدا من اسرته بعد مماته كما رفض ان يولي اقاربه المناصب في حياته.

ولكن اعتماد المبدأ الوراثي لم يحسم موضوع الامامة لدى الشيعة بنفسه القدر الذي فشل فيه في حسم الامر عند مخالفينهم. فقد ظهرت اكثر من

اربعة تيارات رئيسية تتنافس على زعامة الشيعة كل منها التف حول فرع من ذرية علي وابناؤه. فقد آلت زعامة انصار علي بعد وفاة ابنه الحسن والحسين الى ابنه الثالث محمد بن الحنفية، وانتقلت عبر هذا الفرع الى ذرية عبد الله بن عباس الذين تولوا قيادة الثورة الناجحة ضد الامويين وانشأوا الدولة العباسية. وقد برزت بالاضافة الى هذا الفرع ثلاث فروع اخرى، هي الزيدية، التي تنتسب الى زيد بن علي، والاسماعيلية (وتعتبر المنجحة سياسيا، واليها تنتسب الدولة الفاطمية)، والاثنا عشرية، اقوى هذه الفروع اليوم. وقد تطورت المدرسة الشيعية عبر السنين من حزب سياسي ذاتيأيد واسع الى مذهب عقائدي وطائفة دينية تعبر عن أقلية بين المسلمين، وتطور خلافها مع بقية المسلمين ليتعدى السياسة الى امور العقيدة والقانون. ولكن نجاح المجموعات الشيعية في انشاء عدد من الدول لم يترجم هذه الخلافات الى اي ابتعاد عن نموذج الدولة المتسلطة التي ارسى اسسها معاوية. فالدولة الشيعية لم تخالف غيرها في اعتمادها على القهر والضرائب غير الشرعية واحتكار التصرف في الاموال العامة والسلطة لاسرة واحدة. وفي القرن الرابع الهجري كان العالم الاسلامي باكملة تقريبا تحت حكم الدويلات الشيعية، حيث قامت الدولة الفاطمية في المغرب، والبويهية في فارس والعراق، والحمدانية في الشام واستولى القرامطة على أكثر الجزيرة العربية. ولكن اي من الدول التي نشأت حينها لم تتميز في ممارستها عن الدول السنية الاستبدادية في اسوأ حالاتها، بل ان بعضها كان ابعد في ممارساته عن قيم الاسلام والعدل من الدول المجاورة والسابقة، على ما كان في تلك من

ظلم واستبداد والتحلال. وبالمثل فإن الدولة التي ظلت قائمة في اليمن حتى مطلع الحداثة، وادعت استلهاً الفكر الشيوعي الزيدي، لم تقدم نموذجاً مخالفاً لأنظمة الاستبداد السابقة والمعاصرة، ولم ترض حتى علماء المذهب الزيدي أنفسهم، مما دفع هؤلاء إلى قيادة ثورة "دستورية" ضدها في عام ١٩٤٨ منيت بالفشل. وهذا يعني أن أي من المدارس الإسلامية الكبرى لم تكن لديها حلول ناجعة لمسألتي الاستقرار السياسي ومقاومة الاستبداد، وأن الخلافات الظاهرية بين مدارس الفكر السياسي لم تعد المظهر إلى الجوهر.

المثالية و"العلمانية" في نظرية الخلافة التقليدية

على الرغم من كل هذه المصائب والكوارث والإخفاقات البينة رفضت النظرية التقليدية للخلافة أن تتعايش أو تقبل تسوية مع الواقع. ولكنها في نفس الوقت عجزت عن إيجاد حل يحسن الأوضاع، فقد ظل المفكرون المسلمون حتى عهد ابن خلدون يكتفون بتحديد المطالب المثالية التي يجب أن يتحلى بها الخليفة، بينما كانوا ينظرون إلى أي تقصير في الواقع عن بلوغ هذا المثال باعتباره مخالفة للشرع لا يحسن التعايش معها إلا تحت ظروف قاهرة. ومن هنا فإن جوهر نظرية الخلافة التقليدية ظل ثورياً وإن أظهرت التعايش مع سلطات الاستبداد وبررت القبول بها. فانظمة الاستبداد التي تعتصب السلطة تبررها الضرورة فقط، مما يعني أنها تكون

محتملة، ولكنها لا تكون أبدا شرعية. واحتمالها يفرضه العجز عن ازالتها لا غير.

ومن الاهمية بمكان ان نتذكر ان نظرية الخلافة نشأت اول ما نشأت في كنف المدرسة الشيعية قبل تحولها من تيار عريض الى مدرسة طائفية ذلك ان اكثر قادة الرأي من فضلاء المسلمين وقفوا مع حكم علي، فيما عدا فئة قليلة اظهرت الحياد بينما لم تخف تعاطفها مع معسكر علي الذي يعتبره المسلمون حتى اليوم امتدادا لعهد الخلافة الراشدة. وبعد وصول معاوية للسلطة احتفظ العلماء باستقلالهم عن السلطة ولم يخف اكثر قادة المذاهب الاسلامية تعاطفهم مع الثوار الشيعة. مثلا نجد ابا حنيفة مؤسس المذهب الحنفي (المتوفي عام ١٥٠ هـ / ٧٦٧م) تعرض للاضطهاد من الدولة العباسية لاثامته بالتعاطف مع الثوار الزيديين، وبالمثل تعرض مالك بن انس (توفي عام ١٧٩ هـ / ٧٩٥م) الى الضغط لانه افق بان البيعة التي تؤخذ قهرا لا حرمة لها في الشرع، مما اعتبر تشجيعا للثوار الشيعة. أما الامام الشافعي (توفي ٢٠٤ هـ / ٨١٩م) فقد نجح باعجوبة من تنفيذ حكم الاعداد فيه لدى اتمامه بتأييد انتفاضة شيعة. وهكذا نجد كل قادة المذاهب الاسلامية ومؤسسيها من شيعة وسنة كانوا منحازين سياسيا لمعسكر المثاليين الذي ظل انصار علي يحملون رايته. ولم يختلف مؤسس المذهب الرابع، احمد ابن حنبل (المتوفي عام ٢٤١ هـ / ٨٥٥م) عن سابقيه في النأي بنفسه عن دعم السلطة القائمة، بدليل وقفته المشهورة ضد محاولات الخليفة المأمون فرض المذهب المعتزلي حول طبيعة القرآن. وقد ادى صموده في

محتته الى انقيار المذهب المعتزلي واندثاره رغم دعم الدولة له. هذا التطور التاريخي أدى بالضرورة الى تسرب المفاهيم الشيعية حول الامامة الى صلب النظرية السياسية حول الخلافة. وهكذا نجد حتى مخالفتي الموقف الشيعي حول عصمة الامام وسموه الاخلاقي فوق الامة باكملها يستصحبون في حججهم ضد مخالفتهم بعض مسلمات ذلك الموقف حول نيابة الامام عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وضرورة تحليه بأسمى الصفات.

ولكن التجربة الواقعية للمجتمع الاسلامي دفعت بالمنظرين الى القبول بشيء من الواقعية حول الامامة ومتطلباتها. وقد نتج عن هذا بروز اجماع عريض بين الكتاب المسلمين حول نقاط عدة. فهم يجمعون على ان الحكومات الاسلامية منذ عهد معاوية لا تعبر عن قيم الاسلام وعليه لا يصح اتخاذها نموذجا. ولا يكون القبول بهذه الانظمة مبررا الا من منطلق ضرورة تجنب الفوضى والحرب الاهلية. فاذا وجدت طريقة لازاحة هذه الحكومات بدون اراقة دماء مفرطة فان ازلتها تكون واجبا دينيا. ومع ان هذا الموقف قد يعتبر تعصيذا لموقف الخوارج حول شرعية الثورة على الحكومات الاستبدادية الغاصبة، إلا أن من الملفت ان ثورات الخوارج الفاشلة والمتكررة عمقت الاعتقاد بعدم جدوى الثورة واعتبارها خيارا يفتقد الواقعية.

وقد خلق هذا الوضع انفصاما نفسيا وروحيا في المجتمع الاسلامي الذي رفض العلمانية (اي قيام دولة لها منطقها الخاص الذي لا يخضع للقيم

الدينية) نظريا وقبلها عمليا. فالموقف الاسلامي التوحيدي حول الدولة يرى في الدولة تجسيدا حيا لقيم الشريعة، ويعترف لها في نفس الوقت بدور محوري في تحديد مفاهيم الشريعة واثراء الحياة الروحية للمسلمين. فإذا كان الخليفة يعتبر، كما اسلفنا، نائبا عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) فانه يتولى نيابة عنه امامة الصلاة وقيادة الجهاد والتشريع عموما. وتعتبر النظرية التقليدية اعمال الرسول (صلى الله عليه وسلم) كرجل دولة وقائد عسكري، واعمال ولاته وخلفائه "الراشدين" نموذجا يحتذى وسوابق قانونية لها قوة الشريعة.

ومن هنا فانه بسبب التطور الذي نتج عنه عدم الاعتراف بشرعية الدولة في عهودها اللاحقة تبعه رفض الامة باصرار السماح لهذه الدولة بالتدخل في الشؤون "الروحية" للجماعة. وهكذا سلم المسلمون ابدانهم لسلطة الدولة، اذا صح التعبير، ولكنهم لم يسلموها ارواحهم. وكانهم التزموا بصورة غير مباشرة نصيحة المسيح عليه السلام باعطاء قيصر ما له ولكن حجب ملة الله عن القيصر. وقد نصح العلماء عامة المسلمين بان يطيعوا الحاكم ما لم تؤد طاعته الى معصية. ولكن تعريف المعصية هنا ضيق بحيث لم يعتبر اغتصاب السلطة والتصرف غير المشروع في اموال الامة من كبائر الاثم والمعاصي. ولم يكن هذا موقفا علمانيا فقط، بل انه عبر عن احط درجات العلمانية. فالنظرية السياسية العلمانية التي تعرضنا لبعض جزئياتها (وهي تحتاج لنقاش مستفيض اكثر من هذا) لا تتصل من كل وازع اخلاقي، بل بالعكس يجدها ترفض في صيغتها الليبرالية اغتصاب واساءة استخدام السلطة.

ومن هنا جاءت بذور وجذور الانحطاط الذي لازلنا نعيش فصوله.

اشكالات النظرية التقليدية ومزالقها

كان من المحتم ان تواجه النظرية السياسية التقليدية التي تبلورت واخذت تتشكل ابتداء من القرن الثالث، مشاكل ومعضلات عدة، بل انهدت في احيان كثيرة خلقت هذه المشاكل. فقد استلهمت هذه النظرية الممارسات والقيم التي ارساها العهد النبوي والخلافة الراشدة، ولكنها وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع الدولة المتسلطة التي لا تعترف الا بمنطقها الخاص بها. فبينما اصررت النظرية على ان يظل ذلك النموذج الاول نبراسا يهدي الممارسة، نجدها عمليا اضطرت للتنازل عن هذا المطلب بعد ان قادت الخلافات حول تفسير مقتضى النموذج الى صراعات دامية ومتطاوله رأت ان من واجب كل المسلمين الصالحين العمل على تجنبها. وهكذا افق علماء المسلمين بانه اذا استولى مقتصب على السلطة دون احترام للشروط والخطوات الصارمة التي تحدد أهليته لهذه الوظيفة، فانه يجب توخي الحذر في مقاومته وحكمه الفاقد للشرعية. وقد نتج عن هذا تخيل نموذج ومعياري نظري تقاس عليه درجة انحراف الحاكم عن النموذج الراشد ويوزن هذا الانحراف مقابل تكلفة ازالته. فاذا قبل الحكم ظاهريا الالتزام بالشرعية وقيم الاسلام، فيمكن اعتبار حكمه قانونيا، حتى وان ارتكب مخالفات واضحة للشرعية. ومهما كثرت مخالفاته وعظمت، فان ازالته لا ينصح بها الا اذا كانت تكلفتها معقولة.

وهكذا سعت النظرية لخلق توازن بين المحتوى الثوري الذي مثله رفض الاعتراف بأي نموذج ما عدا الخلافة الراشدة كمقياس للشرعية، وبين الحرص (الذي ينطلق من نفس النظرة المثالية) على الحد من معاناة الأمة وكل ما يعكر الحياة السلمية فيها. ولكننا لو اتبعنا هذه النظرية حرفيا لما وجدنا فيها ما يهدي سلوك المسلمين. فاذا كان جوهر النظرية ان كل من حكم قهرا ولم تمكن ازالته فهو حاكم شرعي، تساوى عندها كل وضع مع غيره. وقد ظهر هذا جليا في تنظير علماء مثل الماوردي والغزالي حيث اكدوا ان الحكم المستبد لا يجب تحمله فقط، بل لابد من الاعتراف بشرعيته. فلو لم نعرف بشرعية الحاكم المستبد لانهار الاساس القانوني للحياة الاجتماعية والروحية للأمة الاسلامية، إذ أن كل المعاملات القانونية في الدولة، بما فيها المعاملات شبه الخاصة من زواج وطلاق، تستمد شرعيتها في رأي هؤلاء من الدولة. فاذا انتفت شرعية الدولة بطلت كل المعاملات، حتى الزكاة وربما الصلاة، ايضا. وهكذا نرى ان هذه النظرية تعلق شرعية الوجود الاسلامي باكماله حول قرارات ذاتية تتعلق بتقييمنا لانحراف الحاكم ودرجة ابتعاده عن الشريعة مع الحكم على صعوبة ازالته من عدمها.

وقد عانت النظرية التقليدية من عيب اخر اضعفها كثيرا، تمثل في اتخاذ متأخري المفكرين من الممارسة السياسية في الدولتين الاموية والعباسية نموذجا وسابقة قانونية تضاف الى الخلافة الراشدة ونموذجها. وقد احتج هؤلاء على مقولتهم هذه بان تلك الممارسات تمت في حضور نفر من

العلماء الاجلاء الذين اقروها (٨). ومثل هذه التفسيرات لا تبتسر الوقائع فقط، بل انما تستخلص منها نقيض ما توحى به. فالكل يعلم ان معاوية اخذ البيعة لابنه يزيد في المسجد النبوي في المدينة بحضور صحابة اجلاء على رأسهم الحسين بن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما. ولكن التاريخ يحدثنا ايضا بان معاوية اوقف على رأس هؤلاء اشخاصا امرهم بقتلهم اذا تفوهوا بكلمة واحدة. فهل يقول عاقل باستخلاص نتائج شرعية قانونية من ممارسة اجرامية كهذه؟ لو صح هذا لقامت الشرعية الاسلامية على عدم الشرعية، ولكانت نقيض نفسها. ولهذا رفض العلماء الاجلاء، وعلى رأسهم مالك بن انس، هذا المنطق المعوج كما اسلفنا وافتوا بان بيعه المكره لا حرمة قانونية لها.

هذا الوضع يفيد ايضا في توضيح حقيقة مهمة، وهي انه فضلا عن استلزام ممارسات الاستبداد كمبادئ هادية للشرعية، فان اعمال الخلفاء الراشدين نفسها لا يمكن ان تعتبر سوابق قانونية لمجرد وقوعها. بل ان الممارسات السياسية التي سادت في العهد النبوي لا يجوز الاستشهاد بها كسابقة بمعزل عن الظروف التي نشأت فيها — فلا يمكن ان نستنتج ان ارسال الجيوش لغزو الدول المجاورة شرعي بل وواجب لمجرد ان الرسول (صلى الله عليه وسلم) امر به في وقت ما. بل لا بد اولا من تحري الاوضاع والاسباب والتبريرات الاخلاقية والمبادئ التي استند اليها مثل هذا العمل العسكري قبل ان نصدر حكما على اساسه. وهذا بالضبط ما كان فقهاء المسلمون يجتهدون لتحريره. فهم لم يكونوا يعتبرون الممارسة حكما الا بعد دراسة

الوضع والظروف المحيطة بها. ومثل هذه الدراسة ينبغي على كل جيل من المسلمين ان يضطلع بها بنفسه.

فلو اخذنا مثلاً ممارسة الخلفاء الراشدين كسابقة قانونية ونموذج يحتذى تكون هذه بمثابة مصادرة على المطلوب، لان قانونية تصرفات هؤلاء الخلفاء هي نفسها موضوع للتساؤل. والذي يؤكد هذا ان مثل هذا القبول سرعان ما يوقعنا في الخلط والتناقض. مثلاً نجد الماوردي يحتج بترشيح ابي بكر عمراً لخلافته على انه يفيد جواز ان يعين الحاكم خليفته. ولكن المؤلف يصرف النظر تماماً عن حقيقة ان شرعية ترشيح ابي بكر لعمراً لم تنبع من كونه قراراً فردياً، بل من كونه اقتراحاً نال اجماع المسلمين وقتها ولم يسمع بشخص واحد ذي شأن شذ عنه أو اعترض عليه. فكيف يمكن التسوية بين هذا المثال وقرار معاوية ترشيح ابنه يزيد لخلافته، وهو القرار الذي لم يعترض عليه قادة الامة فقط، بل قامت بسببه حروب ظلت مستعرة عقوداً من الزمن؟ مثل هذه التناقضات كفيلة بهدم اي نظرية.

الخلل الكبير الآخر في النظرية التقليدية تمثل في الخلط بين الاخلاقي والواقعي وتلبس الوقائع لباس المثال، حتى اصبح النقاش حول القضايا السياسية يتحول بسرعة الى المسائل العقائدية. وقد رأينا كيف بلغ الامر في هذا الخصوص درجة السخف في خلافات الخوارج، وكما هو معروف فان مدارس علم الكلام والطرائق المذهبية المختلفة نشأت اول ما نشأت بعد تحويل بعض الاسئلة السياسية الى اسئلة عقائدية. فقد نشأت اول مدرسة عقائدية فكرية متميزة عن الجماعة (وهي فرقة المعتزلة) من خلاف حول

قضية مرتكب الكبيرة، هل هو مسلم ام كافر؟ ومعروف ان هذا السؤال في اصله سؤال سياسي اثاره الخوارج حول مغتصبي السلطة من مخالفيهم، حيث اعتبروا ان هذا الاغتصاب كبيرة من الكبائر وان مرتكبه كافر لا حرمة له. وقد خالفهم في هذا جمهور المسلمين الذين رأوا ان مثل هذا الشخص يظل مسلما بالرغم من اثمه. وقد اتخذ المعتزلة، رواد المدرسة العقلانية في الاسلام، موقفا وسطا بين الفئتين، فقالوا ان مرتكب الكبيرة ليس بمسلم ولا بكافر، بل هو في "متزلة بين المتزتين". وقد أدى مثل هذا النقاش الى حجب القضية الاساسية وراء ضباب من التهويمات الفلسفية واللاهوتية لم يساعد على تناولها تناولا موضوعيا عقلانيا.

وبالمثل نجد التناول المثالي لمسألة مؤهلات الحاكم ادى ايضا لمتاهة غابت فيها القضية الاصلية. وقد اسلفنا ان النظرية التقليدية تأثرت بالمدرسة الشيعية التي كانت ترى الخليفة بمثابة نائب عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، مما استدعى ان يتصف بالعصمة وان يكون قدوة ومصدرا للتشريع. ولم تخالف المدرسة السنية التقليدية كثيرا في هذا الرأي، وان استبعدت العصمة، فهي ترى ان الحاكم لابد ان يكون اتقى واعدل واشجع واعلم وافضل المسلمين الى اخره. وقد راينا ايضا ان هذه النظرية ترى ان الخليفة يقوم مقام الرسول (صلى الله عليه وسلم) ويتولى مهامه. كل هذه المطالب صرفت النظر عن حقيقة وظيفة الخليفة باعتباره عاملا من عمال الامة مسؤولا لديها عن اعماله. فاذا كان الخليفة هو افضل افراد الامة واعلمهم، واذا كان يحتل موقع الرسول (صلى الله عليه وسلم) في

قيادة الامة وهدايتها، (هذا اذا لم يكن معصوما) فكيف يمكن لبقية افراد الامة محاسبته وهم بالضرورة اقل علما وتقوى منه؟

ولكن الادهي ان هذه التهويمات المثالية اتخذت ذريعة لتبرير اوضاع هي ابعد ما تكون عن النموذج النبوي. فقد اصرت النظرية على ان هذا المنصب يبقى رمزا للنموذج القيادي النبوي حتى وان احتله مغتصب، مما وسع الهوة بين المثال والواقع الى درجة جعلت النظرية تفتقد الجدية. ولو ان النظرية ركزت على الوظائف العملية للحكومة بدلا من الانطلاق من نموذج مثالي لا وجود له في الواقع، لربما كان من الايسر التوصل الى قواعد دستورية يطلب من الحاكم الالتزام بها. (جدير بالذكر ان ابن خلدون الذي اقترب من هذا المنهج لم يستطع تجاوز وتعديل النظرية التقليدية بل احتفظ بها كما هي). الا ان المنهج الذي اتبعه المنظرون التقليديون ادى الى نقيض المثالية التي تذرع بها. ذلك أن مجرد تحديد نموذج مثالي وهي لا يمكن تطبيقه، يجعل من السهل الانتقال من الاستنتاج القائل بان الكمال مستحيل الى القول بان كل الاحوال التي لا تبلغ الكمال تتساوى مع بعضها البعض. والنتيجة اللازمة تكون اذن هي ان الوضع الحاضر غير المثالي هو افضل وضع ممكن في الظروف السائدة، وهكذا تبطل النظرية نفسها بنفسها، وتؤكد لنا انه لا جدوى من التنظير حتى اذا كانت خلاصته أن ليس بالامكان ابداع مما كان.

فليس مستغربا بعد كل هذا أن نستخلص ان هذه النظرية ساهمت مساهمة مباشرة في التدهور الذي اصاب احوال الامة. فالنظرية بشكلها الذي

وصفناه ادت عمليا الى تحويل الامة عن الاتجاه للاصلاح، وذلك حين رفضت المقاومة المبدئية للطغيان دون ان تقدم بديلا ذا قيمة. وفوق هذا فان التحذير من العنف الذي اكد عليه العلماء لم يستجب له الا الاختيار من الامة الذين يتورعون عن تسبیب المعاناة غير الضرورية لجمهور الامة. ولكن الاختيار والصالحين هم بالضرورة اولئك الذين يلتزمون قيم الاسلام اصلا، ولم يكونوا محتاجين الى نصيحة العلماء لتجنب الاضرار بالآخرين واذكاء الصراع حول السلطة من اجل السلطة. ولكن العبرة ليست بسلوك هؤلاء، وانما بسلوك اولئك الذين لم يكونوا على استعداد للالتزام بهذه القيم. فهؤلاء هم الذين كانوا يحتاجون الى الردع والنصح. ولكننا نعلم انهم ما كانوا ليقبلوا نصحا، وقد اوضحوا ذلك بما لا يدع مجالا للبس، كما فعل عبد الملك بن مروان حين خطب اول خطبة له في الكعبة بعد استيلاء عامله الحجاج على مكة ومقتل عبد الله بن الزبير، فقد قال عبد الملك في تلك الخطبة لمستمعيه: "انكم تكلفوننا اعمال الاوائل ولا تسرون سريتهم. والله لا اسمع رجلا يقول لي (اتق الله) الا ضربت عنقه".

هذا الموقف الحاسم ضد حق الامة في النصح وضد قيمها كان تطورا لم يكن لدى النظرية التقليدية اجابة عليه. فهذه النظرية لم يكن لها موقف وخطوات واضحة للتعامل مع الطغاة وازالتهم من مناصبهم. ولكن هذا بالضبط ما كان يحتاجه المسلمون الملتزمون الذين كانوا يبحثون عن اجابة حول الحدود التي يمكن احتمال الطغيان فيها. وفي هذه الناحية كما في

نواح كثيرة غيرها نجد النظرية التقليدية قاصرة من ناحية، ومن الفضول والزوائد التي لا غناء منها من ناحية اخرى.

دروس الماضي وعبره

لا بد ان نؤكد هنا قبل كل شيء ان عيوب النظام السياسي الاسلامي التقليدي لم تكن الا نسبة الى المثال. فهو قاصر فقط بالمقارنة الى النموذج النبوي ونموذج الخلافة الراشدة والى حد ما قياسا الى بعض التطورات المعاصرة في الحقل السياسي. ولكن لو نظرنا من المنظور الواقعي المعاصر لتلك التجارب لوجدنا النموذج السياسي الاسلامي يتفوق بما لا يدع مجالا للمقارنة مع الانظمة التي عاصرته.

ويجدر هنا ان نلفت النظر الى حقيقة هامة غفل عنها اكثر الكتاب من المسلمين وغيرهم (بل جميعهم حسب علمي) وهي ان النموذج الاسلامي لم يكن متفردا في تطوره التاريخي. فنموذج الدولة المدينة التي تتحول عبر الفتح والتوسع من "جمهورية" او دولة ديمقراطية الى امبراطورية لم يبدأ في المدينة — فنحن نجد اثينا شهدت هذا المصير على يد الاسكندر والى بعده، وروما شهدت على يد قيصر وورثته، وهناك اسباب موضوعية كانت تحتم هذا التحول. فالدولة — المدينة تدير شؤونها عبر مؤسسات محلية (المسجد النبوي في المدينة، السوق في اثينا، مجلس الشيوخ في روما) تفقد موقعها المتميز مع توسع الدولة لتتحول من مدينة الى قارات عدة. وبما ان العبقريّة السياسية لم تتفتق وقتها عن مؤسسات سياسية تحتفظ بالطابع الديمقراطي

لهذه الدول وتوائم بينه وبين متطلبات الادارة الفعالة، تحتم اتخاذ اجراءات فرضتها الضرورة وحسب الاجتهاد والظروف، فكان ان تصدى اداري كفاء مثل معاوية، او قائد عسكري متميز مثل الاسكندر، او شخص جمع بين الميزتين مثل قيصر وصديقه انطونيوس، للمهمة.

ولكن اذا قارنا الامبراطورية الاسلامية بمثيلاتها في بيزنطة او فارس لوجدنا بونا شاسعا من ناحية احقاق الحق واقامة العدل وحفظ الحقوق. وهو امر اثبته استقبال الشعوب للفتح الاسلامي في اقاليم تلك الامبراطوريات، وعلى الاخص مصر والشام والعراق ومعظم اقاليم فارس، استقبال الحريين لما لمسوا من فرق بين الادارة التي كانوا تحتها سابقا والتي تلت. بل لو اننا انتقلنا الى نموذج احدث وقارنا بين الخراب والظلم والفظائع التي شهدتها مصر على ايام نابليون (وهو كما نذكر جاء ممثلا لثورة تدعي احترام حقوق الانسان وتبجح بعقلانية توجهها) وبين الاستقرار النسبي الذي شهدته مصر على ايام الماليك التي سبقت نابليون وايام محمد علي التي تلتها، لادركنا التفوق النسبي لانظمة الحكم هذه على النموذج الامبريالي الغربي قديمه وحديثه، هذا مع العلم بان تلك الانظمة تعتبر بحق من اسوأ مل شهدته العالم الاسلامي في تاريخه.

وحق لو نظرنا لتلك الفترات التي يعتبرها المسلمون عصورا مظلمة تفشى فيها الظلم واغتصبت الشرعية لوجدنا انها عصور شهدت تطورا ملحوظا في اصلاح الحياة السياسية. ومن الطريف اننا نرى تلازما مدهشاً بين الفترات التي ينتقدها مفكرو المسلمين وبين الاصلاحات الادارية والموسسية

التي شهدتها. ولعل مرجع ذلك الى ان العصور المذكورة التي لم تتصف بالمثالية يسود فيها الاعتراف بالواقع وتدرك انها تشرع لبشر عادين وليس لقدسين وانبياء. لهذا كان القادة في تلك الفترات يتجنبون التشديد على الامة وحملها على العزائم. وعلى سبيل المثال نجد عهد عثمان الذي شهد الفتنة الكبرى كان ايضا العهد الذي شهد كتابة المصحف وتوحيد القراءات. وقد شهد عهد الحجاج بن يوسف الذي سادته المظالم الخطوة الثانية في تطوير كتابة المصحف، حيث تم وضع النقاط على الحروف والتشكيل على الكلمات وتقسيم المصحف الى اجزاء تحت اشرافه. عهد الحجاج شهد ايضا اول ضرب للعملة الاسلامية كما شهد تعريب الديوان (سجل الخدمة العامة) وضبط قوانين الخدمة العسكرية وغيرها من (اصلاحات).

وبنفس القدر فانه لم يكن غريبا ان يبرز اتباع الامام الشافعي بين المنظرين في الحقل السياسي، (٩) فقد كان الشافعي رحمه الله هو رائد تطوير الفقه الاسلامي وضبط مبادئه. فقد كان الشافعي اول من اصر على ان تكون السنة النبوية الموثوق بها هي اساس التشريع الاسلامي بدلا من مفهوم الاجماع الفضفاض الذي يختلف من اقليم الى اخر. وقد كان الفقهاء قبل ذلك يرون (كما رأى مالك بصدد عمل اهل المدينة) ان هذا الاجماع لابد ان يكون مستندا على السنة. ولكن الشافعي رفض هذا لان هذا الرأي يفترض في البشر الكمال والميل الفطري الى الالتزام بالحق على الدوام، ولكن هذا لا يستقيم مع التجربة. فكما ان القرآن المتناقل شفها كان

سيتعرض لاختلاف في القراءات وربما للتحريف، مما استلزم كتابته وتوثيقه، كذلك فان ممارسات المجتمعات الاسلامية المختلفة لابد ان تتأثر بعوامل كثيرة ليست كلها خيرة، وعليه لزم ايضا وضع القواعد والاسس التي تحكم الممارسة وتحدد القانون.

ولكن الجهد الذي تم لتأسيس نظرية للخلافة وترسيم اسسها طال للأسف الشكل فقط ولم ينفذ الى المضمون. فحتى حين وضعت هذه النظرية في اطار قانوني نجدها افترضت خطأ في البشر الكمال والقداسة (وخاصة في الحكام الذين هم عادة ابعد البشر عن سلوك القديسين)، وهذا يعكس كما ذكرنا تأثر هذه النظرية بالفكر الشيعي، حيث ان الفكر السني تطوّر في اطار مناظرات مطولة مع انصار الفكر الشيعي واستصعبت بعضا من مسلماته. (ولابد ان نلاحظ هنا ان المدرسة الزيدية في الفكر الشيعي تقبل الا يكون الحاكم افضل المسلمين وتبعتها في ذلك بعض المدارس السنية، ولكن الرأي الغالب ظل اشتراط الافضلية).

ولكن هذه الافتراضات هي بالضبط المشكلة. اولا لان المؤهلات والصفات المذكورة مثل التقوى والفضيلة من الصعب تحديدها موضوعيا. من جهة اخرى فان الاصرار على فضل الخليفة يحرم الامة آليا من حق مساءلته ومحاسبته كما اشرنا، فكيف يحاسب المفضول الافضل؟ وقد ادى كل هذا الخلط لان تعيش الامة دوما في انتظار ذلك الامام "المهدي" الذي يجمع في شخصه بين القوة والقداسة والتقوى، وكان لابد ان يطبع هذا الانتظار للمستحيل الامة وفكرها بطابع السلبية المقعدة والتهويم في دنيا الخرافات.

ويمكن تلخيصا ان نقول عن نظرية الخلافة التقليدية ان عيبها الاساسي انها كانت مثالية أكثر من اللازم، ومتشائمة أكثر من اللازم في نفس الوقت. بل ان تشاؤمها ومثاليته المفرطة ما هما الا وجهان لعملة واحدة. فمن جهة احتوت على مضمون ثوري حيث اشترطت شروطا مثالية صارمة للحكم وحثت المسلمين الى التطلع اليها لتجاوز الواقع الناقص. ومن جهة اخرى ساد النظرية الاعتقاد بان هذا المثال لن يتحقق ابدا، مما يجعل السعي لتحقيقه غير ذي موضوع. ومن هنا كانت المثالية هي اساس التشاؤم، لانها حددت مطالب تعرف ان لا سبيل اليها.

ولكي يتم تجاوز هذه العقبة، لابد من اجراء مراجعة شاملة لهذه النظرية، من جهة تحديد المثل اولا وجعلها اكثر واقعية، ومن جهة الاصرار على الالتزام بها متى ما اتفق عليها. ذلك ان تحديد مطالب مثالية تفتقد كل واقعية اعتبر رخصة للوقوع في كل محذور وذريعة لتفلسف السلطة من رتبة الخلق والدين. فحين تقول للشخص ان الفضيلة غير ممكنة التحقيق في عالمنا فأنت تقول له بالواضح انه معذور في الولوغ في كل رذيلة. وعليه لابد من تحديد واضح ومن منظور واقعي لما تفرضه القيم الاسلامية في المجال السياسي بحيث لا يتسنى بعد ذلك قبول اي عذر في التخلف عن اتباع هذا المثل.

وهنا نكرر خلافا مع واقعية ابن خلدون التي سعت مثلها مثل "واقعية" هوبز وميكافيلي كما بينا الى ايجاد كل عذر للطغيان والاستبداد. فبينما نجد النظرية الاسلامية التقليدية تجدد العذر للطغيان من منظور عقائدي (بدعوى

ان الاجيال التي تلي العهد النبوي مقصرة بالضرورة عن ذلك النموذج) نجد
ابن خلدون ومن تبعه يحاولون ايجاد مبرر "علمي" يقنعنا بان الاستبداد
والسلطة ضرورتان متلازمتان لا بديل لهما الا الفوضى.
ولكن العلم والدين كلاهما يرفضان هذه المقولات، والواقع المعاصر مثله
مثل واقع الخلافة — الراشدة، يكذبها ويدحضها.

هوامش الفصل الثاني

(1) انظر مثلاً الآية ٥٣ من سورة التوبة: "قل انفقوا طوعاً أو كرها لن يتقبل منكم إنكم كنتم قوماً فاسقين". والاية ٨٣ من نفس السورة: "فإن رجعت الله الى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً إنكم رضيتم بالقيود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين".

(2) انظر الاية ٦٥ من سورة النساء: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً".

(3) انظر محمد سعيد رمضان البوطي، "فقه السيرة"، دار الفكر — بيروت — ١٩٨٠، ص ٢٠٥.

(4) جلال الدين السيوطي، "تاريخ الخلفاء"، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٨٥ وما بعدها.

(5) السيوطي، ص ٢٤.

(6) انظر ابو الحسن الماوردي "الاحكام السلطانية" القاهرة، مكتبة البائبي الحلبي واولاده، ١٩٧٣، ص ٦.

(7) بالاضافة الى مقدمة ابن خلدون وكتاب الماوردي اعلاه فيمكن لمن شاء التوسع في دراسة ما اطلقنا عليه "النظرية السياسية التقليدية" في الاسلام ان يطلع على عدد من المناقشات الحديثة التي تصلح كمدخل، ومنها كتاب

ضياء الدين الرئيس، "الخلافة في العصر الحديث" (بيروت، منشورات العصر الحديث، ١٩٧٣)، وكتاب محمد عمارة "معركة الاسلام واصول الحكم"، (دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩) (ويحتوي هذا الكتاب على مناقشة لكتاب علي عبد الرازق "الاسلام واصول الحكم". هنالك ايضا مناقشة دقيقة ووافية للنظريات الاسلامية في السياسة في كتاب مالكوم كير Malcom Kerr وعنوانه:

Islamic Reform (Berkley: University of California Press, 1966)

(8) الماوردي "الاحكام السلطانية" ص ١٣.

(9) اكثر العلماء الذين تولوا استخلاص وعرض نظرية الخلافة كانوا من الشافعية، ومن ابرز هؤلاء ابو حامد الغزالي (المتوفي ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) ابو الحسن الماوردي (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) وابن جماعة (٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م)

الفصل الثالث

التحدي: المواجهة المعاصرة بين الإسلام والحدائثة في الميدان السياسي

على الرغم من فشل نظرية الخلافة عمليا وعبوها الظاهرة نظريا، ظل المسلمون يتمسكون بها باعتبارها عقيدة دينية. ولم يكن هناك دليل ابلغ على ذلك من الضجة التي ثارت في مصر في العشرينات بعد صدور كتاب علي عبد الرازق "الاسلام واصول الحكم" عام ١٩٢٥، تلك الضجة التي أرخ لها باقتدار الكاتب محمد عمارة في كتابه المشار اليه سابقا ("معركة الاسلام واصول الحكم"). هذه الضجة كشفت الكيفية التي تناول علماء المسلمين نظرية الخلافة باعتبارها قضية عقائدية لاهوتية لا نظرية سياسية، والدرجة التي وصل إليها الانفصام بين التنظير والواقع. والا فكيف نفسر قيام ضجة كهذه في دولة علمانية كانت تعتبر عمليا محمية بريطانية دون ان يكون لها اي انعكاس على الواقع السياسي او مساس به؟ لقد قامت الضجة وحسنت دون ان يطرف للملك جفن، او يشعر بتهديد لعرشه. بل ان الملك استخدم الضجة لتصفية حسابات تخصه. اما الانكليز فلم يلتفتوا اطلاقا الى هذه المناظرات. فهل يحتاج المرء الى دليل اقوى من هذا على ان هذه النظرية فقدت كل صلة لها بالواقع؟

الجدل المعاصر حول الاسلام والدولة وخلفياته

تفجر الجدل المعاصر حول الاسلام والدولة بعد اندلاع الثورة الكمالية في تركيا اثر هزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى. وقد كانت تركيا هي الدولة الوحيدة انذاك في العالم الاسلامي التي كان للنقاش حول الخلافة فيها نتائج عملية. إذ ظل سلاطين بني عثمان يدعون الخلافة منذ ان تسلم السلطان سليم القانوني في القرن السادس عشر بركة الرسول (صلى الله عليه وسلم) — رمز الخلافة منذ ايام معاوية — من آخر خلفاء بني العباس الذي كان لاجئا في مصر وقتها. وقد حاول السلطان عبد الحميد بتأثير من المصلحين الاسلاميين احياء هذه الدعوى في القرن التاسع عشر لتوحيد الامة الاسلامية حوله ضد اطماع الاوروبيين. ولكن الهيار سلطة الخليفة عقب هزيمة تركيا في الحرب واحتلالها من قبل القوى الغربية جاء محنة قاسية للمسلمين. وقد كان الاهتمام بهذه القضية على اشده في الهند حيث ثار جدل واسع نتج عنه تشكيل حركة سياسية سميت "حركة الخلافة" **Khilafat Movement** في عام ١٩١٩ وكان هدفها السعي للدفاع عن الخلافة كرمز لوحدة الامة. وفي تركيا نفسها تفجرت القضية بسبب سعي السلطان الخليفة وقتها لقمع الثورة الكمالية ضد الاحتلال الاجنبي مستعينا في ذلك بسلطته الدينية. فقد استصدر السلطان فتوى من شيخ الاسلام تصف الحكومة البديلة التي انشاها الكماليون في الاناضول بالمروق وتفرض الجهاد ضدها. وقد رد الكماليون باستصدار فتوى تقول ان السلطان كان اسيرا في ايدي القوى الاجنبية المحتلة

لاستنبول وعليه لا سلطة له دينيا ولا سياسيا. وقد كان تعاطف الامة الاسلامية في هذه المواجهة مع الكماليين، لا مع السلطان. فقد ايد رشيد رضا في المنار موقف الكماليين، وافتي بان السلطان أسير في يد اعداء الاسلام، ودعا المسلمين لتأييد الدولة الكمالية "بأقوى ما كنا نؤيد به الدولة العثمانية" (١).

وبعد ان خلصت السلطة في تركيا للكماليين اثر الموضوع مرة اخرى — ففي تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٢ قدم اتاتورك مشروع قانون للجمعية القومية الكبرى يلغي منصب السلطان ويكتفي باقامة خلافة روحية (أشبه بمنصب البابا في الكنيسة الكاثوليكية، أو لعله أقرب إلى سلطة ملوك بريطانيا الرمزية) لا سلطة سياسية لها. وقد احتدم الجدل بشدة حول هذه القضية، مما اضطر كمال اتاتورك نفسه للتدخل والقاء خطبة طويلة في الجمعية اكد فيها للاعضاء ان موضوع السيادة لا تحدده القوانين، وانما تنتزع السيادة غلابة. وقال ان سلاطين بني عثمان انتزعوا السيادة والخلافة عنوة واقتدارا بسيوفهم، وقد عادت السيادة اليوم الى الشعب التركي الذي انتزعها عنوة واقتدارا. وزاد اتاتورك فقدم تحليلا للتاريخ الاسلامي منذ عهد الخلافة الراشدة ليؤيد حججه، كما فعل منظرو الخلافة، بالاستشهاد بالممارسة الدستورية الاسلامية. وقد اكد اتاتورك للحاضرين بان مؤسسة الخلافة اثبتت فشلها مبكرا لان "أي فرد، مهما كان فاضلا وقديرا لا يستطيع ادارة دولة بمفرده". وأضاف قائلا ان عمر بن الخطاب نفسه ادرك هذا عندما عين مجلسا من ستة اشخاص للتشاور في امر الخلافة (٢). ومضى اتاتورك ليقول إن الدولة العثمانية التي تولت الخلافة منذ عام ٩٢٢ هـ — سرعان ما اخذت في التدهور، ولكن الشعب التركي الذي اسس الدولة

العثمانية قد هب الآن وتسلم اموره بنفسه، وابعد اولئك الافراد الفاسدين المبذرين الذين اتقلوا ظهره بطموحاتهم. وفيما يتعلق بالخلافة، فانه يمكن لها ان تبقى بجانب سلطة الشعب كسلطة روحية كما بقيت في اواخر الدولة العاسية كسلطة اسمية الى جانب السلطة الحقيقية للسلطين الاتراك. وفي الحقيقة،أضاف أتانورك، فإن الخلافة الجديدة ستكون لها هية اكبر لان الدولة التركية باكملها ستدعمها وتقف خلفها. وستصبح تركيا الجديدة المزدهرة منارة وقبلة لكل المسلمين.

هذه الحجج تم ترديدها وتعضيدها بحجج مماثلة ظهرت في كتيب صدر في علم ١٩٢٣ باسم الجمعية الوطنية الكبرى، وعنوانه "الخلافة وسلطة الامة". وقد بدأ هذا الكتاب بالتمييز بين ما اسماه بالخلافة الحقيقية والخلافة الاسمية. اما الخلافة الحقيقية فهي التي تختار فيها الامة الخليفة،محض ارادها ويكون الخليفة سلطة حقيقية، متمتعاً بالكفاءة وملتزماً احكام الشرع، وكل نوع اخر من الخلافة مل هو الا اسمي. وأضاف الكتاب يقول ان اقامة اي خلافة حقيقية في عصرنا هذا لم يعد ممكناً لان أحد أهم الشروط المفروض توفرها في الخليفة، وهو أن يكون من قريش، لم يعد ممكناً الوفاء به من الناحية العملية. (انظر كيف تؤدي مسلمات النظرية التقليدية حتما الى مثل هذه النتائج!) وعليه فان المسلمين لا يكونون آثمين او مخالفين للشرع لو انهم اقاموا حكومة عادية لا يرأسها خليفة بسبب استحالة العثور على الخليفة الذي ستوفي الشروط. (ليست الضرورات تبيح المحظورات؟) والخلافة ليست غاية في ذاتها وانما هي وسيلة لغاية، هي اقامة العدل وحفظ الامة. اما الآراء التقليدية حول وجوب الخلافة فهي تتعلق فقط

بوجوب اقامة حكومة تبسط العدل وتطبق القانون. وهذا واجب يمكن ان تضطلع به مؤسسة كما يمكن ان يضطلع به فرد. وفي الواقع نجد العلماء قبلوا واقعا بهذا المنطق حين سلموا بصحة قيام خليفة اسمي بجانب موظفين اخرين يتولون السلطة الحقيقية. (هذه الحجة، مثل مقولة كمال اتاتورك، تتناسى ان "الموظفين" المشار اليهم لم يكونوا برلمانا ولا مؤسسات وانما افرادا ايضا، وان السلطان كان على رأس دكتاتورية عسكرية فردية ايضا).

وقد خلص مؤلفو الكتاب من هذا إلى تبرير الوضع القائم في تركيا، وأكدوا أن سلطة الجمعية الوطنية قد حلت مكان الخلافة باعتبارها السلطة الدستورية العليا في البلاد، ورفضوا بالتالي الدعوات المتصاعدة من أنحاء العالم الإسلامي لإبقاء الخلافة.

ردة الفعل الاسلامية

لم تمر هذه الحجج التي تذرع بها الكماليون بدون معارضة من العالم الاسلامي. وفي اول الامر كانت ردة الفعل هي الاستبشار بالخطوة الجريئة التي اتخذتها الدولة التركية لاهياء مؤسسة الخلافة استنادا الى أصول الفكر الاسلامي والفكر الحديث المستنير. وقد تلقت الجمعية الوطنية الكبرى سيلا من البرقيات تهنتها على احياء "الخلافة الراشدة" (٣) ولكن ما ان بدت نية السلطات الثورية في تركيا تتضح بشأن عزمها على الغاء الخلافة نهائيا في اخر المطاف، حتى انقلب جو الترحاب في العالم الاسلامي الى نقيضه.

قبل هذا التحول كانت هناك اصوات معزولة ارتفعت لمقارعة الكمالين وتفنيد بعض اطروحاتهم المتطرفة. وكان أبرز هذه الاصوات صوت الشيخ محمد رشيد رضا صاحب "المنار" الذي ظل يتابع الثورة الكمالية بتأييد حذر في مجلته ما لبث ان انقلب الى نقد شديد فيما بعد. كان رضا نادى في اول الامر الى "تأييد حكومة الجمعية الوطنية حتى يتم لها النصر، وعدم الاحتفال بالخليفة لانه ليس خليفة حقيقيا، بل هو آلة في يد الانكليز". ورفض فتوى شيخ الاسلام المبررة للجهاد ضد الثوار باعتبارهم خارجين على سلطة الخليفة الشرعي قائلا: "هذه الاقوال صدرت من حكومة واقعة في اسر الاعداء المحتلين لعاصمتها... وقد قبلت معاهدة الصلح المخزية السالبة للاستقلال. وكان الكماليون هم الذين ابوا قبول هذا الخزي باختيارهم وقاوموه بسلاحهم، فكان ضلع العالم الاسلامي كله معهم، وتم ذلك بنصر الله تعالى". (٤)

وحتى بعد الفاء كمال اتاتورك لخطابه الشهير في الجمعية الوطنية ظل رضا على تأييده الحذر، على الرغم من تصريحه برفض دعوى اتاتورك بان الخلافة تنلقض مصلحة الامة. فقد قام رضا بتفنيد احتجاج مصطفى كمال بالفشل السابق للمسلمين لدعم وتبرير نظامه الجديد، ورأى أن قيام خلافة اسمية في السابق بسبب اغتصاب سلطة الخليفة من طرف قادته العسكريين لا تبرر المقولة بان الحق للقوة كما يريد الكماليون ان يثبتوا. ولكن رضا اعترف مع ذلك بان مقولة الحق للقوة لها ما يبررها في واقع الدولة التركية، وهي اساس تعاطف العالم الاسلامي معها. فقال بعد ان لخص منطق اتاتورك بأنه لا يتعدى مقولة "الحق للقوة": "ولا تحتاج الدولة التركية الى حجة غيرها، ولا يؤيدها

المسلمون اليوم الا للتلذذ بان شعبا اسلاميا يقاتل الافرنج المستنلين لهم.. ولو فقد الشعب التركي هذه القوة لم يعد مسلم يبالي افيه خليفة ام لا". (٥) (هـل يذكرنا هذا بحرب الخليج الاخيرة؟) ولكنه اضاف ان هذا التعاطف لا يجب ان يبرر كل شيء تأتي به الحكام الأتراك. وفي موضع آخر برر رضا حذره بللقول بان الوضع في تركيا وقتها لم يكن طبيعيا، فالدولة واقعة تحت ادارة عسكرية لا يمكن الا ان تكون مؤقتة، فاذا استقرت الامور وعاد السلم أمكن للشعب ان يقول قولته في الاوضاع. (٦) وقد كان هذا افتراضا متفائلا في اعتقاده أن السلطة العسكرية التي قامت في تركيا سوف تعيد السلطة إلى الشعب بعد أن تفرغ من تحرير البلاد.

ولكن انتقادات رضا تزايدت واحتدت نبرتها بعد صدور كتاب "الخلافة وسلطة الامة"، اذ رفض بشدة الدعوى التي وردت فيه بان الخلافة كانت سلطة دينية روحية محضة وليست مؤسسة سياسية. ورفض رضا ايضا التعريف الذي ورد في الكتاب وميز بين ما وصف بالخلافة الاسمية والخلافة الفعلية باعتبار هذا التمييز دخيلا على الفكر الاسلامي الذي لم يعرف مثل هذه التصنيفات، وانما فرق فقط بين الحكم الشرعي والحكم غير الشرعي القائم على الاغتصاب. وحتى هنا نجد جمهور المسلمين يرون ان الشرعية نفسها درجات، بحيث لا يوجد خط فاصل يقسم كل الانظمة الى شرعية واخرى فاقدة للشرعية. فشرعية النظام تزداد وتنقص استنادا الى مدى التزامه بالشرع وقيم الاسلام. وعليه فند رضا الرأي القائل بان كل نظام حكم جاء بعد الخلافة الراشدة كلن عاريا من كل شرعية، كما رفض استغلال هذه الدعوى غير المؤسسة لتبرير

الانسلاخ كلية من كل قيود الشرع. فجرائم الماضي واخطاؤه لا يمكن ان تتخذ ذريعة لتبرير تجاوزات اليوم. ورد رضا ايضا حجة الكمالين الذين ادعوا فقدان المرشحين المؤهلين من قريش في عصرنا هذا، بل و اشار الى عدد من اهل الكفاءة والاهلية ممن يصلحون للمنصب.

لم يقبل رضا ايضا المقولة التي ترى الخلافة وسيلة لا غاية، مما يعني امكانية استبدالها بأي نظام سياسي آخر. فلو قبلنا بهذا المنطق لأمكن القول أيضا بأن استبدال الشريعة الإسلامية بأي قانون آخر جائز، وذلك بدعوى ان هدف الشريعة احقاق العدل، مما يجعل اي قانون اخر يحقق العدل يقوم مقامها. بل ويمكن ان نمضي في هذا السياق فنقول إنه بما ان هدف الدين هو تزكية النفس عن طريق العبادة، فان اي عقيدة او ديانة تحقق هذا الغرض يمكن ان تصلح، ولا داعي لان نعتنق الاسلام خصيصا وتحديدا. (٧) وبما ان هذه الحجج مردودة، لزم القول بان مؤسسة الخلافة، مثلها ومثل الشريعة الاسلامية، لا تقل البدائل.

علي عبد الرازق وقضية الخلافة

أثارت الاحداث التي وقعت في استانبول جدلا اتسع نطاقه الى بقية انحاء العالم الاسلامي. ففي الهند ظلت حركة الخلافة توسع من نشاطها لتجميع المسلمين حول قضية الخلافة وتدلي أيضا بمساهماتها في النقاش الدائر. فقد ساهم السياسي والعالم الهندي المشهور أبو الكلام آزاد بسلسلة مقالات حول الخلافة

نشرت في "المنار" ابتداء من عام ١٩٢٢ وتبع ذلك رشيد رضا ناشر "المنار" نفسه إذ ساهم بسلسلة مقالات نشرت فيما بعد في كتاب عنوانه "الخلافة أو الامامة العظمى" (عن دار المنار — القاهرة، ١٩٢٥). وفي الوقت نفسه استمر معارضو الخلافة ايضا في الإدلاء بدلوهم في الجدل الدائر. فبعد عامين من نشر كتاب الجمعية الوطنية المشار إليه فجر العالم الازهري المصري الشيخ علي عبد الرازق (١٨٨٧ — ١٩٦٦) قبلة مدوية بنشر كتابه "الاسلام واصول الحكم" في أواخر عام ١٩٢٥. رفض عبد الرازق في كتابه هذا الاعتراف لمؤسسة الخلافة بأي اصل في الممارسة الدستورية الاسلامية. واحتج المؤلف الذي كان يعمل قاضيا على رأيه باربع نقاط رئيسية:

أولا: إن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم ينشئ دولة وكانت سلطته روحية لاغير.

ثانيا: الاسلام لم يحدد اي نظام معين للحكم ويمكن للمسلمين ان يختاروا اي نظام حكم يرونه مقبولا.

ثالثا: كل انظمة الحكم التي نشأت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) عمل فيها خلافة ابي بكر والخلافة الراشدة لم تتم على اصل ديني، وانما كانت مؤسسات ارتجلها العرب في ذلك الوقت لتسيير شؤونهم، واطلاق اسم "الخلافة" عليها قصد به إضفاء شرعية دينية على هذه المؤسسة.

رابعا: هذا النظام هو اصل البلاء في العالم الاسلامي لأنه استخدم لتبرير الاستبداد وفرض الانحطاط على المسلمين. (٨)

كما هو متوقع فان هذه الآراء غير المعهودة اثارَت عاصفة من النقد في الاوساط الاسلامية، فقد جرت محاكمة في الازهر لعلي عبد الرازق انتهت بتجريدته من درجة العالمية وبالتالي فقدان وظيفته. وقد احتج علماء الازهر ضد عبد الرازق بحجج عدة منها:

اولا: دعواه بان الرسول (صلى الله عليه وسلم) حارب حروبه من أجل أهداف سياسية لا دينية اساءة للرسول (صلى الله عليه وسلم).

ثانيا: انكاره قيام الاجماع بين المسلمين حول وجوب الخلافة مخالف لما ثبت عن المسلمين وما اجمع عليه علماءهم.

ثالثا: دعواه بان الشريعة الاسلامية تحتوي على قيم روحية محضة ولا تحتوي على قوانين وضعية تتعلق بالمعاملات وغيرها مخالفة لنصوص واضحة ولاجماع المسلمين.

رابعا: دعواه بان الخلافة الراشدة لم تكن لها شرعية دينية (أي انها كانت مؤسسة وضعية علمانية) مخالف للاجماع. (٩)

وفي دفاعه عن نفسه احتج عبد الرازق بعبارات وردت في كتابه بعضها يناقض بعضها. مثلاً نجده يلفت نظر منتقديه الى عبارة تقول ان سلطة الرسول (صلى الله عليه وسلم) فاقت السلطة السياسية (بينما هو يقول في جانب اخر ان هذه السلطة روحية فقط). وفي وقت لاحق حاول عبد الرازق أن يصل الى حل وسط مع مخالفيه وذلك حين قال بأنه لو ان المسلمين اليوم اجمعوا على ان نظام الخلافة هو المناسب للحكم لكان هذا النظام شرعياً استناداً الى هذه الحقيقة فقط. واعترف فوق ذلك بان الخلافة الراشدة كانت شرعية تحديداً لأنها قلعت

على اجماع المسلمين. ولكن عبد الرازق في كل هذه المواقف لم يترشح عن موقفه الاصيلي القائل بان اجماع المسلمين لا مبادئ الشريعة هي اساس شرعية الحكم. (١٠)

جزء من الضجة التي اثارها كتاب عبد الرازق كانت بسبب الصورة المشوشة التي قدم بها افكاره. فقد كانت هناك نقطتان محوريتان في الكتاب: الأولى ترى أن نظام الخلافة التقليدي لم يكن بعينه فرضا واجبا كما انه لم يستند على نصوص أو متطلبات شرعية قطعية، وعليه فان المسلمين احرار لو شاءوا اختيلر بديل آخر له رأوا أنه الأصلح. أما النقطة الثانية فهي ان الشريعة الاسلامية لم تحتو على اي موجهات سياسية، وانما تركت المسلمين أحرارا ليحددوا ما يرونه مناسباً لهم من أحكام وقيم في أمورهم الدنيوية عموماً والسياسية خصوصاً. أولى هاتين النقطتين ليست موضوع خلاف كبير، بل هناك اجماع حولها من قبل المصلحين المعاصرين. ولكن النقطة الثانية كانت أضعف حجج عبد الرازق وقد تمكن خصومه من تنفيذها بدون كبير عناء.

وقد كان من شأن هذا التشويش أن يحرم جهود عبد الرازق وأفكاره من تحقيق المساهمة الايجابية التي كان من شأن النقاش الجريء حول قضايا الفكر السياسي الاسلامي ان يحققها. ومن جهة اخرى فان موقف الازهر والسلطات الرسمية ضد المؤلف اثار قضايا اخرى هامة تتعلق بحرية الرأي في الاطار الاسلامي، فقد وقف كثير من المفكرين والكتاب مع الشيخ علي عبد الرازق رغم اختلافهم مع ارائه، وذلك دفاعاً عن حرية الرأي، واستهجاناً لاستغلال السلطة ضد مفكر بسبب آرائه لا غير، على الرغم من ان هذه السلطة لم تكن كما اسلفنا

معنية بالاسلام ولا بشؤونه (١١). جدير بالذكر انه حتى بعد ان اعلن عبد الرازق في آخر ايامه رجعتة عن آرائه (واعيد بالتالي لمنصبه) كانت الازمة التي ثارت حول كتابه قد اصبحت عائقا له عن تقديم اي مساهمة جدية جديدة في النقاش. فلا نجد مثلا في ما اورده من اسباب لموقفه الجديد اي اضافة ذات معنى للفكر السياسي الاسلامي. ويمكننا اعتبار هذه الواقعة باكملها مأساة كبرى انسانية وفكرية، ساهم فيها عدم نضج الفكر من جهة، وضيق الافق من جهة اخرى — وللأسف فان كلا العاملين ما زالا معنا حتى اليوم مما يجعل النقاش الجاد والموضوعي حول قضايا الفكر الاسلامي اشبه بحقل الغام يحتاج إلى خبرة وخرائط دقيقة لعبوره.

الحركات الاصلاحية و"خلافة الخلافة:"

الفترة التي اعقبت قرار الغاء الخلافة في تركيا في عام ١٩٢٤ كانت فترة عصيبة بالنسبة للمسلمين، عاشوا خلالها محنة حقيقية وحالة من فقدان التوازن لم يسبق لها مثيل في تاريخهم. فقد كانت هذه أول مرة منذ فجر الاسلام يجد فيها المسلمون أنفسهم بغير سلطة مركزية تتولى رعاية أمور العقيدة ومصصلحة الأمة في آن واحد. فمهما قيل عن مؤسسة الخلافة في السابق، وعن انحطاطها وتدهورها وفشلها، إلا أنها بقيت القبلية التي تتجه إليها انظار الأمة، والمحور الذي تدور حوله خلافتهم وصراعاتهم — فوجود مؤسسة تنقصها الكفاءة لاداء هذه الوظيفة المحورية (أو أي وظيفة اجتماعية أخرى) يكون في حد ذاته دافعا لتوجيه الانظار نحو هذه المؤسسة حتى ولو بالنقد ومحاولات

الاصلاح. ولكن اختفاء الوظيفة نفسها يؤدي بلا شك الى فقدان التوازن وانعدام الوجهة. ولهذا كان اختفاء منصب الخليفة زلزالا هز الامة من أقصاها الى أقصاها. وكما يحدث عادة في مثل هذه الظروف، هب المصلحون من كل صوب وحذب واستفزوا المهم للتصدي لهذه الكارثة.

كانت هذه هي الأجواء التي قرر فيها مدرس مصري شاب يعمل في الاسماعيلية انشاء حركة اطلق عليها في عام ١٩٢٨ "حركة الاخوان المسلمين". ولا بد ان هذا الشاب الذي كان اسمه حسن البنا (١٩٠٦ — ١٩٤٩) كان قد تأثر كغيره من الشباب المتدينين بالاجواء التي خلقتها حركة الخلافة التي نشأت في الهند كما اسلفنا واصبح لها تأثير كبير في بقية انحاء العالم الاسلامي، حيث سعت الى عقد مؤتمرات عديدة لحسم قضية الخلافة واعادة المنصب الى الوجود. وقد انعقدت لهذا الغرض مؤتمرات عدة، أبرزها مؤتمر مكة في عام ١٩٢٦ ومؤتمر القدس عام ١٩٣١. وقد كان هدف حركة الخلافة في أول الامر الدفاع عن ابقاء الخلافة في تركيا. وبعد الغاء الخلافة سعت الحركة الى احيائها واعادتها الى موقعها السابق في اسطنبول. ولما فشلت هذه الجهود أيضا اتجهت الانظار الى محاولة تولية المنصب لحاكم مسلم آخر. وقد فشلت هذه المحاولات أيضا بسبب التنافس الحاد بين المرشحين، وكانوا جميعا تقريبا من الملوك العرب. وقد عبر انصار هذه المحاولات عن نهاية عصر بكامله في التاريخ الاسلامي. هذا العصر الذي امتد منذ الخلافة الراشدة تميز بوجود سلطات رسمية في موقع واحد أو أكثر يمكن التعويل عليها في مواجهته والتصدي للقضايا التي تواجه الامة في دينها وديناها. وخلال كل تلك الفترة كان من الممكن نظريا للامة ان تتجه

بأنظارها نحو هذه السلطات للتصدي لأي محنة أو معضلة تواجهها، سواء اكانت هذه المعضلة دينية مثل خلاف مذهبي وعقائدي حاد، أو سياسية، مثل انتشار الفوضى أو تربص الاعداء الاجانب بالأمة. وكانت هذه أول مرة منذ هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في عام ٦٢٢م وانشأ دولته هناك، يكون فيها الاسلام دينا بدون دولة تحميه، وعقيدة تبحث عن وطن. وإذا عرفنا الاهمية التي علقها المسلمون على هذا التاريخ الذي جعلوا منه بداية التاريخ الاسلامي، لأمكن القول ان الساعة توقفت بالنسبة للمسلمين في عام ١٩٢٤. وقد كان هذا ايذانا ببداية عصر جديد فتح الباب للعمل الجماهيري المباشر والقي بظلال من اللا شرعية والمؤقتية على كل حكومة قائمة.

وهكذا يمكن اعتبار حركة الاخوان المسلمين وحركات الاصلاح المماثلة (والحركات السابقة التي اهتمتها مثل الحركة الاصلاحية التي قادها مصلحون امثال الافغاني وعبد وورشيد رضا) ردة فعل ليس لفشل دولة مسلمة بعينها بل لفشل الدول الاسلامية مجتمعة في توفير الحد الأدنى من الحماية للأمة الاسلامية من الانهيار الداخلي والاستهداف الدولي الذي بلغ قمته في الاستعمار الغربي وذيله. هذه الحركات هي من ناحية أخرى أيضا انعكاس للتطورات المترابطة التي اصطلح ان يطلق عليها مجتمعة لفظ "التحديث". وتشتمل هذه التطورات على بعد اقتصادي يتعلق بانتشار التصنيع وطرق مستحدثة لتنظيم العمل واضطراب التطور والابداع التقني لحل مشاكل المجتمع عبر وسائل فعالة ومتجددة، وتطورات اجتماعية تتعلق بانتشار التعليم النظامي واتساع المدن على حساب الوجود الريفي، وجوانب سياسية تتعلق بزيادة فعالية وعقلانية

المؤسسات السياسية وزيادة المشاركة الشعبية فيها، هذا بالإضافة الى ابعاد ثقافية وفكرية ونفسية صاحبت هذه التطورات وأطرقها واثرت فيها كما تأثرت بها.

وقد مس هذا التطور العالم الاسلامي بدءا بالتحديث العسكري. فقد تنبّهت الدولة العثمانية وبقية الدويلات الاسلامية مثل ايران ومصر وتونس الى خطورة التفوق العسكري الغربي الساحق الذي هدد استقلال هذه الدول بل ووجودها، فسارعت باجراء اصلاحات عسكرية، شملت تحديث أسلحة الجيوش وانتشاء المدارس العسكرية وارسال البعثات التعليمية الى الغرب. ثم اعقب هذا اجراء توسع في الصناعة والتعليم الفني. وقد نشأ عن كل هذا نشوء طبقة سياسية وثقافية جديدة نهلّت من العلوم الجديدة واصبحت تنظر الى قضايا ومشاكل عالمها من منظور يختلف جذريا عن المنظور التقليدي الذي ظل يطبع نظرة جماهير المسلمين لهذه القضايا.

وقد نشأت الحركة الاصلاحية الحديثة والحركات الاسلامية التي ورثتها في كنف هذه الطبقة المتأثرة بالحدائث وكردة فعل لبعض التيارات المتأثرة بالفكر الغربي وسطها. وبما ان الدولة الحديثة والتي اصطلح على تسميتها بالدولة القومية كانت من أبرز نتائج عملية التحديث هذه، كان لزاما ان تنشأ الحركات الاسلامية في كنف هذه الدولة التي اصبحت في نفس الوقت غريبتها الاكبر. فبينما كان بوسع المصلحين الأوائل ان يطوفوا بالعالم الاسلامي من الهند الى اسطنبول والمغرب بدون حواجز وان يعتبروا كل بلد فيه وطناء، وكان بإمكانهم تحويل ولائهم من حاكم الى آخر، فان مثل هذه الحرية لم تعد متاحة

لاسلافهم. لقد لعب الافغاني مثلاً ادواراً سياسية هامة، بل وكان قريباً من الحكم في كل من افغانستان وايران ومصر واسطنبول، بينما تولى خير الدين التونسي رئاسة الوزراء في كل من تونس واسطنبول. وفي أول أمرها كانت حركة الاخوان المسلمين غير متأكدة من هويتها، بل ان مؤسس الحركة فكر جدياً في مطلع دعوته في الهجرة الى السعودية أو غيرها، بينما ناقشت الحركة جدياً موضوع المقر الأساسي. ولكنها حسمت أمرها في آخر الامر واعتبرت نفسها أولاً واخيراً حركة مصرية همها الأساسي اصلاح المجتمع المصري وقاعدتها هي مصر أو "وادي النيل"، وذلك انسجاماً من الموقف القومي المصري من وحدة مصر والسودان (١٢).

وقد رأت حركة الاخوان المسلمين ان أولوياتها تنحصر في محاربة الاستعمار وتحقيق استقلال مصر وبناء دولة قوية فيها تقوم على شرائع الاسلام وتسعى لتحقيق الرفاهية والعدل لشعبها. ولكن البناء لم يتوقف طويلاً عند طبيعة الدولة التي يريد تأسيسها، حيث كان هم الأكبر هو اصلاح الفرد والمجتمع. فقد أكد مراراً على ان هم الأكبر هو "ابقاظ الروح وحياء القلوب"، ورأى ان كل اصلاح آخر مرغوب فيه سينبع من هذا الإصلاح المركزي للنفوس والقلوب (١٣). فخلق الفرد المسلم سينتج عن ضرورة خلق الاسرة المسلمة ومن الأسر المسلمة يقوم المجتمع المسلم (١٤). والدولة الاسلامية ستكون ثمرة هذا الإصلاح ولا يعقل ان تكون مبتدأه.

ولا بد ان نعترف هنا بأن بعض الغموض والازدواجية سادا افكار البناء في هذا الخصوص. فانكاره لمركزية الدولة لمشروعه الإصلاحية لم يمنعه من الانخراط في

صراعات سياسية حادة ومن ارسال الدعوات المتكررة لزعماء الدول الاسلامية لحضهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه الأمة والدين. وفي وقت لاحق بدا أن البنا اصبح يزداد اقتناعا بمحورية دور الدولة في الاصلاح. فقد ظهر له ان الصراع ضد الاستعمار واصلاح التربية والقانون والاقتصاد وغيرها لا يمكن ان تتأتى الا على يد الدولة. ولهذا نجد عددا متزايدا من رسائله اصبحت توجه الى "سيادة الوزراء" وغيره من رؤساء الدول والحكومات والجماعات المتنفة. وهذا بدوره دفع البنا ليركز اكثر على شكل الحكومة، فنجده يميل عموما الى شكل الحكومة الدستورية النيابية باعتباره هو الامثل، وان كان دعا الى اصلاحات محددة في النظام الدستوري المصري. وقد ركز البنا هجومه خصوصا على النظام الحزبي الذي رآه اداة لتفريق الامة ولا يخدم أي هدف أو وظيفة حقيقية. وقد دعا البنا ايضا الى اصلاح النظام الانتخابي بحيث يصبح البرلمان مشتملا في عضويته على كل "أهل الحل والعقد" في المجتمع. وحسب رأيه فان هذه الطبقة تشمل العلماء المؤهلين والخبراء في الشؤون العامة وقادة المجتمع البارزين على المستوى المحلي (١٥).

ولكن الازدواجية في فكر ممارسة الجماعة استمرت مما أدى بها في النهاية الى كوارث متلاحقة. فكان الجماعة نشأت كردة فعل لغياب الدولة الشرعية كما أسلفنا دفعها لكي تتصرف احيانا كان الدولة لا وجود لها. مثلا نجدها انشأت جهازها العسكري المعروف بالنظام السري للمشاركة في حرب فلسطين ولاشغال المقاومة المسلحة للوجود البريطاني في القناة في تعبير واضح عن الاعتقاد بأن الدولة المصرية والدول الاسلامية عموما عاجزة عن الاضطلاع

بدور الدفاع عن الامة. وقد مثل هذا تحديا خطيرا للدولة يهدد بسلبها اخص خصائصها حسب تعريف ماكس فيبر، وهو احتكار العنف المشروع. ومثل هذه الخطوة كان لا بد ان تؤدي الى صدام مع الدولة. وكان من نتيجة هذا الصدام لما وقع ان جعل الدولة تحتل وضعاً أكثر تأخراً في اطار النظرية السياسية للحركة، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الدولة أهمية محورية في الممارسة العملية لهذه الحركة، ذلك ان الحن المتعاقبة التي تعرضت لها الحركة، على يد النظام الملكي أولاً (١٩٤٨ - ١٩٥٠) ثم وعلى يد النظام الثوري، وبلاخص في الاعوام ١٩٥٤ و ١٩٦٥ كان من شأنها ان جعلت بقاء التنظيم نفسه يعتمد على موقف الدولة منه. وقد جعل هذا الوضع التنظيم أعزل مرتين: مرة لأنه لم يكن يملك قدرة عسكرية وسياسية يواجه بها الدولة، ومرة لأنه كان في نفس الوقت أعزل من أي أدوات نظرية لمواجهة الدولة والتكيف مع الواقع الذي فرضته.

وقد حاول عدد من المفكرين وعلى رأسهم سيد قطب (١٩٠٤ - ١٩٦٦) ملء هذا الفراغ بالدعوة الى صرف النظر عن مسألة الدولة واعطائها مكاناً ثانوياً في الفكر النظري للحركة مع التركيز على خلق الجماعة المؤمنة أولاً اسوة بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي ركز على الدعوة أولاً ولم يلتفت الى انشاء دولة الا بعد ان قامت جماعة مسلمة قادرة على الاضطلاع باعبائها. فقد رأى قطب ان الدولة الاسلامية الاولى نشأت تنويها لتربية روحية طويلة لم تقبل خلالها الجماعة الاسلامية بأي تسويات مرحلية مع الاوضاع القائمة من ذلك النوع الذي يفرضه العمل السياسي العادي. وعلى المسلمين ان يمتثلوا هذا

المثال اليوم فيمتنعوا عن الدخول في النشاط السياسي القائم على استمالة الناخبين والرأي العام عبر وعود وتسويات تعد الناخب بالمن والسلوى اذا قبل برنامج الحركة الاسلامية. بل ان الحركة الاسلامية لا ينبغي اساسا ان تطرح أي برنامج سياسي، لان وضع مثل هذا البرنامج يفترض وضع العلاج لمشاكل المجتمعات الحالية المنحرفة عن الاسلام، وهذا من الفضول لأن هذه المشاكل ستختفي حتما في المجتمع الفاضل القائم على قيم الاسلام وقد تحل محلها مشاكل مختلفة تماما. وأعداء الاسلام يحاولون جاهدين استدراج انصاره لرسم مثل هذه البرامج ليتخذوها سلاحا ضدهم، وهو سبب آخر للاعراض عن مثل هذه الشباك التي ينصبها الاعداء، وللانصراف عن نشاط هو قطعاً مضیعة للوقت والجهد (١٦).

وهكذا يمكن ان نقول ان الظروف الموضوعية والجو الفكري اللذين نشأت فيهما حركة الاخوان المسلمين لم يكونا مما يشجع على قيام نقاش واسع ومفصل حول الدولة الحديثة، وطبيعتها. ولكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للحركة التي ورثت حركة الخلافة مباشرة، وهي الجماعة الاسلامية التي نشأت في الهند عام ١٩٤١ على يد العلامة أبي الاعلى المودودي (١٩٠٤ - ١٩٧٩). وقد نتج هذا اولا عن المناخ الذي انشأته حركة الخلافة التي كانت حركة سياسية ذات اهداف واضحة، وثانيا الطور المتقدم للتحديث والتغريب الذي شهدته الهند مقارنة بمصر اضافة الى بروز قضية انشاء دولة اسلامية تكون وطناً مستقلاً لمسلمي الهند كقضية محورية هناك. وعليه كان المودودي من أول

من سعى لتقديم اجابات واضحة وقاطعة للمسائل التي تثيرها نشأة الدولة الحديثة من منظور اسلامي.

وقد انطلق المودودي من رفض حاسم لفكرة انشاء وطن قومي مستقل للمسلمين (الدعوة التي تزعمها محمد علي جناح وتوجت بانشاء دولة باكستان)، قائلا ان الاعتقاد بأن مثل هذه الدولة ستؤدي حتما الى قيام دولة اسلامية هو وهم محض، فالدولة الاسلامية الحقيقية هي عبارة عن عملية عبادة جماعية تضطلع بها الامة الاسلامية وترتكز على مفهوم خلافة الانسان في الارض. فالانسان خليفة الله في الارض، مما يجعل الله تعالى هو صاحب السيادة في المجتمع السياسي الاسلامي الذي يتساوى أفراد الامة فيه في المسؤولية عن ادارة الدولة. ويمكن اطلق تعبير "الشيوقراطية" الديمقراطية "theodemocracy" على مثل هذه الدولة، باعتبارها دولة ديمقراطية يحكمها القانون الالهي. أما الهدف الاساسي لهذه الدولة فهو الامر بالمعروف ومحاربة المنكر بكل وسيلة ممكنة. وقد استنتج المودودي من هذا ان الدولة الاسلامية لا بد ان تكون شمولية، أقرب نموذج لها في عصرنا هو الدول الشيوعية أو الفاشية. وهي ايضا دولة ايدولوجية بمعنى ان حق المواطنة فيها يقوم حصرا على العقيدة ولا ينظر الى جنس أو قومية المواطن فيها أو طبقته.

وقد زاد المودودي فاعاد تأكيد متطلبات النظرية الاسلامية التقليدية كأساس للدولة الجديدة. فالحاكم في هذه الدولة لا بد ان يكون شخصا فردا هو أعديل المسلمين واتقاهم، ويتولى منصب الخلافة. ويعاون الخليفة في اداء مهامه مجلس استشاري ولكن للخليفة حق رفض مشورة المجلس حتى وان كان ذلك رأي

اغلبية الاعضاء. وليس للمجلس ولا للأمة بكاملها ان تعارض أي قرار يتخذه الخليفة، ولكن يحق للأمة ان تخلع الخليفة اذا فقد ثقتها. والدولة الاسلامية بهذا المعنى هي المرحلة النهائية في خلق المجتمع الفاضل، فالدولة لا تكون الا انعكاسا للاوضاع الاجتماعية التي عنها تنشأ. ولخلق هذا المجتمع لا بد ان تقوم نواة من الافراد الملتزمين لقيم الاسلام وان يناضل هؤلاء ويجهدوا لكي تعلو هذه القيم في المجتمع بأكمله، وهكذا يتم وضع الاساس للدولة الاسلامية. ومثل هذه الدولة تخالف الدولة الاخرى التي يخضع فيها الانسان لانسان مثله (اما مباشرة عن طريق الاستبداد). أو بطريق غير مباشر عبر الخضوع لقوانين ونظريات وايدولوجيات من صياغة البشر) وذلك لانها لا تعترف بسيادة الا لله سبحانه وتعالى (١٧).

رؤية المودودي التي فصلناها اعلاه تواجه مشاكل عدة نجمت عن المواءمة غير الناجحة بين النظرية التقليدية للخلافة والمفاهيم الحديثة. فنحن نجد انفسنا بلزاء ثلاثة مفاهيم متعارضة للسيادة: فهناك السيادة العليا لله تعالى، وسيادة أخرى للامة، وسيادة ثالثة للخليفة. وسنعود لاحقا للحديث عن مفهوم السيادة لله، ونكتفي هنا بالقول بأن الترجمة العملية لهذا المفهوم هي السيادة للشرع أو القانون. ولكن بما ان القانون لا وجود له الا عبر الخليفة أو الامة ممثلة بمجلسها، فان الصيغة التي اقترحها المودودي تحيل السيادة عمليا للخليفة منفردا، مما جعل من سلطته بالضرورة سلطة استبدادية لا سيادة فيها للامة عبر ممثليها ولا للقانون عبر مؤسساته من قضاء وغيرها. وبالمثل نجد مفهوم تولي الدولة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر عني بالضرورة عند المودودي ان

تتحول هذه الدولة الى سلطة شمولية تتدخل في اخص شؤون الافراد، مما يعارض الطبيعة الديمقراطية التي عزاها لها المفكر. وهناك مشكلة اخرى نتجت عن الافتراضية المتلازمة حول ضرورة ان يكون الحاكم دكتاتورا يتمتع بالتقوى وان تكون الدولة واقعة تحت سلطان أمة هي ايضا مجتمع فاضل تعريفا. فبالاضافة الى صعوبة تحديد الصفات المتعلقة بالتقوى والفضيلة موضوعيا، نجد ان الحركات الاسلامية الحديثة تعتبر نفسها عمليا التجسيد الحي للتقوى والصلاح — هذا الاعتقاد الذي اقترن ايضا بالتشاؤم حيال قدرة جماهير المسلمين على المساهمة الفعالة في خلق الدولة الاسلامية الفاضلة جعل هذه الجماعات تكون كمن يعني نفسه حين تتحدث عن الجماعة الفاضلة، مما خلق هوة عميقة بين هذه الجماعات وبين الجماهير. وغني عن القول أن هذا التعالي على الجماهير خلق ردة فعل معاكسة لدى هذه الجماهير وعضد النظرة التشاؤمية لدى هذه الجماعات تجاه العامة بسبب رفضها للجماعات الاسلامية. وقد ظلت هذه النظرة سائدة في أوساط العمل الاسلامي ونتائجها مضطردة حتى حدث تحول في فكر بعض الحركات الاسلامية بدأ في حركة الاخوان المسلمين السودانية في الستينات والسبعينات وانتشر بعد ذلك لتبناه حركة الاتجاه الاسلامي في تونس في السبعينات والثمانينات وحركة الشباب الاسلامي في ماليزيا في الثمانينات. وقد برز هذا الرأي أولا في كتابات الدكتور حسن الترابي الذي صرف كثيرا من التفكير في أمور الدولة (وعالجها بالممارسة العملية) والذي تناول المسألة من منظور منهجي. رأى الترابي ان الدولة تمثل مبدأ تشريعيا مهما في القانون الاسلامي وتقترن في ذلك بالاجماع كواحد من

أسس التشريع الاسلامي، كما دل على ذلك اعتبار العلماء ممارسة الدولة على عهد الخلافة الراشدة بمثابة سوابق قانونية اضافة الى ان قرارات الحاكم في أمور كثيرة اعتبرت اساسا لتحديد منطوق القانون. وقد زاد التراي فرفض المفهوم التقليدي للاجماع (والذي أكد عليه المودودي) والذي يرى ان الاجماع المقصود هو اجماع الصحابة أو اجماع علماء الدين، ورأى بالمقابل أن الاجماع الملمزم هو اجماع غالبية المسلمين (أو الرأي العام لجمهور المسلمين) في أي وقت معلوم. ويقتصر دور العلماء وغيرهم من الخبراء المتخصصين في شتى ضروب العلم على تنوير الرأي العام في مجالات تخصصهم. ولكن الرأي العام الحر المستنير هو الحكم في شؤون الامة، لا رأي القلة من المتخصصين. وهذا الرأي تؤيده، حسب مقولة التراي، حقيقة ان المذاهب المعتبرة والمعتمدة لدى جمهور المسلمين لم تفرضها سلطة سياسية ولا رأي حفنة من العلماء، وانما اختارها العامة اختيارا حرا، مما يعني ان رأى جمهور المسلمين هو الفيصل في تحديد الاجماع. من هذا المنطلق يرى التراي ان الحكومة في الدولة الاسلامية يجب ان يقع اختيارها من قبل الشعب وبناء على الارادة الحرة لاغلبية المسلمين. فلذا تم انتخاب حكومة بناء على هذا المبدأ فيما يتعلق بتفسير القانون قوة القانون نفسه، وتصبح هذه الخيارات جزءا من الشريعة (١٨). وهكذا يكون التراي قد رفع الدولة الى درجة المشرع في أمور الدين والدولة في نفس الوقت الذي اخضعها فيه للارادة الشعبية. ومن هذا المنطلق يكون الدور التشريعي للدولة هو في الحقيقة صورة أخرى من صور التعبير عن الاجماع الشعبي.

وقد تجاوز الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة الاتجاه الاسلامي في تونس في اطروحاته هذا الموقف حين رأى ان الحركة الاسلامية لا يصح اعتبارها تجسيدا للمجتمع الفاضل، بل هي لا تعدو ان تكون واحدة من القوى المؤثرة في اطار الدولة الديمقراطية. وبينما نجد التراخي لا يزال يعتبر الحركة الاسلامية بمثابة القائم والقيم على قيم الاسلام والشريعة في اطار الدولة الاسلامية، وهو الدور الذي تصدت له هذه الحركات بعد غياب الخلافة، نجد الغنوشي يرفض هذا الدور — فالحركة الاسلامية في نظره لا تملك احتكار تفسير الاسلام ولا حق املاء القيم التي يلتزمها المجتمع — فهذه الحركة مجرد حزب سياسي آخر يطرح برنامجه على الجماهير التي هي وحدها صاحبة الخيار في أي برنامج أو حزب ترجح. ولم يكثرث الغنوشي لما عبر عنه المودودي وغيره من الاسلاميين من خوف من ان تبني هذه الجماهير خيارات غير اسلامية كما تسمح بذلك طبيعة الدولة الحديثة. فهو يرى ان الحركة الاسلامية ليست وصية على الشعب ولا قيمة عليه، وكل ما يحق لها هو ان تدعو الناس الى برنامج بالتي هي أحسن وتجتهد في اقناعهم. فاذا رفضوا القبول بالبرنامج الذي تطرحه فان هذا شأنهم (١٩).

ولكن هذا الرأي يفترض بالضرورة ان الدولة المذكورة تتمتع بالحريّة والديمقراطية. ولكن الشيخ الغنوشي لم يقل من الذي يضمن الحريات والعملية الديمقراطية. وقد عانت حركة الاتجاه الاسلامي (التي أصبحت فيما بعد حزبا تحت اسم النهضة) مما يشبه الشلل بعد ان قررت الحكومة التونسية الحالية اتباع سياسة قمعية صارمة تجاهها، فدمرت تنظيمها وشردت قادتها في المنافي. فهل تقاات الحركة في هذه الظروف من اجل الديمقراطية أم تقبل بأن تظل الى الابد

محرومة من الوجود القانوني؟ وهل تكون الحركة التي تقاتل من اجل الديمقراطية (لا الإسلام) حركة اسلامية أم تتخذ مسمى اخر؟

الثورة الإسلامية في إيران والنموذج الإسلامي الحديث:

في الفترة التي أعقبت سقوط الخلافة ولعقود تلت ظلت الدولة الإسلامية مجرد فكرة في الأذهان، بينما انحصرت الحركات التي تبشر بها في العالم الإسلامي السني. ولم يكن العالم الإسلامي الشيعي بمعزل عن هذه التطورات كلية. فقد شهدت ايران في مطلع القرن حركة دستورية قوية كان من نتائجها ان انضم العلماء الى الحركة الاصلاحية المطالبة بالديمقراطية وحرصوا على ان يعطي الدستور دورا للعلماء في مراجعة القوانين — ولكن الحركة الدستورية في ايران فشلت وانهارت دولة القاجار بعد ذلك بكاملها، وحلت محلها دكتاتورية عسكرية علمانية اسسها رضا بهلوي واستهدت بنموذج اتاتورك في تركيا. وقبل ذلك كان رائد الاصلاح الإسلامي الحديث جمال الدين الافغاني نشأ نشأة شيعية (٢٠) وان كان لم يكشف عن هذه الحقيقة خلال الفترة التي لمع فيها في مصر وتركيا. وكما هو معروف فان نشاط الافغاني طال كلا من افغانستان وايران اضافة الى مصر وتركيا والهند واوروبا. ولعله لم يراهمية تذكر للخلاف السني الشيعي، ولهذا ركز على وحدة المسلمين، بل على وحدة الشعوب المستعمرة عموما ضد الاستعمار الغربي.

ولعله من الطريف ان وفد حركة الخلافة الذي بعثت به الحركة للقاء كمال أتاتورك لحضه على عدم المساس بمؤسسة الخلافة كان يتكون من شخصيتين شيعيتين، هما الأغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية، وأمير علي، المفكر الهندي المشهور ومؤلف كتاب "روح الاسلام". وقد اتخذ كمال أتاتورك من هذه الحقيقة مادة للتندر والسخرية بالوفد، لافتنا نظر أعضائه إلى أن الشيعة لم يعترفوا يوما بالخلافة العثمانية ولا غيرها. ولا ننسى أيضا ان اول ثورة اصلاحية اسلامية في العالم العربي هذا القرن كانت تلك التي قامت في اليمن عام ١٩٤٨، هي الثورة الدستورية التي قادها عبد الله الوزير وأيدها حسن البنا وجمع من قادة الاصلاح الاسلامي في العصر الحديث. وقد استلهمت هذه الثورة التي لم يطل نجاحها الفكر الشيعي الزيدي، وهو اقرب مدارس الشيعة الى الفكر السني، ويشكل جسرا يربط بين المذاهبين.

ولكن كل هذه الحركات قامت الى حد ما على هامش الوعي الشعبي الشيعي، ولم تلمس او تحرك الجماهير الشيعية، التي ظلت تنتظر، كدأها منذ قرون رجعة الامام المهدي الذي سيملا الارض عدلا بعد ان ملئت جورا. وقد اقتصررت حركات الاصلاح الشيعي على الجدال المستمر بين مدرسة الاخباريين الذين يجذون التقليد، ومدرسة الاصوليين الذين يؤيدون الاجتهاد. إلا أن طوفان التحديث الذي اجتاحت العالم الاسلامي لم يكن ليوفر العالم الشيعي الذي فروض عليه ايضا ان يستيقظ من سباته ويواجه الواقع. وقد رأينا كيف برز جمال الدين الافغاني من داخل التيار الشيعي ليلعب دورا حاسما في حركة الاصلاح الحديثة. ولعل ابرز انجاز حققه الافغاني كان استنفار علماء الشيعة للتصدي لقرار الشله

ناصر الدين منح احتكار شراء التبغ الايراني لشركة بريطانية. فقد اقنع الافغلي
المرجع الشيعي الاعلى وقتها الشيخ ميرزا الشيرازي بإصدار فتوى بتحريم تناول
التبغ، مما اجبر الشاه على الرجوع عن قراره. وقد استخدم العلماء نفوذهم
الجديد هذا للمشاركة في الحركة الدستورية بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦
والاصرار على حق العلماء في مراجعة كل تشريع يصدره البرلمان.

واكن بالرغم من كل هذا النشاط فان الفكر الشيعي ظل عاطلا من اي اسس
حرية تسند هذه النشاطات الاصلاحية التي كانت ارتجالية في الاغلب — ذلك
ان الفكر الشيعي، وخاصة وسط المدرسة الاثني عشرية، ما زال يفرض بأن
السلطة السياسية الحقيقية لا يمكن ان تكون الا من نصيب الامام المعصوم
الغائب. وقد ظل هذا الفراغ النظري قائما حتى مجيء آية الله روح الله الخميني
وبروزه كأبرز منظر سياسي شيعي في العصر الحديث.

ولد السيد روح الله الموسوي المصطفوي الخميني (١٩٠٠ — ١٩٨٩) في بلدة
حمين بايران من اب ينتمي الى السلالة العلوية نزح جده من كشمير الى النجف
ثم الى ايران. وقد سار روح الله على خطى والده الشيخ مصطفى الموسوي
الذي برز في العلوم الشرعية، ولكنه اظهر ميلا مبكرا نحو الثورة على التقاليد
والظلم. وقد برز اسمه لأول مرة في حركة الاحتجاج ضد قوانين اصدرها الشاه
في عام ١٩٦١ واحتج العلماء لمخالفتها الاسلام. وفي عام ١٩٦٣ اعتقل
بسبب انتقادات وجهها لعلاقة الشاه باسرائيل وادت الى تفجر مظاهرات
عارمة ضد الحكومة. وفي عام ١٩٦٤ نفت حكومة الشاه الخميني الى تركيا
بعد ان اهابت خططه ضد قوانين الحصانة للجنود والعاملين الامريكيين المشاعر

في ايران. ومن تركيا انتقل الخميني الى العراق حيث ظل يدرس في النجف الاشرف حتى تم ابعاده في عام ١٩٧٨ تحت ضغط الشاه بعد انفجار الثورة في ايران، حيث سافر الى باريس التي عاد فيها ظافرا في شباط (فبراير) ١٩٧٩ ليصبح القائد الاعلى للثورة حتى وفاته في عام ١٩٨٩. (٢١)

ولكن اهمية الخميني ومساهمته الفكرية تفوق كثيرا اهمية دوره السياسي. ذلك انه بالرغم من كون الفكر الشيعي ثوريا في جوهره (والمدرسة الزيدية تؤكد مثلا باستمرار على فرضية الثورة ضد الطغيان والظلم) الا ان المذهب الاثني عشري قد ادخل بعدا جديدا في هذا الفكر جعله يتسم بالسلبية. فتنظرية الامل الغائب وانتظار عودته حولت الواجب الاصلاحي عن كاهل الامة ووضعتَه على عاتق الامام الغائب، ولم يبق للامة في غيبته سوى الانتظار والترقب.

وقد بدأ الخميني بالتنبيه الى الخلل والتناقض في هذه النتيجة، حيث ان الانتظار السلبي لعودة الامام يعني عمليا السكوت عن كل الشرور والاثام التي تقع في غيبته. وبما ان الفكر الشيعي لا يرى تأجيل الفرائض التعبدية من حج وصوم وصلاة وغيرها الى حين عودة الامام، ان هذه الفرائض وغيرها من القيم الدينية قد تكون مهددة بفساد الحكومات المستبدة المحاربة (٢٢) للدين، فان التصدي للواجب السياسي يصبح لازما ولا مفر منه.

وقد كملت وعضدت مساهمات الخميني كتابات وافكار المفكر والفيلسوف الايراني علي شريعتي (المتوفى عام ١٩٧٧) والذي كان لتوفيقه بين الفكر الشيعي التقليدي والفكر الثوري الحديث فعل النار في الهشيم في اوساط الشباب الايراني المثقف. وقد مثلت افكار شريعتي وكتاباته الجسر الذي جعل

من افكار الخميني التقليدية مفهومة لدى القطاع الحديث واوصل معانيها ومراميها الى اذهانهم. ويمكن ان يقول المرء بثقة ان الثورة الاسلامية في ايران ما كانت لتقوم لولا علي شريعتي، وانما ما كانت لتلقي الدعم الواسع الذي وجدته بين جماهير الشيعة لولا الخميني.

وقد اعاد الخميني في كتابه "الحكومة الاسلامية" (١٩٧١) صياغة الفكر الشيعي التقليدي ليعيد تأكيد مركزية الدولة في الفقه الشيعي اسوة بالحال في الفقه السني، وقد حقق الخميني هذا بتوسيع مجال مؤسسة "ولاية الفقيه" ونقلها من المؤقتة الى شيء من الثبات والدوام. مؤسسة ولاية الفقيه هي ترتيب ذرائعي مؤقت ابتكره الفقه الشيعي بعد غيبة الامام لتجنب الاعتماد على المؤسسات القضائية للدولة السنية. ويعطي هذا الترتيب الفقيه حق الولاية على الايتام والارامل ممن كان يجب ان تكفلهم الدولة والتحكيم في امور الميراث وغيرها من شؤون المجتمع التي تعتمد على القوانين. وقد سعى الخميني للانتقال الى الخطوة المنطقية التالية واعطاء الفقيه حق النيابة عن الامام في ادارة الشؤون السياسية للمجتمع قياسا على دوره في ادارة الشؤون الاجتماعية.

وعندما تولى الخميني قيادة الثورة في ايران سعى لان يجسد الدستور الايراني والممارسة السياسية هذا المفهوم، حيث اصبحت المرجعية العليا للدولة في يد فقيه يعتبر عمليا ونظريا نائب الامام الغائب. وقد جعلت شعبية الخميني وشخصيته الطاغية من هذه النيابة اكثر من مجرد عملية شكلية. ويمكن بدون مبالغة ان يقال ان الخميني تمتع بسلطة ونفوذ وتقديس لم يتمتع به أي من ائمة الشيعة في حياته. بل ان بعض هتافات انصاره اخذت تصفه بانه المهدي، ينملا

كان الدعاء الغالب التضرع الى الله لكي يقي الامام الخميني حتى يجيء المهدي. وهكذا اصبح منصب الامامة مع الخميني تجسيدا للفكرة التي جمعت بين الرؤية السنية والشيعية للسلطة السياسية باعتبارها ولاية زعيم يتسم بالتقوى والصلاح والكاريزما الدينية.

وقد اكد الخميني بتصرفاته هذه الرؤية، حيث سعى لدعم الدور الديني للدولة، ولباس عباءة الامام الذي يشرع للناس في دنياهم ويهديهم في امور دينهم. وقد وصل تقمص هذا الدور ذروته في اعلانه الشهير في شباط (فبراير) ١٩٨٨ علم بان مصلحة الدولة الاسلامية (كما يعرفها الامام طبعاً) تعلو على كل قيمة اخرى وحتى على الشرائع الاسلامية والفرائض من حج وصوم. وحينما حلول خليفته الحالي آية الله الخامنئي ان يفسر هذا الرأي بانه يعني طبعاً مصلحة الدولة الاسلامية في اطار الشريعة وبخه الخميني في رسالة مفتوحة اعاد فيها تأكيد ان مصلحة الدولة الاسلامية والدفاع عنها فوق الشريعة نفسها، وانه يجوز للامام تعطيل كل نصوص الشريعة وحتى الفرائض من زكاة وصوم وغيرها لحماية الدولة الاسلامية، وذلك لان الدولة الاسلامية هي اساس الشريعة، فلو زالت لزالَت الشريعة بالكلية، وعليه فان الحفاظ عليها له الاولوية على كل جزئيات الشريعة. (٢٣)

غني عن القول اذن ان الجمهورية الاسلامية التي اسسها آية الله الخميني والتي واجهت مشاكل عملية ونظرية كثيرة، لم تبلغ المنال الذي تاقَت اليه عبر تجسيدها مبادئ الاسلام، والاستهداء بقيادة امام ان لم يبلغ العصمة فهو على الاقل قدوة في التقوى والورع. ويبدو ان مؤسسي الجمهورية قد استصحبوا

هذا الامر في لا وعيهم على الاقل. فمفهوم الجمهورية كما نعلم يختلف جذريا عن مفهوم الامامة. الاول مبني على فكرة ان الحاكم خطاء، والثاني مبني على ان الحاكم معصوم. وشتان ما بين النموذجين. وقد طهر هذا التناقض بين المفهومين في طبيعة وسلطات مؤسسات الجمهورية الاسلامية — فهي من ناحية جمهورية لها رئيس تعترف بانه من البشر الخطائين وتضعه تحت رقابة برلمان وجهاز قضائي مستقل. وكل من البرلمان والرئيس يخضعان لرقابة شعبية مباشرة عبر الانتخاب واجهزة الاعلام. وهناك ايضا دستور مدون يمثل المرجعية بالنسبة للشعب والمؤسسات جميعا. ولكن من جهة اخرى نجد مؤسسة الولي الفقيه، الذي هو المرجع الاعلى لكل السلطات، وهو عمليا فوق الدستور وفوق الشعب. وكأن هذا لا يكفي، فقد تم انشاء مجلس آخر يسمى مجلس حماية الدستور يضع نفسه رقيبا على كل المؤسسات الاخرى. وهناك ايضا تنظيمات اخرى عديدة مثل الحرس الثوري وقبله اللجان الثورية وجمعية العلماء المجاهدين وغيرها، وكلها تدعي وتمارس احيانا سلطات تتفوق على مؤسسات اخرى، وهذا بدوره يقوي دور المرجع الاعلى (الولي الفقيه) فهو وحده القادر على حسم مثل هذه الخلافات في ضوء تضارب المؤسسات ومراكز القوى.

ولم يكن تضارب المؤسسات وتشويشها على بعضها وضعف الاساس النظري الذي قامت عليه هو المشكلة الوحيدة. فقد كانت هناك مشكلة الاشخاص ايضا. ذلك ان النظرية الاسلامية التقليدية بشقيها السني والشيعي تركز على دور الاشخاص اكثر من المؤسسات. وقد كان سلوك الاشخاص البارزين في الثورة الايرانية ابعد ما يكون عن كونه نموذجا يحتذى، ولم يكن اطلاقا يشبه

سلوك الاولياء والقديسين ممن نعموا بالهداية الالهية. فهم لم يتقاتلوا فحسب حول السلطة والجاه كأى بشر خطائين، ولم يتأمرؤا باستمرار ضد بعضهم البعض فقط بل ان الصراع من اجل المكاسب المادية ميز ايضا تصرفات كثير منهم ولم يختلفوا في هذه التصرفات عن الكفار والمارقين، بل كانوا في احيان كثيرة اسوأ. وفوق هذا فان حكام ايران دأبوا على ارتكاب الاخطاء والفظائع وانتهاكات حقوق الانسان وما الى ذلك من اخطاء في الحرب والسلم، مما جعلهم يقصرون كثيرا حتى عن النماذج الاسلامية التقليدية التي يدينها الفكر الشيعي بقوة. وباختصار يمكن ان نقول إن الثورة الاسلامية وممارساتها خلقت من الاسئلة والمشاكل المتعلقة بالفكر والممارسة الاسلامية اكثر مما حسمت. ولقد حسمت الثورة وممارساتها من جهة اخرى اي شك يتعلق بالخلل الكبير في النظريات الاسلامية التقليدية حول الدولة والحكم وعدم كفايتها لحاجات المجتمع المسلم. ولعل أهم ما كشفت عنه الثورة الاسلامية في ايران هو عدم كفاية الضوابط المؤسسية التي حددتها تلك النظرية لمنع الاستبداد. فعلى الرغم من ان الثورة الايرانية استصحب العديدين من الضوابط الحديثة (من برلمان ودستور وغيرها) الا ان هذه الثورة كشفت السهولة التي يمكن بواسطتها لفرد او مجموعة صغيرة ان تحتكر السلطة باسم مبادئ تقصر هي نفسها في احترامها. فالدولة الايرانية ظهرت للكثيرين باعتبارها تجسيدا للاستبداد، بينما لم يكن لدى المواطن العادي اي مرجع او جهة يلجأ اليها لتنصفه اذا اختلف مع النظام. بل إنه حتى بالنسبة للعديد من الشخصيات الاسلامية البارزة التي اختلفت مع النظام كانت هناك مشكلة حقيقية، حيث تعرض ناشطون امثال

قادة حركة تحرير ايران (المرحوم مهدي بازرجان والدكتور ابراهيم يازدي)، وهم اشخاص لا غبار على انتمائهم الاسلامي، تعرضوا للمنع حتى من الترشيح للانتخابات، بينما تعرض بعضهم للاعتقال والاعتداء على اشخاصهم ومكاتبهم، وهذا يرجع الى ان الدستور فصل باستصحاب إن "الولي - الفقيه" أو المرجع الاعلى هو اقرب للامام المعصوم منه للبشر، مما جعل السلطة عمليا في يد شخص واحد لا يطمع من عااده في ان يجد الانصاف.

هذه المشاكل برزت ايضا بصورة او باخرى في نموذج اسلامي آخر هو النموذج السوداني الذي برز الى الوجود بعد عشر سنوات من الثورة الايرانية واعتمد في أول أمره على ايدولوجية أكثر انفتاحا على الديمقراطية. وقد عرضت لهذا النموذج والقضايا التي طرحها بتفصيل في كتابي "الثورة والاصلاح السياسي في السودان" (لندن، - منتدى ابن رشد، ١٩٩٥) وعدد من المقالات التي أعقبت وصاحبت وسبقت ذلك الكتاب. ولكن يكفي ان نقول هنا ان ذلك النموذج يختلف عن النموذج الايراني في انه قام على انقلاب عسكري لا ثورة شعبية، وانه تعمد ضبط المد الثوري الشعبي وما يصحبه من عنف واراقة دماء. ولكن التجربة السودانية، مثل التجربة الايرانية، كشفت الخلل الكبير في المفاهيم التقليدية الاسلامية في المجال السياسي، واكدت تأكيداً حاسماً ضرورة التفكير في تشديد الضوابط التي تحكم الممارسة السياسية وتقوية دور المؤسسات على حساب الاشخاص.

هذه التجارب وما ميزها من قرارات فردية عانى منها الملايين وقامت بحياة شعوب باكملها تجعل من المحتم اعادة النظر بصورة جذرية وشاملة في المفاهيم

التقليدية التي تقوم على الثقة في الافراد والمجموعات الصغيرة، سواء اكانت هذه المجموعات افرادا او تجمعات مهنية (العلماء مثلا) أو تنظيمات سياسية. ذلك ان جو طغيان الشخصيات الكاريزمية في حد ذاته يشل التفكير حتى عند اكثر الناس عقلانية.

وتحضرني في هذا المجال واقعة اروبها هنا لأول مرة. ففي صيف عام ١٩٨٨ التقيت في لندن شخصية بارزة من بين ألمع منظري الثورة الاسلامية في ايران. ودار الحديث بيننا حينها حول تردّي علاقة ايران بالحركات الاسلامية السنية. وكان تعليق الرجل ان هذه المشكلة هي مسؤولية تلك الحركات التي لم تدعم الثورة في ايران بما فيه الكفاية، واضاف قائلا إن موضوع الخلاف الرئيسي بين ايران وهذه الحركات هو قضية الحرب العراقية الايرانية. فهذه الحركات تطالب ايران بالخاص أن توقف الحرب، ولكن، أكد صاحبنا، هذا امر لا سبيل له. فالحرب بالنسبة لايران ليست قضية سياسية او تكتيكية، بل هي قضية عقيدة. ولا يهم اذا هلك كل الايرانيين او المهاتر الدولة، فالواجب الديني لا يحتمل تعابير مثل اذا ولكن. جرى هذا اللقاء ظهر يوم الثلاثاء (أذكر ذلك جيدا ولا انساه) وفي صباح يوم الجمعة اصدر الخميني اعلانه المشهور حين "تجرع كأس السم" حسب تعبيره واعلن ايقاف الحرب. وهكذا تحولت مسألة واحدة خلال اربعة ايام من قضية دينية الى قضية سياسية تنصاع فيها ايران لقرارات الامم المتحدة بدل الوحي السماوي. ولم أسعد بعدها بلقاء صاحبنا بعدها لاسأله عن سر هذه المعجزة الالهية.

هل نحتاج بعد هذا الى مسوغات اضافية الى التوبة من الثقة بالحكام واعتبارهم من الملائكة المقربين؟

خلاصة

قضية تثبيت المؤسسات والمبادئ حكما وهاديا للممارسة بديلا عن مزاج الأشخاص المتقلب قضية أساسية لا بد للرؤية الاسلامية المعاصرة من مواجهتها والتوصل إلى الصيغة المناسبة بشأنها، ولكنها ليست الوحيدة. فقد انشغل الفكر الاسلامي المعاصر بصورة مفرطة بتثبيت مبدأ الحكم الاسلامي وقضية تأسيسه، مما جعله يغفل عن قضية الضوابط اللازمة لجعل هذا المبدأ قابلا للتنفيذ والنجاح. فليس كل من يؤيد مبدأ الحكم الاسلامي قديسا بالضرورة، بل أن التاريخ السياسي الاسلامي هو بالعكس حافل بالجرمين الذين ادعوا الحكم باسم الله والشرعية زورا وبهتانا. من جهة أخرى فإن الفكر الاسلامي الحديث قبل بمفهوم الدولة الحديثة باعتبارها مؤسسة تقوم على مبدأ القهر، وهو مفهوم يختلف جذريا عن المفهوم الاسلامي الاصيل للكيان السياسي كإطار تعاوني تسعى الأمة من خلاله للتدرج في آفاق الكمال والحرية. وفوق هذا فإن الفكر الاسلامي المعاصر دخل هذا النقاش وهو محمل بأوزار النظرية التقليدية وتناقضاتها وتشويشاتها. فالمفكرون المسلمون المعاصرون، بالرغم من تظاهريهم غير ذلك، يمتثلون بالحنين لذلك الشخص "المستبد العادل"، أو "المهدي" الذي يتجسد فيه التقوى والعدل والذي يستلهم النموذج النبوي فيملاً الأرض عدلا

بعد ان ملكت جورا، مستعينا في ذلك بالتأييد السماوي المباشر. ومثل هذه الأحلام تكون بلا شك محل ترحيب من الانظمة المستبدة القائمة، لانها تعزي الرعايا بالاوهام وتلزمهم السلبية، ولكنها لا تفيد الامة كثيرا من ناحية تقريسيها من المثال الذي تصبو إليه.

وهناك مشكلة اخرى خلقتها طبيعة الرؤى المثالية شبه الشمولية للاسلاميين، وهي رؤى تعلق آمالها في الاصلاح بدولة قوية تجبر الامة رغم انفها على اتبع طريق الفضيلة والتزام قيم الاسلام. الجماعات الاسلامية الحديثة يبدو أنها لا تنظر الى الاسلام الا من جوانبه القانونية، وتحديدًا تلك الجوانب القانونية المتعلقة بالمنع والتحریم. وهكذا نجد الجماعات الاسلامية في الدول العربية، وهي محرومة من أدنى الحقوق والحريات تخاصم الحكومات لا في هذا الخصوص، ولكن لأن تلك الحكومات لا تجتهد في قسر الآخرين وحرمانهم وقمعهم. وهل نحتاج هنا للتذكير بقصة الدكتور نصر ابو زيد في مصر وجماعات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية والجماعات الاسلامية هناك؟ ويكفي أيضا ان يقرأ المرء صفحات الصحف الاسلامية الصادرة في العالم العربي لنجدها اقل اهتماما بالدفاع عن حريات الاسلاميين وغيرهم منها بتتبع القضايا الانصرافية، مثل هذا الحفل الموسيقي هنا وتلك الفتاة غير المحتشمة هناك.

كل هذا يعطي الانطباع بان هدف هذه الحركات الاسلامية هو حرمان المواطن من حرية ارتكاب الائم، حتى وان لم تكن له حرية التطلع الى الارتقاء في درجات الفضيلة. هذا عوضا عن أن الذنوب والآثام التي يهتم بها هؤلاء هي من الصغائر، بل واحيانا من الامور الانصرافية، بينما نجدهم غافلين تماما عن

كبائر الآثام التي ترتكب من ظلم للعباد وتبذير لاموال المسلمين وبيع وارثان بلادهم للاجنبي. وقد ذكرني هذا بمشادة شهدقما في احد أسواق السعودية بين احد المتحمسين من جماعة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كان يجتهد في امر النساء بتغطية وجوههن، ويتنهر من لا تفعل. وقد دخلت مع الرجل في جدال هادىء لاقول له ان الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) لم يأمرأ بهذا. بل بالعكس نجد الله تعالى امر بعكسه اذ حرم على النساء في الاحرام تغطية وجوههن وحاشاه تعالى ان يأمر بالمنكر والفحشاء. ولما استمر الرجل يجادل ويماري بغير سلطان من الله قلت له ان هذا أمر فيه خلاف على الاقل، وهناك امور اخرى ومنكرات لا شبهة فيها يعلمها واعلمها هي أولى بالانكار. فسكت الرجل وانصرف وانصرفت.

مهما كان فان الله تعالى حين خلق البشر وهدهم ومنحهم حرية الكفر والاسلام، والطاعة والمعصية لم يكن يعجزه كما قال تعالى ان يهديهم اجمعين، او ان يجعلهم مثل الحيوانات والملائكة، بدون ارادة. وعليه فان الاجتهاد الزائد في الحجر على حرية الناس وجعل الدولة اشبه بالسجن ليس من أهداف الاسلام ولا مما أمر الله به. وبالتأكيد فإن تعليق الآمال بقهر مثل هذا تتولاه أنظمة لا ترتضي الله ربا والاسلام ديننا من الضلال المبين الذي يأباه العقل السليم. وفوق كل ذلك، لو نظرنا للدول التي سعت لاتباع هذا النموذج لوجدنا انها فضلا عن ان تحرم الناس من حرية ارتكاب الآثم جعلت الدولة باكملها مرتعا للآثم مرتين، مرة حين انتشر الفساد بين العباد سرا (بل وجهرا احيانا بين كبرائهم)، ومرة اخرى حين ارتكبت الآثام الكبرى من ظلم وموالة

لاعداء الامة ولعب بمصيرها تحت سمع الملا وبصرهم، وهو إثم يصبح فيه الرعايا
شركاء بسكوتهم عنه.

هوامش الفصل الثالث

(1) المنار، الجزء ٩، المجلد ٢٣ (١٩٢٢) ص ٧٠٩ — ٧١٣.

(2) انظر:

Bernard Lewis, the Emergence of Modern Turkey, (London:

) Oxford University Press, 1961) ص ٢٥٣ — ٢٥٦

انظر الترجمة العربية لخطبة اتاتورك في المنار، مجلد ٢٣، ص ٧٧٢ وما بعدها.

(3) انظر المنار، مجلد ٢٤ (١٩٢٣) — ٢٨٣.

(4) المنار، مجلد ٢٣ (١٩٢٢) ص ٧١٢ — ٧١٣.

(5) المصدر السابق، ص ٧٨٤ — ٧٨٥.

(6) المصدر السابق، ص ٧٩٣.

(7) المنار، مجلد ٢٤ (١٩٢٣) ص ٦٩٨ وما بعدها.

(8) محمد عمارة، "معركة الاسلام وأصول الحكم"، ص ٢٥ وما بعدها. انظر

ايضا ضياء الدين ادريس، الاسلام والخلافة في العصر الحديث.

(9) عمارة، "معركة الاسلام وأصول الحكم"، ص ١١٧ — ١٠٩.

(10) عمار، ص ١٣٢ — ١٣٧.

(11) عمارة ص (٦ — ٦٤) ٦٨ — ٧٧.

(12) انظر محمود عبد الحليم، "الاخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ"، القاهرة، ١٩٧٩، الجزء الاول.

(13) انظر مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، بيروت، دار القلم، ١٩٧٤، ص ٧٤.

(14) البنا، الرسائل، ص ٨٧ — ٨١.

(15) البنا، ص ١٦٢ وما بعدها، ص ٣٥٧ وما بعدها.

(16) سيد قطب، "معالم في الطريق"، بيروت، ١٩٧٨.

(17) ابو الاعلى المودودي، "منهاج الانقلاب الاسلامي"، بيروت، ١٩٧٩.

انظر ايضا، Maududi, Islamic Law and Constitution, Lahore, 1969.

(18) حسن الترابي، "قضايا التجديد في الفكر الاسلامي"، الخرطوم، ١٩٨٢.

انظر ايضا: "قضايا الحرية والوحدة"، الخرطوم، ١٩٨٢.

(19) راشد الغنوشي، "مقالات"، باريس، ١٩٨٤. انظر ايضا مقالة المؤلف في

مجلة Inquiry، عدد اكتوبر، ١٩٨٧، ص ٥٠ — ٥٦. وهناك تفصيل أوفى

لآراء الشيخ راشد الغنوشي في كتابه: "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

(20) انظر:

Nikki Keddie, (An Islamic Response to Imperialism, Berkeley, California (1988).

- (21) انظر فهمي هويدي، "ايران من الداخل"، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٥ —
٥٤. انظر أيضا SA Arjomand, the Turban for The Crown, Oxford
1988.
(22) اية الله روح الله الخميني، "الحكومة الاسلامية"، طهران، وزارة الارشاد.
(نشر لأول مرة عام ١٩٧١).
(23) انظر مجلة Inquiry عدد مارس، ١٩٨٨، ص ١٨ — ٢٠ — قارن
Arjomand، المصدر السابق، ص ١٨٢ — ١٨٣.

الفصل الرابع

من الخلافة الى الاستعمار: الاسلام والنظام الدولي الحديث

التعريف الذي تقدم به هوبز لحالة ما قبل الدولة (حالة الطبيعة حسب تعبيره) ورأى فيه وضع مجتمع ما قبل الدولة غابة وحوش تسودها حالة حرب دائمة من "الكل ضد كل الآخرين"، هذا التعريف لم يكن من صنع الخيال تماماً، بل إنه يستوحي، كما أوضح هوبز نفسه، النموذج الذي قدمه الوضع الدولي المعاصر له، حيث أدى غياب سلطة مركزية دولية تحكم في الصراعات بين الدول الى وضع اصبحنا فيه "نجد الملوك والسلطات ذات السيادة في حالة استعداد دائم للحرب". (١) ولكن حتى على الساحة الدولية، فان الفوضى وحالة الحرب لا تسود بصورة ابدية، اذا انه سرعان ما يتم التوصل الى توازن قوى يكون اساساً لـ "نظام" دولي. وفي الماضي كان هذا يتحقق غالباً بقيام امبراطورية تفرض الامن والنظام على محيطها والتوازن مع منافسيها. وعلى الرغم من أن مثل هذا "النظام" لم يكن يبلغ الكمال من نواحي العدل وحفظ الامن، وعلى الرغم من أنه غالباً ما يكون سريع الانهيار، فانه كان كثيراً ما ينجح أثناء فترة بقائه في تحقيق قدر من الاستقرار، بينما كان انهياره سرعان ما يقود إلى إعادة تأسيس نظام جديد

مشابه.

وفي زماننا هذا وحتى عهد قريب وقعت مهمة حفظ الاستقرار على النطاق الدولي على عاتق معسكرين متنافسين، المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي — وقد نشأت ايضا في الفجوة بين نفوذ المعسكرين قوة ثالثة، هي تجمع دول عدم الانحياز، وهي كتلة كان دورها اقرب الى تقوية النظام ودعم استقرارها منه الى تحديه. ومنذ عام ١٩٨٩ ظهرت بوادر انهيار لهذا النظام بأكمله، حيث تنازل الاتحاد السوفييتي عن دوره وتفتت ومعه الكتلة الشرقية بأكملها. وهكذا تحول العالم مؤقتا على الاقل الى دائرة نفوذ الكتلة واحدة، هي الكتلة الغربية. وهذا بدوره اعاد التركيز على دور الاسلام على الساحة الدولية. فبينما احتفل بعض مفكري الغرب من امثال فرانسيس فوكويوما بـ "نهاية التاريخ" وسيطرة الغرب المطلقة، فكريا وايديولوجيا وسياسيا على العالم (٢)، عبر آخرون عن مخاوف من عالم يسوده "صراع الحضارات" (٣). وبحسب هذا الرأي الاخير فان الحضارة الاسلامية تعتبر المهدد الاكبر لاستقرار الوضع الجديد. والاطروحتان في الحقيقة هما الا وجهان لعملة واحدة، تعبر الاطروحة الاولى عن أن هيمنة الغرب الفكرية والايديولوجية سوف يكتب لها الدوام باعتبارها آخر مرحلة من مراحل التطور الفكري والروحي للانسانية، والقمة التي ليست بعدها قمة، بينما يجلس الآخرون على السفح وابصارهم معلقة بتلك القمة الشاهقة التي يجلس عليها الغرب، تعلق الوله والإعجاب والتطلع إلى مضاهاة النموذج،

بينما تتهم الاطروحة الثانية، (مع الموافقة التامة على هذا الطرح الذي ظل المبدأ السائد في الفكر الغربي المعاصر حتى وإن لم يصرح به دوماً)، تتهم الجالسين على السفح بالحسد والغل والتربص بأهل القمة بدلا من التطلع الى اللحاق بهم والانضواء تحت لوائهم.

الإسلام والنظام الدولي

ما ان يذكر الاسلام مقترنا بالنظام الدولي حتى تقفز الى الازدهان في الغرب نماذج لبنان وايران. وقبل ذلك كان البعض ينظر الى ليبيا وزعيمها العقيد معمر القذافي كنموذج لتأثير العقيدة الاسلامية في مجال العلاقات الدولية، وهو اثر طابعه عند هؤلاء التخريب والازعاج والقلقل. وقد ايد هذا الانطباع نماذج اخرى ابرزها افغانستان. وقد اضيفت الى هذا امثلة اخرى على رأسها الجزائر والسودان والجماعات الاسلامية في فلسطين ومصر. وبالطبع هناك نموذج العراق الذي طغى وحجم كل ما سبقه. هذا التركيز على ظاهرة "الاسلام المقلقل" وعلى التهديد الاسلامي للاستقرار" يعيد الى الازدهان حقيقة ان النظام الدولي الحالي قد نشأ وتطور وتبلور في غياب الاسلام. بل إنه فضلا عن ذلك تشكل تحديدا على حساب المسلمين. وعليه فان اقل محاولة للمسلمين لاسترداد حقوقهم تهدد الوضع الدولي بأكمله. فقد خرج النظام الدولي المعاصر الى الوجود على انقاض الدولة العثمانية، والتي كانت دولة المسلمين المركزية، حيث مزقتها الدول الغربية الكبرى أشلاء ثم توارثتها. وصاحب ذلك إخضاع العالم الاسلامي

باكملة الى الهيمنة الاستعمارية من قبل نفس هذه القوى الاوروبية. فقد استولت بريطانيا وروسيا وفرنسا على أغلب اراضي المسلمين وحكمت اهم بقاع ديار الاسلام، تاركة بعض المناطق الهامشية للدول الغربية الاضعف من امثال، ايطاليا وهولندا واسبانيا، وبحلول الحرب العالمية الاولى لم تنج من الاستعمار المباشر من بين بلدان العالم الاسلامي سوى دول تعد على أصابع اليد، دون أن ينقذها ذلك من الاستعمار غير المباشر.

وحينما اخذ المسلمون يستعيدون شيئاً من استقلالهم بعد الحرب العالمية الثانية اقترن هذا بشرط القبول بالنظام الدولي السائد، كما لم يكن الاستقلال كاملاً بحال. فقد فرض على هذه الدول أن تتقيد بقوانين لعبة لم ترسمها هي وان تتحرك في مجال حدده لها هذا "النظام الدولي"، بداية من عضوية الامم المتحدة والتزام ميثاقها، وعضوية المنظمات المالية الدولية، والقبول بالدخول في المعاهدات الدولية، والتعهد باحترام "القانون" الدولي، وعموما التزام القيم السائدة في المحيط الدولي. ولم يكن مستغرباً بعد كل هذا أن يكون هذا النظام منحازاً لمصلحة الدول الكبرى (وهي الدول الاوروبية والغربية تحديداً) ويكرس هيمنتها على الآخرين.

ولكن العالم الاسلامي تفرد من بين بقية مناطق العالم الثالث (وهو لفظ مذهب يطلق على المستعمرات السابقة) بامتلاكه مقاومة داخلية قوية للاندماج في هذا النظام. فبينما نجد أكثر دول العالم الأخرى، وبعضها ذات تقاليد اصيلة موعلة في العراقة، بل وتتفوق في تاريخها على الغرب (مثل الهند والصين واليابان وغيرها) تقبل بكل سرور بالاندماج في الثقافة الغربية

الحديثة وتشرها بدرجات متفاوتة، نجد معظم دول العالم الاسلامي ترفض بإصرار هذا الاندماج غير المشروط بل إننا نجد أن الدول التي اجتهدت أكثر من غيرها في السعي لهذا الاندماج (مثل اندونيسيا وتركيا وإيران سابقا) اضطرت للاستعانة على هذه السباحة المضنية عكس التيار بكثير من القمع ادى ببعضها، كما هو الحال في ايران، لمواجهة ردة فعل عنيفة وقاسية. وقد حاولت دول اخرى ان تحفظ بعضا من التوازن بين دواعي الاندماج ومطالب الاصاله ولكنها لم تصل الى التوازن المطلوب او تبلغه بعد. وتضطر هذه الدول، ومن نماذجها مصر وباكستان الى الاعتماد على دعم خارجي اقتصادي وسياسي ضخم لكي تحافظ على وضعها المهتر.

ويبقى اندماج المسلمين في النظام الدولي الحديث مهتزا وهشا وغير كامل لأكثر من سبب. أول هذه الاسباب هو الوضع غير الطبيعي الذي دخل معه وفيه المسلمون الى رحاب هذا النظام الدولي، وهو وضع ارتبط كما اسلفنا بتمزيق الامة واذلالها ونهب ثرواتها وفرض انظمة غريبة عليها في توجهها والتزامها مصلحة الامة. وهناك، ثانيا، المظالم الكبيرة على المسلمين التي صاحبت بروز هذا النظام. ولعل أبرز هذه المظالم احتلال فلسطين واغتصابها وتشريد اهلها، ثم السعي لتكريس هذا الوضع بتمزيق العرب واذلالهم وتعويق تطورهم في كل مجال حتى لا "يهددوا" أمن إسرائيل واغتصابها لارضهم، وقد صاحبت هذا مظالم اخرى اقل شأنًا ولكنها ليست أشد وقعا. فهناك كشمير وأسرها، ودول وسط آسيا وتغول روسيا على سيادتها، وأوضاع المسلمين في أكثر بلدان افريقيا ودول

البلقان، ومحاولات الاحتفاظ بالمستعمرات السابقة كما في الجزائر. وقد مثلت محاولات المسلمين لتصحيح هذه المظالم الى حالات من الاضطراب لابد منها، بعضها لا تزال تعاني من ذيولها كما هو الحال في الجزائر وايران والشرق الاوسط.

هناك سبب داخلي لا يقل شأنًا عن هذه الاسباب خارجية المنبع، وهو ان العالم الاسلامي لم يجد نفسه بعد ومازال يعاني من تشويش في قضايا الهوية والوجهة. وقد عمق من هذا الاضطراب الحجر على النقاش الحر حول قضايا مهمة مازالت تستعصي على الحسم، مثل قضية الاسلام والدولة وحقوق الانسان وغيرها. ولا بد أن نذكر هنا أن كمال اتاتورك قد لجأ الى القمع الوحشي لحسم قضية الدين والدولة بعد ما استعصى عليه ان يجد القبول لارائه في رحاب الجمعية الوطنية الكبرى.(٤) فقد لجأ اتاتورك لقانون الطوارئ لقمع المعارضين لقراراته، فاعدم الكثيرين لمجرد رفضهم بعض التوجيهات السخيفة الساذجة مثل لبس القبعة. وقد اجتهد كثير من زعماء العالم الاسلامي بعد ذلك لان يحدوا حذو اتاتورك، وكان من هؤلاء جمال عبد الناصر في مصر وبورقيبة في تونس وشاه ايران وسوهارتو في اندونيسيا. ولكن هذه القضايا التي حرص القادة على التغافل عنها لم تطع اوامرهم وتحتفي من الساحة. بل انما بالعكس، تصر على ان تبرز باعتبارها ام القضايا. وقد اعاد نجاح الثورة الاسلامية في ايران وبروز الجماعات الاسلامية القوية في مصر والجزائر وتونس وباكستان والسودان وتركيا ولبنان والاردن واليمن والسعودية والكويت وماليزيا وغيرها، أعادت هذه

القضايا الى الواجهة. وقد اصبحت هذه القضايا محورية ليس للعالم الاسلامي فحسب، بل للمجتمع الدولي والعالم بأسره.

وقد ركزت نهاية الحرب الباردة الانظار على العالم الاسلامي والمسألة الاسلامية لاسباب عدة. أولا لان الاسلام يمثل المنظور الايديولوجي الوحيد في عالم اليوم الذي يقابل المنظور الذي يطرحه الغرب مقابلة الند للند وبمثل بديلا محتملا له، وثانيا لأن الواقع العملي اكد ان التقابل والمواجهة مع الاسلام ليس مجرد احتمال نظري، اذ شكل العالم الاسلامي وقلبه العربي ميدان المواجهة التي حلت في الغرب محل المواجهة السابقة مع الاتحاد السوفييتي. فقد اندلعت حرب الخليج الثانية التي لم تنته فصولها بعد في هذه المنطقة، بينما بقي جرح فلسطين النازف والتركيز الغربي عليه محور اهتمام دولي، بالاضافة الى اهتمام الغرب بأكثر من شأن داخلي في الدول الاسلامية. وهناك فوق كل هذا قضية بروز الكيانات الاسلامية الجديدة في آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وتمتعها بثروات هائلة جعلت العالم الاسلامي مطمعا وعززت محوريته الدولية.

السلطة والتحدي في النظام الدولي

بروز الاسلام الحركي المسيس ووقوفه موقف التحدي للنظام الدولي الجديد في ايران والسودان والخليج وفلسطين ومصر وغيرها اثار قلق حراس النظام الدولي والقائمين عليه ممن يخشون ان يكون دور الاسلام على الساحة الدولية هو دور المحرض على الثورة والتمرد على السلطة. ولكن

التحدي والنقد للنظام الدولي وعلاقات السلطة فيه لم يكن من ابتداء الاسلام السياسي، بل بدأت به تيارات نبعت من داخل الغرب نفسه واكتشفت عدم التوازن الذي تقوم عليه علاقات السلطة والثروة في المحيط الدولي. وقد ارتبط النقد لهذا الاختلال في العلاقات الدولية بالنقد لعلاقات الاستغلال داخل المجتمعات الغربية نفسها. فقد وجه الماركسيون الاوائل، وعلى رأسهم لينين، النقد للنظام الدولي السائد في مطلع هذا القرن ووصفوه بأنه نظام امبريالي يشكل امتدادا منطقيا للنظام الرأسمالي الغربي. فالنظام الرأسمالي، عند هؤلاء، يذكي المنافسة بين الدول الكبرى على استعمار بقية مناطق العالم بسبب منطق التوسع العسكري بحثا عن المواد الخام للصناعة، والاسواق للمنتجات، ومجالات الاستثمار لفائض رأس المال. وستكون عاقبة هذا التوسع، حسب نبوءة لينين، حروبا مدمرة بين الدول الرأسمالية المتنافسة على هذه الموارد ومن ثم انهيار النظام الرأسمالي بأكمله. (٥)

. وقد جرى فيما بعد تعديل وتطوير هذه النظرية التي أثبتت عدم صحتها بحيث أخذت التعديلات في الاعتبار بروز ونمو الشركات متعددة الجنسيات، والتي أبرزت بدورها الحاجة الى اعادة ترتيب العلاقات الدولية لحماية مصالح هذا النوع من المؤسسات التي لا تعترف بالحدود السياسية. (٦) وقد سعت مجموعة اخرى من المنظرين، على رأسها إيمانويل فالرشتاين وسمير امين واندريه جوندر فرانك، الى تطوير نظريات مماثلة تحاول تفسير العلاقات الدولية والملامح البارزة للنظام الدولي على اساس حاجات هيمنة

رأس المال ومطالبها. (٧) ورأى هؤلاء ان النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي نشأ في اوروبا في القرن السادس عشر قد توسع اليوم وتمدد حتى ساد العالم بأكمله، وعليه فانه من الممكن تصنيف كل دول العالم بالنظر اساسا الى موقعها من هذا النظام. فهذه الدول اما ان تكون دولا مركزية تحتل قلب هذا النظام وتحكم فيه (مثل الولايات المتحدة ودول غرب اوروبا واليابان)، أو هي دول هامشية وقعت في دائرة نفوذ دول المركز التي تسيطر عليها وتستغلها. وتتميز دول المركز باقتصاد يقوم على التصنيع المتقدم بينما يسود فيها النظام الرأسمالي سيادة كاملة. من جهة اخرى تتميز دول الهامش بالاعتماد الكامل على المركز باستخراج وامتنصاص فائض القيمة منها. وبين القطبين تقوم مجموعة اخرى، هي الدول شبه الهامشية، وهي اقل تقدما واستقلالا من دول المركز، ولكنها اقل ارتباطا واعتمادا على المركز من الدول الهامشية. وتلعب هذه الدول (التي يعد فالرشتاين دول المعسكر الاشتراكي من بينها) دور عامل التوازن للنظام الكلي والعازل بين دول الهامش ودول المركز.

ولا يحتاج المرء لان يتفق مع أي من التحليلات السابقة حتى يحكم بان النظام الدولي السائد يتميز بنوع من الطبقية التي تعمل لمصلحة الدول الصناعية. ولكن لا بد ايضا من الاعتراف ثانيا بان هذه الطبقية اكتسبت ملامح ثقافية قوية جعلت طبيعتها الاقتصادية ثانوية نوعا ما. فلو نظرنا مثلا للدور الذي يلعبه نظام الدول القومية للحفاظ على النظام الدولي، لوجدنا

ان قوانين الهجرة تلعب دورا محوريا في هذا الخصوص. فالدول الغنية تستخدم قوانين تزداد صرامة يوما بعد يوم للحد من الهجرة الوافدة، وتستخدم ضوابط لهذا الغرض اصبحت تكتسب هوية عرقية وثقافية مفضوحة. مثلا نجد ان هذه الدول كثيرا ما تهمل العوامل والدواعي الاقتصادية في سبيل حماية الملامح العرقية والثقافية المهيمنة في المجتمع وحصر البجوحة الاقتصادية واحتكارها لقطاعات معينة على أسس ثقافية. وابرز مثال على هذا المنحى هو نظام التمييز العنصري السابق في جنوب افريقيا والذي لم يخف اليمين المتطرف في اوروبا اعجابه به. ولكن التقسيمات التي يكرسها النظام الدولي السائد تختلف عن التمييز العرقي الصارخ اختلاف درجة ليس إلا. فالأوطان القومية التي يحصر فيها سكان العالم الثالث اليوم قهرا لا تختلف في طبيعتها الاصطناعية والمفروضة عن "البانتوستانات" التي حاول النظام العنصري عزل الافارقة فيها ولا عن "المناطق المحتلة" في فلسطين، الا اختلاف درجة. ومثل هذا التمييز اسوأ لانه يتمتع بشرعية القانون الدولي، الذي يجعل التمييز ضد الشخص "الاجني" ليس مشروعا فحسب، بل وفضيلة وطنية.

هذا التمييز ينعكس ايضا في الاعلام، حيث نرى موارد هائلة تجند لالقضاء الضوء على محنة "مواطن" امريكي واحد شاكته شوكة في غابة نائية، بينما يتم اهمال مآسي امم بكاملها. ومرة اخرى فان طريقة التعامل مع النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا والنظام الصهيوني في اسرائيل هما ابرز تجسيد لهذه النظرة. فالنظام الدولي يجند موارد لا حصر لها لدعم "حقوق"

قلة من البيض في مواجهة ملايين من السكان الاصلية من الاوروبيين البيض. ومن الغريب ان مثل هذا السلوك يخلو احيانا (كما هو الحال في اسرائيل) من اي مبرر اقتصادي او عائد مادي.

عودة الاسلام

تستند المعارضة الاسلامية للوضع الدولي الراهن على اسس تختلف نوعا ما عن تلك التي بنى عليها المنظرون الراديكاليون معارضتهم وقدهم. ذلك انه بالرغم من المعارضة الاسلامية الفطرية للظلم وكل انواع التمييز العرقي، مما كان سيجعل المسلمين معارضين بالضرورة للاسس الظالمة التي قام عليها النظام الدولي القائم، الا ان محور المفارقة بين الاسلام والنظام الدولي يكمن في نقطة اخرى. فالصحوة الاسلامية المعاصرة تصطدم بالنظام الدولي الراهن تحديدا لان هذا النظام يجسد اغتصاب وتشويه التاريخ الاسلامي، ويمثل ادنى نقطة بلغها الانحدار المضطرد للامة الاسلامية من قمة المجد الى قاع الهزيمة والسقوط. فالاسلام دين عالمي التوجه، وتعتبر عالمية رسالته جزءا لا يتجزأ من وجوده. وقد لازمت هذه العالمية الاسلام منذ نشأته، حيث كان أول ديانة تعلن منذ البداية انها رسالة لكل البشر، لا تعرف تفرقة بين أبناء آدم الذين اعترفهم سواسية كاسنان المشط. صحيح ان امبراطوريات كثيرة عبر التاريخ، من بابل الى روما، اعلنت آمالها (واوهامها) في حكم العالم بأكمله. ولكن هذه "العالمية" الزائفة كانت تركز نظريا وعمليا على اخضاع الشعوب الاخرى لامة واحدة او حتى

فرد واحد. وصحيح ان المسيحية اصبحت في النهاية دعوة عالمية، ولكن هذا لم يتم الا بعد توتر وصراع داخلي حاد. فقد شدد المسيح عليه السلام على حواريه ان يبلغوا الدعوة "للخراف الضالة من بني اسرائيل" ونهاهم عن التعرض لغيرهم من "الأميين". وبعد انتقال المسيح الى الملأ الاعلى ثار خلاف بين أتباعه حول دعوة الاميين واعتبار من استجاب منهم عضوا في الكنيسة على قدم المساواة مع بني إسرائيل، أو حتى تناول الطعام معهم خلافا لتعليمات التوراة. وقد تبلورت الديانة المسيحية كما نعرفها اليوم بعد انتصار رؤية بولس الرسول الذي انتصر للرأي القائل بان رسالة المسيح نسخت نصوص التوراة الخاصة بالختان والطعام وساوت بين بني اسرائيل والاميين.

الاسلام وحده اذن هو الذي ابرز من اول امره فكرة الامة العالمية الموحدة تحت قيادة واحدة على اساس المساواة امام الله والقانون، وبرزها بوضوح وحسم لم يسبق له مثيل. وقد جسد تاريخ الاسلام هذه الرؤية وحوّلها من مثال نظري الى واقع عملي. وقد كان لهذا اكبر الاثر في سرعة انتشار الاسلام وقوة التمسك به من قبل الملايين. فقد كان الدين الجديد مفاجأة مدهشة ومثيرة لرعايا الامبراطوريات السابقة التي قامت على التمييز واستعباد البشر. ولم يصدق هؤلاء ان التفوه بعبارة واحدة كان يجعل الفلاح الفقير في اقاصي فارس او صعيد مصر مواطنا على قدم المساواة مع امير المؤمنين نفسه. ويجب ان نذكر هنا ان مصر التي عاشت اكثر من غيرها مفاجأة وروعة الانتقال من ظلم الامبراطورية الرومانية الى سعة

الاسلام كانت اول من ثار على ما رأته انحرافا ظهر على عهد عثمان عن المبادئ التي ارسنها خلافة عمر.

وكما اوردنا سابقا فان الانحراف عبر نموذج الخلافة الراشدة استمر ولم يتيسر علاجه على الرغم من تتابع الثورات. ولكن عاملا مهما دفع المسلمين الاوائل لتحمل هذا الانحراف الى حد ما، ألا وهو احتفاظ النموذج الاسلامي على عهد دولة السلطنة والمملك بهذه النظرة الكلية والتوجه العالمي للدين الاسلامي. فقد عوض توسع الاسلام عالميا وبروز الدولة الاسلامية كقوة عالمية كبرى، بل القوة العالمية الكبرى، عوض عن ما فقده المسلمون بسبب البعد عن المثال الاول على الصعيد الداخلي. ذلك أن دولة الملك التي قصرت كثيرا في الالتزام بقيم الاسلام الحققة، كانت مع ذلك تفوق كثيرا على أي دولة منافسة في عصرها من حيث العدل واحترام القانون والهيبة الدولية. ولهذا ما كان بوسع اي مسلم الا ان يكون فخورا بانتمائه الى "خير أمة أخرجت للناس".

وقد لفت توقف التوسع الخارجي لديار الاسلام النظر مرة أخرى الى التدهور الداخلي، وهو تدهور أكدته تكالب اعداء الاسلام الخارجية وتتابع غزواتهم لعقر دار الاسلام، كما فعل الصليبيون والمغول وغيرهم. وقد صدم المسلمون المخلصون وهم يرون حصون الأمة تتهاوى امام الاعداء، وكانت صدمتهم أكثر وهم يرون بعض زعمائهم يتآمرون مع الكفار طلبا للبقاء في الحكم، كما حدث في الاندلس وفلسطين وغيرهما. وبحلول القرن السادس عشر تحول مثل هذا التذلل للكفار من استثناء كما كان مع بدء الانحدار في

القرن الحادي عشر، ليصبح هو القاعدة. فقد تواتر توقيع زعماء المسلمين لمعاهدات ظالمة ومذلة مع الدول الاجنبية، وهي معاهدات كرسّت مصلحة الاجنبي على حساب المسلم وسعت لتقويض استقلال وتماسك الدول الاسلامية. فبينما كانت مأساة الامة منذ انهيار الخلافة الراشدة هي الانصياع لآزوات واهواء الطغاة من انفسهم، اصبح الان على الامة ان تخضع ايضا لآزوات الطغاة المحليين والاجانب في نفس الوقت. فلا عجب اذن ان امتحنت قدرة المسلمين على التحمل الى اقصى درجة.

هذا التطور قاد بالضرورة الى الكارثة الكبرى، وهي سقوط الامة الاسلامية تحت نير الاستعمار وتحولها من مصاف الدول الكبرى الى الصفوف الخلفية بين الامم المستعبدة. وبدلا من ان تتولى الامة دورها كقائدة البشرية المستهدية بنور الله والخاضعة فقط لاوامره، اصبحت عاجزة حتى عن حكم نفسها. ولم تشكل نهاية الاستعمار خلاصا من هذا الوضع، بل سعت القوى الاستعمارية لاستمراره عبر تولية السلطة خلفا لها لصفوة تربت على يد المستعمر وتعهدت بالاستمرار في تولي امر حكم المسلمين تبعاً لآزوات الدول المستعمرة السابقة. وقد اصبحت الدول الجديدة جزءاً لا يتجزأ من نظام متكامل، يجمع المسلمين داخليا ويتصدى لهم من الخارج اذا تحررت دولة واحدة وسعت للتعبير عن نفسها وفقا لتعاليم الاسلام وقيمه تعرضت مثل هذه الدولة لهجمة دولية منسقة وشرسة تستهدف تقويضها او اعاذتها لبيت الطاعة. مثل هذا التوجه الدولي لا بد ان يعمق الاحساس لدى المسلمين بعدم عدالة المجتمع الدولي، كما انه يبرز البعد الدولي للاسلام

وميله للاصطدام مع اي ترتيب دولي لا يجسد العدل والقسط.

هذا البعد في الاسلام يمكن وصفه بأنه "هدام". ولكن هذا الهدم هو في جوهره اخلاقي لا سياسي. فمجرد وجود الاسلام كعقيدة يشكل تهديدا، مباشرا للنظام الذي يخالف قيمه. ولا يجدي "الاحتواء" السياسي شيئا في مواجهة هذا التهديد، لانه حتى لو قضى المسلمون اجمعين نجبهم غدا لبقيت القيم والافكار المكونة للعقيدة الاسلامية شبحا يورق اهل هذا النظام وحماته. وعليه فإن الرد على تحدي الاسلام يجب أن يلتبس في مجال الفكر والايديولوجيا، والا فان اي اجابة اخرى لن تكون كافية. فقد، سبق للغرب (والشرق) ان احتل غالبية ديار الاسلام عسكريا وهيمن عليها ثقافيا وسياسيا واجتهد في فرض اساليبه في التربية وتنظيم الحياة الهامة، وغيرهما، وقد تم هذا الاحتلال تحت مبررات مختلفة، مثل الاممية الشيوعية او الليبرالية، ولكن هذا الاحتلال لم يحقق لهذه القوى هدفها في التغلب على الاسلام وابعاده من الساحة الدولية. وليس هناك اي دليل عن ان هذه المواجهة ستحسم قريبا. اذن فالتحدي الاسلامي باق اليوم وغدا والى ان يرث الله الارض ومن عليها. وهو تحد للمسلمين اولا حتى يرتفعوا الى قيم الاسلام، وللعالَم حتى يعترف بها أو على الاقل يتواءم مع وجودها.

المسلمون و"جيرانهم" في الداخل والخارج

لعل واحدا من أبرز النتائج الجانبية لمحاولة دمج المسلمين في اطار

مجتمع دولي غريب عنهم، واعجبها، كانت تحول وضع غير المسلمين في داخل الدول الاسلامية الى قضية محورية في أي نقاش يتعلق بالاسلام السياسي. ويستند هذا الوضع على حجة مفادها ان غير المسلمين لن يحصلوا على المساواة الكاملة في أي دولة اسلامية، وهذا يعني ان اي دولة اسلامية هي بالضرورة ظالمة ويجب ألا يسمح باقامتها. وهذه بلا شك حجة امبريالية في جوهرها وأساسها، ذلك ان المسلمين ايضا لا يمكنهم الحصول على حقوقهم كاملة في الدولة غير الاسلامية، ولكن أنصار الحجة الاولى لم يروا في هذا الامر مشكلة، بل اعتبروه وضعا طبيعيا! وهذه النظرة تتسق مع حقيقة ان اثاره هذه القضية تزامنت مع التوسع الامبريالي الغربي باتجاه العالم الاسلامي وارتبطت به. فقد سعى الغرب لتقويض الامبراطورية العثمانية عبر وسائل كثيرة، من ابرزها اجبارها (والدول الاسلامية الاخرى مثل ايران وتونس ومصر) على منح ما سمي بالامتيازات التي تستثني الرعايا الاجانب من الانصياع للقانون المحلي. وقد امتدت هذه الامتيازات (واللفظة الغربية لها Capitulations، مشتقة من معنى الاستسلام، وهو اسم على مسمى) لتشمل استثناء السكان المحليين الداخلين في حماية الدول الغربية من حكم القانون، مما افقد الدولة جزءا هاما من سلطتها. وقد كانت حجة هؤلاء ان القانون الاسلامي غير مناسب للعصر. ولكن الامتيازات اياها استمرت حتى بعد الغاء القانون الاسلامي في اكثر الدول المعنية. ومع بروز المحاولات المعاصرة للعودة للشريعة الاسلامية ظهرت هذه الحجة من جديد، حيث تتعالى اصوات المنتقدين معلنة الاشفاق على مأساة

غير المسلمين ممن ستحولهم الشريعة الاسلامية الى مواطنين من الدرجة الثانية.

ويسارع الاسلاميون بالرد على هذه الحجة مستعينين في ذلك بالنصوص والوقائع التاريخية التي تثبت ان الاسلام كان دائما اعدل نظام في التعامل مع غير المؤمنين. فبينما كان العالم القديم (وحتى اوربا على أعتاب الحداثة كما كان الحال في اسبانيا بعد سقوط الاندلس وغيرها) يجبر الشخص بين الانصياح للدين الغالب أو الهلاك، فان الاسلام لم يؤكد على حماية المخالفين له في العقيدة فحسب بل إنه فصل لهم حقوقا واضحة ورسم أسسا ثابتة للتعايش السياسي والاجتماعي معهم. وقد زاد بعض الاسلاميين فتاوى باعطاء غير المسلمين حق المواطنة الكامل في الدولة الاسلامية اسوة بما منحته صحيفة المدينة لليهود من حق كامل في المساواة مع المسلمين في دولة المدينة. وقد احتج اسلاميون اخرون بان عقد الذمة الذي بموجبه منح غير المسلمين في الدولة الاسلامية وضعاً خاصاً يقصر عن حق المواطنة الكاملة، هذا العقد قد عفا عليه الزمن وابطلته التطورات المتعاقبة. فانهيار الدولة الاسلامية مع سقوط الخلافة ووقوع أكثر دول الاسلام في شرك الاستعمار يعني أن أحد طرقي العقد، وهو الدولة الاسلامية، غائب الآن. وعليه فان إعادة تأسيس الدولة الاسلامية على اساس جديد يعني بالضرورة البحث عن بديل اقرب الى روح العصر ومتطلباته. والحل الامثل هو اعتبار غير المسلمين المقيمين في اقليم معين اعضاء مؤسسين في الدولة الجديدة على قدم المساواة مع الاغلبية المسلمة، لهم كامل الحقوق في داخلها(٧).

ولكن المجموعات التي استهدفتها هذه الحجج من غير المسلمين لم تقتنع بهذا المنطق. فالدول الاسلامية، حتى تلك التي تكرس في دستورها كامل حقوقهم، ليست خيارا مقبولا عند هؤلاء، وحجتهم في ذلك أن غير المسلمين، وبخاصة اذا كانوا اقلية، لا يسعهم ان يطمحوا في تولي قيادة الدولة ورئاستها، مما يجرمهم من حق اساسي. وربما يكون مع هؤلاء بعض الحق، اذ ان فكرة دولة اسلامية يحكمها شخص لا يدين بالاسلام ستكون بالقطع ظاهرة في غاية الغرابة. ولكن القضية اعمق من مجرد هذه الشكوى، إذ أنها تتعلق بطبيعة الدولة الحديثة نفسها وموقعها من العالم. فلكي تقوم اي دولة اساسا في العالم الحديث لا بد اولا من ان تحصل على الاعتراف الدولي، فحتاج هذه الدولة مثلا للاعتراف بحدودها وترسيمها وفقا للاعراف الدولية التي تضمن هذه الحدود ضد التعدي الخارجي، بينما يعتمد بقاء هذه الدولة وسلامتها وسلطة حكومتها على التعاون الايجابي من اعضاء المجتمع الدولي في مجالات الاقتصاد والسياسة. فأى دولة تحرم من ثمرات التعاون الاقتصادي الدولي او تفشل في الحصول على الاسلحة والمعدات اللازمة لحماية وجودها وفرض سلطتها على أراضيها، تجد نفسها مهددة بالانهيار الكامل. ومن الواضح، بالنظر الى ما سبق، ان وضع المجتمعات الاسلامية في النظام الدولي الراهن هو في مجمله وضع اقلية مهمشة. فالمسلمون يمثلون اقل من ربع سكان العالم، ولا يتمتعون على الرغم مما حباهم الله به من ثروات ومزايا استراتيجية بنفوذ يذكر في المجتمع الدولي.

ومثل هذا الوضع لابد من استصحابه في حالة السعي لخلق دولة اسلامية، ومعه، فوق ذلك أن المسلمين يشكلون اقليات تعاني ايضا من التهميش في دول كثيرة. وعليه فلا بد من النظر لدى تحديد وضع غير المسلمين في الدولة الاسلامية اولا الى المطالب الدولية التي تتعلق بالاقليات عموما، وبمطالب الاقليات المسلمة على وجه الخصوص. فالقواعد والنظم التي تحكم الدولة الاسلامية لا يمكن تحديدها بمعزل عن انعكاس هذه النظم على نظرة المجتمع الدولي لهذه الدولة وعلى وضع المسلمين في الدول التي يشكلون فيها اقليات. وفي العصور السابقة كان المسلمون يسعون حلا لهذه الاشكالية الى الهجرة الى بقعة منعزلة يقيمون فيها دولة لا تحتاج الى ان يندمج فيها من لا يؤمن بقواعدها، وبعبدا عن تدخل القوى المعادية. ولكن الوضع الدولي المحلي لا يترك مجالا لهذا النوع من الهجرة الجماعية وليس فيه موقع لانشاء دولة جديدة. فقد كانت اخر محاولة للمسلمين من هذا النوع هي تجربة انشاء باكستان، ولكن هذه الدولة لم تستطع ان تهرب من الظروف المحيطة بها والتي تحكم بقية الدول الاسلامية. وعليه فان تجربة باكستان فشلت في اقامة دولة اسلامية خالصة. وهذا يعني أن مصير أي دولة يقيمها المسلمون مرتبط بالتعايش مع الآخرين. وإذا أضفنا إلى هذا وجود اقليات مسلمة معتبرة في دول كثيرة غالبية أهلها على غير ملة الإسلام، ظهرت ضرورة الاتفاق على صيغة تعايش يرتضيها الجميع وتضمن الحقوق الأساسية للمسلمين وغيرهم على نطاق العالم.

الاسلام والدولة القومية

يتضح جليا مما سبق وجود صعوبات عدة تعترض التوفيق بين مؤسسة الدولة-القومية الحديثة ومبادئ الاسلام، على الأقل حسب الفهم التقليدي لهذه المبادئ. ولكن هذا الحكم ليس مطلقا وانما ينبغي تقييده بعدة ملاحظات. فهناك أولا خلط كبير يتعلق بفهم موقف الاسلام من العلاقات الدولية، وهو خلط لا يقع فيه فقط المتعاملون من المستشرقين، بل لا يسلم منه كثير من كتاب المسلمين المرموقين، حيث نجد هؤلاء يتناقلون مقولات فحواها أن الفكر الاسلامي التقليدي لم يعرف الا مفهومين في العلاقات الدولية، وأنه يقسم العالم الى قسمين فقط: دار الحرب ودار الاسلام، ويترجم الكتاب الغربيون هذه التعابير ترجمة حرفية فتفقد معناها الحقيقي مثلا الترجمة الدقيقة لعبارة "دار الحرب" ليست هي تعبیر (Abode of war) المتداول، بل هي (hostile territory) أي أرض العدو. فالمسلمون استخدموا عبارة "دار الحرب" ليس فقط كمقابل لـ "دار الاسلام"، بل ايضا كمقابل لـ "دار العهد" أو "دار الصلح". فهذه التعريفات ليست كما يصور هؤلاء الكتاب تعريفات ايديولوجية جامدة، وإنما تعريفات مستمدة من الواقع أملاها العقل والحس السليم. فالدول لا تكون معادية او محاربة بسبب دينها أو من منطلقات ايديولوجية مثالية، بل لانها اختارت هذا الطريق ودخلت في حرب مع الدولة الاسلامية بدلا من ان تدخل معها في معاهدات أو صلح. وتعريف الدول يقوم اذن على اساس سياسية

وقانونية، أساسها ان دار الحرب هي بلاد لم تصبح اسلامية بحيث يسري فيها القانون الاسلامي وينعم فيها المسلمون بالامن، كما انها رفضت التعايش مع الدولة الاسلامية على اساس معاهدة سلام وصلاح، فاذا أدركنا هذا زال الخلط الذي ساد طويلا، وظهر ان هذه التعريفات وليدة عهدنا وظروفها، وهي من ابداعات الفقه الاسلامي التي يجوز تجاوزها، وليست من مقتضيات الوحي.

من جهة أخرى فإن الدولة بالنسبة للمسلم في الدولة القومية الحديثة هو جوهرها لا شكلها. فالرفض الإسلامي للدولة القومية ليس رفضا لهذا الكيان لذاته، وإنما لتعارض الأسس التي قامت عليها مع بعض مبادئ الاسلام الأساسية. وليست المشكلة في تقسيم العالم الى دول ووحدات معينة، وإنما في الأساس الذي عليه تم هذا التقسيم. فالنظام الدولي الراهن يكرس موارد هائلة لخلق ودعم مؤسسات وهمية هدفها تقويض حرية المسلمين للتعبير عن انفسهم في المجال السياسي. وهذا هو مبعث التناقض بين قيم الاسلام وهذا النظام.

هذا الخلط تعقده بعض الحجج التي تقلب الحقائق عمدا لدوافع سياسية. تجدنا مثلا نستمع الى مقولات يروج لها بعض المستشرقين من أمثال برنلرد لويس ودانيال بايس وغيرهما من المتعالمين، من نوع الزعم بأن الاسلام "يعادي جوهر فكرة الدولة"، او أن الدول العربية والاسلامية "لا تتصرف وتتعامل كما تفعل الدول الغربية"، وبالتالي لا يسعها ان تحسم صراعا مع اسرائيل كما تحسم الدول الطبيعية صراعاتها مع بعضها البعض(٨). مثل

هذا الزعم المغرض يحذف من حججه المتغير الابرز في هذه المعادلة، وهو ان اسرائيل ليست دولة طبيعية بنفس المعنى الذي يمكن به اعتبار الدول الغربية دولا طبيعية. فهي لم تؤسس بالطرق العادية ولا تحكم بها، وعليه فليس هناك شيء مستغرب حول الاستجابة العربية "غير الطبيعية" لهذا الوضع "غير الطبيعي" الذي تمثله دولة قامت على اسس تشكل تحديا دينيا — سياسيا للوجود العربي. ولعل الدول الغربية كانت ستستجيب بصورة اكثر غرابة لو واجهت وضعاً كهذا، ويكفي دليلاً على هذا ما انتشر في تلك الدول وينتشر من عداًء للسامية وعنصرية بغیضة. اما الدعوى بان السياسة الدولية هي مفهوم "غريب وجديد على عالم الاسلام"، (٩) فهي دعوى تقوم على سوء الفهم الذي أسلفنا، وعلى تعريف مغلوط للاسلام أيضاً. فالسياسة الدولية مفهوم جديد وغريب على العالم كله، وكونه غاب عن كتب الفقه الاسلامي السابقة للحدثة لا يعني انه لم يغيب ايضاً عن النصوص الغربية حتى عهد قريب. فالسياسة الدولية ومفاهيمها واساليبها ونظرياتها ليست أيضاً جديدة على العالم الغربي فحسب، بل انها ما تزال تتطور باضطراد.

هناك ايضاً سوء فهم لا حدود له يتعلق باستخدام تعبير "أمة"، وهو تعبير بسيط لا يكتسب اهمية دينية او ايديولوجية الا عندما يقترن بتعريف آخر، مثل قولنا "الامة الاسلامية" او "الامة المحمدية" وما اليه. ومن هنا فان القول الذي يردده المعلقون الغربيون كثيراً والدعوى بان المسلمين لا يعترفون بولاء إلا "للأمة" مما لا يدع مجالاً للولاء لدولة معينة، هذه الدعوى تقوم

على سوء فهم مزدوج. فالمسلم يعطي ولاءه لله في اطار الامة الاسلامية وليس للامة نفسها. فالامة قد تنحرف عن الولاء لله، وحينئذ فان واجب الفرد ليس اتباع القطيع، وانما الوقوف بصلافة ضد هذا الانحراف حتى يعود الجميع الى جادة الصواب. من جهة اخرى فانه في هذا الاطار من الولاء لله لا تلغى المؤسسات والتقسيمات، مثل الاسرة والقبيلة والامة (ويمكن ان نضيف، الوطن) بل ترتفع الى مستوى اسمى وتجد اطارا جديدا للتعبير عن نفسها، مستهدية بنور الايمان وقيم الاسلام. مثلاً نجد الاسلام لم يتجاوز القبيلة والاقليم وانما اطرها وأسس لهما، بينما نحده رفض القبلية والاقليمية (اي العصبية المقتية للقبيلة والاقليم).

وقد فصل الاسلام باسهاب كيفية التعامل مع مثل هذا النوع من العلاقات حين تناول العلاقات الأسرية. فقد شدد القرآن على احترام علاقات الرحم حتى وإن كان ذوو المسلم من غير المؤمنين. ويحتل بر الوالدين المكانة الثانية في قيم الاسلام بعد التوحيد، ولا يختلف الامر في حالة كون الوالدين من المسلمين او المشركين. ولكن القرآن حذر ايضا من ان تطفى عواطف القرابة بحيث تؤثر في العدل في الاحكام او احترام قيم الاسلام الاخرى مثل وحدة المسلمين والدفاع عنهم. فالمسلم الحقيقي هو الذي يكون باراً بوالديه اتم البر، وصولاً لرحمه، ولكنه ثابت على ايمانه، وان جاهده والداه على ان يشرك بالله فانه لا يطيعهما دون ان يمنع ذلك من برهما ومصاحبتهما بالمعروف. ولا يكون والداه وعشيرته احب اليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله، ولا يواد من حاد الله ورسوله وحارب دينه حتى

ان كان اقرب الاقربين(١٠).

هذه التعاليم فيما يخص الاسرة والعشيرة تنسحب ايضا على الروابط الاخرى مثل القبيلة والاقليم والوطن والنقابة وغيرها. ومن الملفت هنا اننا نجد ان السيد جمال الدين الافغاني ظل في كتاباته في العروة الوثقى يشير الى غير المسلمين من مواطني الدول الاسلامية باعتبارهم "جيراننا". وهذا تعريف مهم ايديولوجيا لان القرآن والسنة يكرران باستمرار وتشديد على ضرورة احترام الجار واحسان معاملته. وقد تابع الافغاني كثير من الاسلاميين المحدثين في النظر الى العلاقات مع المواطنين غير المسلمين. من هذا المنظور مثلا نجد الشيخ حسن البنا يضع المسلم داخل عدة حلقات متداخلة ومتراصة يعضد بعضها بعضا: فهناك الفرد والاسرة والامة (وهي مترادف مع الوطن) ثم الامة العربية واخيرا الامة الاسلامية، وبالمثل نجد د. حسن الترابي يعترف بالتقسيمات المعاصرة الى دول وامم طبيعية وشرعية في نفس الوقت. فمثلما نجد الاسرة لا تذوب في المجتمع وانما تندمج فيه بصورة تقويها وتعززها، كذلك فان دخول الدول المعاصرة في اطار وحدة عربية او اسلامية لا يعني ان تذوب هذه الدول كليا وتصبح هناك دولة واحدة. فهذه الدولة تدخل في وحدة عضوية في الكل بدون ان تفقد خصوصيتها(١١).

ولكن رفضنا للدعوى محللين من امثال دانيال بايس وبرنارد لويس واطهارنا حقل تعسفهم لاثبات ان الاسلام يتعارض ضرورة مع اي نظام دولي لا يعني بالضرورة اننا نوافق على الدعوى المعتادة من قبل مفكرين

من امثال حسن الترابي واسماعيل راجي الفاروقي وغيرهم ممن يقول بان الاسلام يلتزم بالضرورة السلام والنظام الدوليين(١٢). فهناك آراء معارضة من كتاب امثال ابو الاعلى المودودي وسيد قطب ممن يرفضون فكرة انسجام الاسلام مع كل دعوة للسلام والنظام الدوليين. فالاسلام حسب رأي هذين المفكرين هو في جوهره عقيدة ثورية لا تقبل استعباد الانسان لاخيه الانسان، وهو ثورة مستمرة ضد الظلم والباطل اى وجدا، وفي اي موقع من العالم. وبما ان مجرد اعلان التمسك بالعقيدة الاسلامية في حد ذاته يثير مخاوف اساطين الظلم ممن يترصدون به ويسارعون الى قمعه، فان رسالة الاسلام لا تكتمل الا بعد اجتثاث الظلم والباطل من على وجه الارض. ويرى الكاتبان ان الاسلام باعتباره عقيدة تحرير لابد ان يهاجم ويهزم انظمة الطغيان التي تستعبد الانسان أينما كانت. ولا يمكن للعقيدة الاسلامية ان تحصر نفسها في دولة او اقليم، إذ لا يعقل ان تكون رسالة الاسلام العالمية صحيحة في هذا الجانب من النهر او الجبل وباطلة على الجانب الآخر. ولا يحسن بالدولة الاسلامية ان تنتظر مهاجمة الاعداء لها ثم ترد باسم "حق الدفاع عن النفس"، بل عليها أن تهاجم أنظمة الظلم والقهر في كل مكان. ولا يخالف هذا تشديد الاسلام على انه "لا اكراه في الدين"، فالاسلام لا يقاتل أنظمة الظلم لفرض العقيدة الاسلامية عليها بل يحاربها لتحرير الانسان من القهر والظلم والاستعباد، ثم يترك الانسان بعد ذلك حرا ليختار العقيدة التي يشاء(١٣).

هذه الافكار لا تخلو من حق، فلا يسعنا الا ان نقبل كون الامبراطورية

الفارسية والامبراطورية الرومانية اللتين فتحهما المسلمون لم تكونا نموذجا للديمقراطية والليبرالية واحترام حقوق الانسان وحرية في العقيدة. والحروب الهجومية ضد مثل هاتين الدولتين لا تعتبر بالتالي تعديا على اي حقوق، اللهم الا حقوق الطغاة في استعباد رعاياهم كيف شاءوا. وهناك ما يشبه الاجماع اليوم بين الامم على ان هذا الحق ليس مما يجب احترامه، بل بالعكس، ان على الانسانية واجبا لا شبهة فيه بالا تسمح للنازية والفرقة العنصرية والابادة الجماعية كالتى حدثت في اوروبا النازية أو كمبوديا أو رواندا أو البوسنة بان تستنجد بحق الطغاة في احترام حرمة ممالكهم. ولكن الثابت ايضا ان دعوى المودودي وقطب بان كل نظام غير اسلامي يقوم على الظلم واستعباد الانسان لاختيه الانسان لا يسندها الواقع. فنحن نشهد اليوم قيام دول كثيرة قامت نظريا على الاقل على احترام الحريات وحقوق الانسان والمساواة بين البشر. وقد شكل هذا التطور تحديا جديدا للمسلمين حاول بعضهم التصدي له بأسلوب جديد في التفكير — ولعل أبرز المساهمات في هذا الصدد ما عبر عنه الشيخ راشد الغنوشي الزعيم الاسلامي الابرز في تونس الذي دعا الى اعادة النظر في نظرتنا للعالم على اساس الفكر الاسلامي التقليدي — ويستشهد الغنوشي على رأيه بتعريف الامام النووي لدار الاسلام بحسابها اي بلاد يتمتع فيها المسلمون بالحرية والامن ويستطيعون اقامة شعائرهم علنا بدون خوف من التعرض للأذى، ويستنتج من هذا التعريف ان الديمقراطيات الغربية الحديثة يمكن ان تدخل عمليا بحسب هذا الوصف في تصنيف ديار الاسلام. وهذا يعني ان يعرض

المسلمون نهائيا عن التفكير في ماصبة هذه الدول العداء وان ينصرفوا الى التعامل السلمي معها. وبما ان هذه البلاد مفتوحة للدعوة الاسلامية السلمية فان هذا يعني عمليا ان العصر الذي كان على المسلمين فيه ان يحاربوا من أجل الدفاع عن حقهم في أداء شعائهم وتبليغ الدعوة التي ائتمنهم الله تعالى عليها قد ولى الى الابد (١٤).

هذا التوجه ظل منذ فترة طويلة الافتراض الضمني الذي على اساسه تدير الدول الاسلامية سياستها الخارجية، والتي تقبل عموما بفكرة التعايش السلمي مع بقية دول العالم في اطار النظام الدولي المتفق عليه. ولكن هذا لا يبرر تأكيد ماجد خدوري بان الاسلام "قد تصالح الان تماما مع النظام الدولي الراهن ذي الاصول الغربية". (١٥) فمثل هذه الاحكام تعكس الآراء التي سادت في الفترة التي صدرت فيها، وهي فترة الستينات التي كان المعلقون فيها متلهفين على اعلان موت الاسلام السياسي، وهو حكم فيه "كثير من المبالغة"، كما قال مارك توين حين بلغه نعيه وهو حي يرزق.

وقد عاش من روج لهذه الاحكام ليرى خطأ حكمه، حيث لا يشك احد اليوم في اهمية دور الاسلام كعامل فاعل في تشكيل العلاقات الدولية في الحاضر والمستقبل. ولا يمكن لانهيار الشيوعية الا ان يعزز دور الاسلام باعتباره المنظومة الثقافية والسياسية الوحيدة في عالم اليوم المؤهلة للعب دور المعارضة للنظام الدولي السائد الذي يهيمن عليه الغرب وافكاره في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. وهذا بدوره وضع مسؤولية كبرى وثقيلة على عاتق الدول الاسلامية التي يتحتم عليها اولا ان تصلح من شأنها الداخلي

وترتب شؤون البيت قبل التطلع الى دور يتزعم الدعوة الى العدل والمسلواة على النطاق الدولي — ومن هنا فان العالم الاسلامي مطالب بالخضوع لفترة طويلة من التغيير داخليا قبل ان يصبح بوسعه الاضطلاع بدوره الطبيعي على الساحة الدولية.

هوامش الفصل الرابع

(1) هوبز Leviathan، ص ١٨٧ — ١٨٨.

(2) انظر كتاب Francis Fukuyama

The End of History and the Last Man, London, 1992

(3) انظر مقالة Sammel Hutingt

on في مجلة Foreign Affairs عدد صيف ١٩٩٣ بعنوان (A Clash of

Civilisations?)

(4) انظر

Niazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey,
Montreal, 1964

ص ٤٥١ — ٤٥٢).

انظر ايضا، برنارد لويس، المرجع السابق، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(5) انظر ارنست ماندل Ernest Mandel المصدر السابق.

(6) انظر كتاب سمير أمين

Samir Amin (et al.), Dynamics of Global Crisis, New
York, 1982

(7) انظر صحيفة المدينة، ١٧ فبراير ١٩٩٠ — انظر كتاب، فهمي هويدي "مواطنون لا ذميون".

(8) انظر كتاب جيمس بيسكاتوري
James Piscatori, Islam in a World of Nation-States,
Combridge, 1986.

ص ٤٢ — ٤٣. (الاقوال اعلاه منسوبة لبرنارد لويس ودانيال بايس).

(9) المصدر السابق، ص ٤٢.

(10) انظر الآيات ١٤ — ١٥ من سورة لقمان، والآيات ٢٣ — ٢٤ من سورة التوبة، والآيات ٧ — ٩ من سورة الممتحنة، والاية ٢٢ من سورة المجادلة.

(11) مجموعة رسائل البناء، ص ٧٨ وما بعدها، ص ١٠٢ وما بعدها.
انظر ورقة حسن الترابي "الصحة الاسلامية والدولة القطرية في الوطن العربي" والتي قدمت في مؤتمر في عمان في اكتوبر ١٩٨٧.

(12) انظر مقدمة اسماعيل راجي الفاروقي لكتاب عبد الحميد ابو سليمان
"The Islamic Theory of International Relations, Hendon, Virginia, 1987".

فيما يتعلق بأراء الترابي انظر الكتيب "علاقات السودان الدولية" الذي اصدرته الجبهة الاسلامية القومية، الخرطوم، ١٩٨٨.

(13) انظر المودودي وآخرين، "الجهاد في سبيل الله"، بيروت، ١٩٧٨،
وسيد قطب "معالم في الطريق"، ص ٥٥ وما بعدها.

(14) استمع الكاتب الى هذه الآراء من الشيخ الغنوشي شخصيا في لقاءات مباشرة.

(15) ماجد خلدوري في مقالته في كتاب

JH Proctor, Islam and International Relations, London,
1965

الفصل الخامس

الحل: مواجهة الواقع بلا أوهام (وبلا استسلام أيضا)

لقد واجهت الحقبة الحديثة المسلمين باوضاع وتحديات لم يسبق لها مثيل، نشأت بدورها نتاجا لاستجابات انسانية لاوضاع وتحديات سابقة. ويعاني المسلمون من صعوبات همة في الاستجابة لهذه الأوضاع، وهي صعوبات تعود جزئيا الى كون الاستجابات السابقة والاضاع التي خلقتها حصرت وضيقت الخيارات المتاحة من وجهة النظر الاسلامية. ولكن الذي ينبغي أن نتذكره ايضا هو أن الصعوبات التي واجهت المسلمين فيما يتعلق بتطبيق قيم الاسلام في المجال السياسي لم تنشأ في العصر الحديث، وانما تعود لقرون خلت. ما حدث في الحقبة الاخيرة هو ان التطورات المستجدة سلطت الضوء على بعض التوجهات في الفكر الاسلامي التقليدي، وتحديد التيارات الواقعية والبراغماتية التي مثلها مفكرون من امثال ابن خلدون، بينما أبرزت عيوب الفكر السائد التي سترها في الماضي قدرة الأمة الإسلامية على الاحتفاظ بموقعها الدولي المتميز بالرغم من القصور الفكري، والجمود الذي ران عليها.

الواقع وقوانينه

لعل أهم ما حققته التجربة الحديثة كونها اكدت لكل ذي شأن أهمية الالتفات الى الواقع الديني الذي يفترض ان تسري فيه القواعد الاخلاقية والقيم الدينية. فهذه القيم لا تطبق في فراغ، وانما تتفاعل مع الواقع الذي تستمد معناها منه. وهكذا انتبه المفكرون الواقعيون الى ان الاسلوب التقليدي في استخلاص القواعد من قواعد اخرى لا يكفي لمعالجة مشاكل الواقع. وهذا ينطبق خصوصا على الناحية السياسية حيث يتحتم التأمل في القوانين الواقعية (من اجتماعية وطبيعية) التي تتحكم في المجال الاجتماعي وتحكم كيفية تزييل قيم الاسلام على الواقع المعين. ولكن هناك خطرا كبيرا يهدد هذا المنحى "الواقعي" كما اسلفنا، وهو خطر اعتبار القوانين الاجتماعية قوانين ثابتة وابدية لا تتغير، وتناسي ان المجال الاجتماعي هو اساسا ميدان عمل الارادة الانسانية الحرة. فقد مال المنظرون وعلماء الاجتماع منذ ابن خلدون الى الوقوع في مغالطة مزدوجة. فهم من ناحية يعتبرون القوانين الاجتماعية قوى "الهية" تحكم الواقع ولا ينجو منها شيء أو أحد، ومن ناحية اخرى ينكرون اي دور للارادة الانسانية الحرة في تشكيل وتعديل هذه القوانين.

وتقود هذه المغالطة بالضرورة الى تناقضات ذاتية لا حصر لها. مثلا نجد ابن خلدون يتذبذب باستمرار بين اعتبار العصبية القوة المهيمنة التي تخضع لها كل المؤثرات الاخرى في المجال السياسي، وبين اعتبار الدين عاملا ضروريا لضمان فعالية العصبية في مواقع كثيرة، وخاصة في مجال انشاء الدول والامراطوريلت.

وبالمثل نجد هوبز الذي يرى أن المصلحة الفردية الانانية هي المؤثر الأسمى الذي لا يعلو عليه قانون في المجال الاجتماعي، وأن كل الخيارات البشرية مقيّدة بالضرورة بمنطقه، يقترح في نفس الوقت اصلاحات لتثبيت أوضاع الدولة تفترض وجود خيارات عدة، مما يناقض المقولة الأولى. وبالمثل فإن ماركس الذي بشر باكتشاف منظومة لا نهاية لها من "القوانين الحديدية" التي تحكم السلوك الاجتماعي الانساني كان يؤكد باستمرار على دور الارادة الانسانية الحرة، والتي يمثلها النضال "البطولي" للطبقة العاملة وحلفائها ممن انفصلوا عن طبقاتهم وانقلبوا عليها بدوافع يصعب اخضاعها لمنطق القوانين إياها. وهذا التناقض ليس عرضيا، وإنما يقع في لب النظرية. فبدون اخذ هذه العوامل المتعلقة بدور الارادة الحرة التي ترفض الخضوع للقوانين الاجتماعية في الاعتبار فإن هذه القوانين نفسها لا تؤدي وظيفتها كما هو "مفترض" فيها.

وكل هذه النظريات تفشل في النهاية لأنها تهمل حقائق أساسية تتعلق بطبيعة القوانين التي تصفها وتقلل من أهمية تأثير بعض عناصر الواقع (ومنهمها الارادة البشرية الحرة) على بعضها الآخر (القوانين الاجتماعية). ابن خلدون مثلاً اعتقد ان قدرة البشر على تجاوز عصبية النسب والعشيرة نحو رابطة انسانية جامعة ضعيفة ونادرة الحدوث الى درجة يمكن معها تجاهل تأثيرها في الواقع. وبالمثل نجد هوبز قلل من شأن مقدرة البشر على تجاوز مصالحهم الانانية الضيقة والتضحية بها في سبيل التعاون المثمر مع المجموع الاوسع. وقد اتمارت النظرية الماركسية ايضا بسبب فشلها في ان تأخذ في الاعتبار قدرة الانسان الخلاقة في المجالين التقني والاجتماعي، وابداعاته التي ابطلت تنبؤات ماركس

حول انهيار النظام الرأسمالي وذلك عبر تحويل الدولة الرأسمالية الى دولة الرفاه التي تقدم العون للبروليتاريا بدلا من تجويعها حتى تثور ثورتها الختامية. وقد ابطلت الابداعات التقنية ايضا نبوءة ماركس حول قانون "العائد المتناقص" لرأس المال والذي كان سيؤدي بزعمه في النهاية الى انهيار النظام الرأسمالي بسبب تناقص الربح وفائض القيمة. ذلك ان الابداعات التقنية الحديثة تجاوزت تصور ماركس التقليدي الذي يقيس فائض القيمة بمقياس العمل البشري الفردي، في حين ان التطورات التقنية ادخلت عوامل اضافية لم يحسبها ماركس. وفي كل هذا عبرة هامة للمسلمين، وهي ان البحث عن القوانين والقواعد التي تحكم الواقع الاجتماعي لا ينبغي ان تتحول الى وصفة للسلبية او للخضوع لهذه القوانين المزعومة بدلا من الخضوع لله وحده. فلا يمكن ان نوافق هيجل في قوله المشهورة: "كل ما هو واقع معقول" ثم نخلد للنوم. كما لا يمكننا ايضا ان نقبل بمقولة ماركس الذي ورث هذا الاخير وطمأننا بانه على الرغم من ان الواقع ليس من المعقولة في شيء، الا ان قوانين هذا الواقع هي التي ستتولى خلاصنا من هذا الواقع البغيض سواء اردنا ام لم نرد. بل بالعكس لا يسعنا الا الايمان بقدرة الانسان غير المحدودة على التطلع لافاق الكمال والجهاد لبلوغه.

لقد كان خطأ النظرية الاسلامية التقليدية انها افترضت ان كل البشر ملائكة وقديسون، فكان انهيارها محتما لدى اكتشاف ان الواقع خلاف ذلك. اما خطأ النظريات العلمية الحديثة فهو انها افترضت العكس: ان كل البشر وحوش تحكمهم انانيتهم ومصالحهم الخاصة. ومع ان تأسيس نظام سياسي على هذا

الافتراض الاخير له حظ اكبر من النجاح كما أسلفنا، لانه يشدد على الضوابط التي تمنع الاستبداد، الا ان الواقع يؤكد ان البشر ليسوا وحوشا مثلما انهم ليسوا ملائكة. فقد اثبت البشر في الماضي ويثبتون كل يوم قدرتهم على تحدي "القوانين" الاجتماعية، والسمو فوق الانانية الضيقة والروابط الارضية. وتلويخ الاسلام ابلغ حجة على هذه القابلية اللامحدودة للانسان على السمو والتفوق.

إن مواجهة الواقع هذا لا تعني الاستسلام له. فالواقع احيانا يأسرنا ويحد من مجال نظرنا، وإلا فكيف نفسير احتفال كتابات قدامى الاغريق بمؤسسة الدولة المدنية وتعتبرها المثل الأعلى، أم كيف نفسير تعصب هوبز للملكية المطلقة، أو مدح ابن خلدون للدوليات القبلية واعتبارها. النموذج الاوحد والأبدي لكل نظام حكم، أو الاشارة بالنماذج الديمقراطية الليبرالية في كتابات التعدديين؟ فالجتمعات التي نعيش فيها تفرض علينا تصوراتها ورؤيتها كما تفرض علينا الجاذبية الارضية الالتصاق بالتراب. ولكن حتى قبل اختراع الطائرة كان بإمكان الانسان ان يتطلع الى السماء فيرى الطيور تحلق فيها، فيستنتج من ذلك ان بإمكان بعض المخلوقات تحدي الجاذبية. وبالمثل فان بوسع المرء ان يتطلع الى الافق وراء محيطه ليتصور وجود امكانات اخرى. والمسلم مطلوب منه ان يتطلع وراء الافق وخلف الواقع، متخلنا من ايمانه وعقيدته جناحين يخلق بهما.

المسلم والحداثة والحديث عن الواقع فلا بد ان نؤكد اولا ان الواقع ليس شرا كله. بل بالعكس، فان بروز الدولة الحديثة والنظام الدولي الحديث لا يعادي في كل جوانبه القيم الاسلامية، ولعله قد خلق في بعض النواحي لأول مرة الظروف الموضوعية التي يمكن ان تتحول فيها هذه المثل الى واقع. من ذلك ان

الاتجاه المضطرد نحو توسيع وتعميق الصلات بين مختلف بقاع العالم يتوافق مع قيم الاسلام ورسائله العالمية التي اعلنت عن نفسها منذ ايام الاسلام الاولى وحالت دون تحقيقها الحواجز الجغرافية واللغوية وغيرها. وهنالك مفاهيم هي من صميم الدين الاسلامي مثل فكرة الاجماع ودوره في التشريع، اصبحت الظروف التي هيأتها ثورة الاتصالات العالمية اليوم اقرب لتحويلها الى واقع. ففي الماضي كان اجماع المسلمين هو فعليا اجماع قادهم في مدينة او اقليم معين، لان تباعد المسافات لا يسمح بالتشاور المباشر حول (القضايا) وقد لا يسمح بعض العلماء براء مخالفة لهم الا بعد سنوات من الاعلان عنها. ولكن مع بداية العصر الحديث أصبح من الممكن أخذ رأي المسلمين في مختلف الاقاليم حول الامور التي تمهمهم. فلم يعد بوسع كمال اتاتورك مثلا ان يزعم ان قرار الجمعية الوطنية في تركيا بالغاء الخلافة تعبير عن "إجماع" المسلمين. ومع ثورة الاتصالات الحديثة هيأت الظروف لتشاور واسع بين كافة طبقات المسلمين في كل أنحاء الدنيا حول اي قضية تم اهل الملة تمهيدا للوصول الى اجماع حقيقي حولها. وإضافة فقد أصبح الديني الأهم حول حرية إقامة الشعائر وتبليغ الدعوة لا يثير من الاستنكار ما كان يثره في الماضي. لقد كان أقصى مطلب تقدم به الرسول صلى الله عليه وسلم الى قومه عند بداية الدعوة الاسلامية هو السماح له بحرية الدعوة وعدم التعرض له ولأتباعه. ولكن زعماء قريش لم يكونوا من أنصار حرية التعبير، فحاربوا الرسول صلى الله عليه وسلم وأتباعه واخرجوهم من ديارهم ولم يقع استقرار حتى هزم هؤلاء وقامت دولة تحترم حرية العقيدة. واليوم فان التطورات التي شهدتها العالم باتجاه حرية التعبير وحرية التنقل

والتعايش السلمي عبر الحدود، بالإضافة الى استحداث مؤسسات التمثيل السياسي والبرلمانات ومجالس الشورى، كل هذه التطورات لا تعزز مفاهيم الاجماع والوحدة الاسلامية فقط، وانما ايضا تحقق مطلب الاسلام الاول في حرية الدعوة والحوار والاقتناع. فالمسلمون اليوم، خاصة في المجتمعات الديمقراطية يعيشون ظروفًا من الحريات ومن شمول واتساع الإطلاع على المعارف الإسلامية لعلها من أفضل ما عاشوه مقارنة بأي وقت مضى في تاريخ الاسلام.

من جهة اخرى فان نفس هذه التطورات اخذت تخلق الكثير من التوتر بين المسلمين وبينهم وبين الآخرين. ففكرة الحرية الفردية المطلقة التي لا تعترف بمسؤولية للفرد تجاه المجتمع او مسؤولية المجتمع تجاه خير الفرد الاخروي والديني هي فكرة غريبة على الاسلام. فمن المفترض في المجتمع المسلم ان يبتعد لتحقيق الخير والهداية ليس لكل افراده فحسب، ولكن للبشرية جمعاء. ومثل هذا المنظور يحتم على الامة ان تحد من حرية الفرد في ان يجلب على نفسه الهلاك في دينه بنفس القدر الذي تحرم به المجتمعات المعاصرة الانتحار. وفي المجال الدولي يجد المسلمون انفسهم في موقف المعارضة للغرب الذي يريد ان يشكل المجتمع الدولي على صورته، مما جعل هذا المجتمع الدولي ونظامه عبثًا ثقيلًا على المسلمين يحد من حرياتهم ويقهرهم. وتختلف اصناف القهر التي يواجهها المسلمون بحسب الظروف. فقد كان اسوأ مثال للطغيان الاعمي هو ما تعرض له مئات الآلاف من المسلمين في بلغاريا حين فرض عليهم النظام الشيوعي آنذاك في منتصف الثمانينات ليس فقط ان يتخلوا عن دينهم بل حتى

عن أسمائهم. ومن لم يقبل الانصياع لهذا العسف تعرض للسجن والقتل ونزع الممتلكات والتهجير الجماعي. وقبل ان تنهار يوغسلافيا الشيوعية ويتعرض المسلمون فيها لقمع لم يسبق له مثيل، كانت يوغسلافيا والدول الشيوعية الاخرى تحرم على المسلمين أداء شعائهم الدينية من صلاة وحج وحتى بعض الشعائر مثل الختان، بالإضافة إلى تحريم تعليم الأطفال شؤون دينهم. وحين يكون المسلمون اقوى قليلا بحيث يشكلون اغلبية في بلدهم ويصبح من المستحيل منعهم من اداء شعائهم فان ساحة الاقتتال تتحول الى المجال السياسي، حيث تشن ضدهم الحرب لمنعهم من الاستمتاع بحقوقهم السياسية او سلبهم اراضيهم، كما نرى رأينا في البوسنة وفلسطين وكشمير وطاجيكستان واذربيجان، وغيرها. اما اذا تجاوز المسلمون كل هذا ونجحوا في تحقيق استقلالهم وسيطرتهم على ارضهم فان الحرب تنتقل الى المجال الدولي، فتظهر الضغوط الاقتصادية والسياسية، كما رأينا ونرى في حال ايران والسودان وليبيا والعراق وغيرها من الدول. القاعدة إذن هي أن الخطوط الحمراء ترسم على الأرض عند آخر نقطة بلغتها حريات المسلمين. فكلما نجح هؤلاء في تكسير قيد معين، صنع الحداد لهم قيда آخر.

ولكن الدلائل تشير الآن إلى أن ذلك الطور من القمع البدائي في طريقه الى الزوال والانقراض. وحينما يقاوم المسلمون هذه النماذج من الطغيان فان المنطق الليبرالي العالمي السائد يكون في صفهم كما رأينا في البوسنة (وإن كان العالم العربي للأسف ما زال بمعزل عن هذا التيار، إذ أن الغرب "الليبرالي" يؤيد في ربه كل طاغية متعجرف، ويقاوم فيه كل نظام تشتم منه رائحة

الديمقراطية). ولكن المعركة الحقيقية للسيطرة على العالم لم تبدأ بعد، وهي معركة ستقع المنازلة فيها في الميادين الفكرية والاخلاقية. ولكي يحقق الاسلام موقعه المميز في المجتمع الدولي فلن يكفي ان يحقق المسلمون الاستقلال والقوة، ولكن ايضا لا بد من القوة المعنوية. ولن يكفي في المستقبل ان يكون للمسلمين ثروات هائلة وترسانة كبيرة من الاسلحة حتى يسمع العالم صوته، بل لا بد من حجج قوية ايضا تدعم مواقفهم. والتحدي الذي يواجهه المسلمون هو التوفيق بين التزام التعايش السلمي في المجال الدولي وبين التمسك بقيم العدل وبرسالة الاسلام العالمية.

والنظام الدولي اليوم يقوم على اسس قوية من الظلم، بدءا من الانظمة العنصرية والظالمة كما في اسرائيل وغيرها، وانتهاء بالتوزيع الظالم للثروة في العالم. وليس على المسلمين فقط أن يقرروا العالم بأن مثل هذا الظلم لا يستقيم مع التعايش السلمي، خاصة وانه يقوم على القهر ولا يبرره خلق ولا قيم، ولكن عليهم ايضا ان يفعلوا ذلك من منطلق منظورهم هم. فالاسلام لا يؤيد حق الفلسطينيين او السود في امريكا او جنوب افريقيا لأن الاعلام الدولي وضع هذه القضايا في الواجهة. والمسلمون لا يسعهم فقط ان ينادوا باعادة توزيع الثروة لدعم استقرار النظام الدولي الظالم الحالي وتحميل وجهه، خاصة وان مثل هذه الدعوة قد تكون فخا، إذ أن المسلمين هم من بين غالبية سكان العالم الفقراء، ولهم مصلحة في اعادة التوزيع هذه، مما يجعل هذه الدعوة منهم اشبه بالسعي الى مصلحة عاجلة. ولا يمكن للمرء ان يكون شحاذا على ابواب الغرب وشهيدا عليه في نفس الوقت.

وإذا كان للمسلمين ان يضطلعوا بدورهم الرائد باعتبارهم "شهداء على الناس"، فلا بد من اعادة نظر جذرية في الامور، وبداية ذلك تجاوز المصلحة الذاتية الضيقة باتجاه المسؤولية الدولية. والمفتاح لهذا هو تقليل الاتكال على الغرب، ليس بتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر الدخول في سباق الاستهلاك/الانتاج المحموم، وانما بالزهد في ما في ايدي الآخرين من سلع استهلاكية اصبحت قيودا تكبل الايدي والاعناق وتشدها الى "السوق" الدولي بأغلال وسلاسل في الأعناق والقلوب. فهناك الكثير مما يسع البشرية ان تنجزه خارج اسار جنون الاستهلاك الذي ساد عالم اليوم، والذي أصبح المسلمون فيه أسرى الغرب والدول الصناعية الاخرى تحديدا لانهم، مثل خصومهم، قد طوروا نموا لا يشبع للكماليات والبذخ. ولعله أحرى بالمسلمين اليوم في عالمنا هذا المهتد بالكوارث البيئية ونضوب الموارد الطبيعية أن يكونوا القدوة في الزهد في عالم كل من فيه يطلب المزيد والمزيد. وهذا فقط يمكنهم ان يطرحوا بديلا حقيقيا عن الدولة القومية، تلك المؤسسة القائمة على الأثرة والانانية، والتي تفترض أيضا في مواطنيها الافراد الاثرة والانانية وقلة الكثرات بالآخرين.

هنالك ناحية اخرى ابرزت اتكال المسلمين على الصيغة الحالية للمجتمع الدولي. فقد نشأت الحركات الاسلامية الحديثة في ظروف تميزت بتدهور المكانة الدولية للمسلمين بحيث مال اقطاب الاسلاميين الى الاحتجاج بالاسلام كوسيلة لرفع مكانة المسلمين دوليا، وتسويق دعوة الإسلام باعتباره العقيدة الامثل التي تعد الناس برفع مستواهم المعيشي وتحقيق آمالهم الدنيوية. وهذا التوجه شوه عرضه هذه الحركات للإسلام ورسالته، وفتح الباب للخصوم للنيل

من الحجج التي تسعى لتقدم الاسلام باعتباره حلا لمشاكل الامة الدينوية، إذ بوسع هؤلاء الخصوم الاشارة الى نظم اخرى تحقق هذه الغايات بطرق اقصر وارخص. وقد حاول بعض الكتاب والمفكرين تصحيح مسار النقاش بالتركيز على قيم الاسلام بدلا من فوائده المزعومة. وقد كان من أبرز هؤلاء ابو الاعلى المودودي، وسيد قطب. ولكن هذين المفكرين استخدما اسلوبا استعلائيا لا يتناسب مع مواقعهم كقادة لحركات صغيرة مهمشة في المجتمع. وعليه لا بد من اعادة صياغة وتشكيل هذه الافكار بما يتوافق مع قيم الاسلام ودور المسلمين والامة الاسلامية كضمير للانسانية وشاهد عليها.

اعادة صياغة التراث الاسلامي

لقد سال حبر كثير في النقاش حول اعادة تعريف وصياغة التراث الفكري والاجتماعي الاسلامي. وقد كانت النظرية السياسية التقليدية غرضاً لأكثر الناقدين المحدثين الذين وصفوا نظرية الخلافة بأنها مثالية في بعض نواحيها ومشوشة ومتناقضة في نواحيها الاخرى مما يجعلها عملياً بلا قيمة فيما يتعلق بالتطبيق العملي في العصر الحديث. ومع ان هذا النقد لا يخلو من صحة، الا اننا يجب ان ننسى ان هذه النظرية مستمدة من تجربة الامة الواقعية ولا تمثل فقط التطلعات المثالية للمنظرين، وانما تعكس ايضا احكاما متأنية على التجربة التاريخية للامة. فقد عبرت هذه النظرية عن بروز اجماع بين المنظرين على اعتبار فترة معينة من هذا التاريخ اصدق تعبير عن قيم الامة ونموذجاً يحتذى، وجرى التعبير عن هذا الإجماع باطلاق تسمية "الخلافة الراشدة" على هذه الفترة

التي أصبحت عند كل المسلمين رمزا للسمو والاقتراب من المثال الاعلى، تستلهم مثلها الاجيال اللاحقة التي تطمح الى احياء نموذجها الرائد. ومع كل نجاح يتحقق في الاقتراب من ذلك النموذج، كما حدث على ايام الخليفة الاموي عمر بن عبد العزيز (المتوفى عام ١٠١هـ/ ٧٢٠م) والخليفة العباسي الظاهر بامر الله (المتوفى عام ٦٢٣هـ/ ٣٢٥م) كان الامل ينتعش في تجاوز الواقع والمثال رغم كل العقبات والعوائق.

ولكي نفهم طبيعة المعضلة التي تواجه المسلمين اليوم لا بد من الاجابة على سؤالين محوريين اولهما: لماذا تعذر استمرار نموذج الخلافة الراشدة ولماذا عجز المسلمون طوال هذه السنين عن استعادته بعدما انهيار؟ وثانيهما: في اي ناحية اخطأ مفكرو المسلمين في فهم وتفسير ملامح ذلك النموذج؟

وهناك ترابط وثيق بين السؤالين والاجابة عليهما، إذ أن الفحص الدقيق يكشف ان فشل النظرية التقليدية في فهم النموذج وتفسيره التفسير الصحيح كان السبب الاساسي في ترك ذلك النموذج ينهار والتفسير للعجز عن استعادته. فقد صور المنظرون التقليديون نموذج الخلافة الراشدة، على انه نموذج يتحتم على الامة ان تطارده حتى تنقطع انفاسها دون ان تدركه أبدا، وفي نفس الوقت فان هؤلاء المنظرين استصحبوا في تحليلهم مجموعتين متناقضتين من الافتراضات: فمن جهة كانوا يعتقدون مخلصين ان هذه الدنيا في فساد وتدهور أبدي، ولن يظهر فيها قط أمثال ابي بكر وعمر وعلي، فضلا عن خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام. ولكنهم في نفس الوقت ظلوا يسهبون في توصيف وظيفي للخليفة المرتقب، ويسبغون عليه صفات لا تكون الا لقديس او نبي.

وقد خلق هذا تناقضا بين الواقع والمثال أدى بالضرورة الى نظرات مثل نظرة ابن خلدون تميزت بالتشاؤم والكفر بالمثل. هذه النظرة التشاؤمية عبر عنها ايضا توماس هوبز الذي لم ير في البشر الا وحوشا تحكمها الاثرة والانانية ولا يمكن الزامهم السلام والعدل الا بقوة قاهرة تسومهم الخسف وتؤدهم بالقوة. أما اذا واجهت هؤلاء المفكرين امثلة (على غرار نموذج الخلافة الراشدة او ديمقراطية اثينا) تخالف مزاعمهم، سارعوا بالاحتجاج بأن هذه فلتات ومعجزات تؤكد القاعدة العامة ولا تبطلها.

ولعل من حسن الحظ ان التجربة المعاصرة دحضت بالبرهان هذه المعتقدات وامثالها حين أنتت أن من الممكن في هذا العالم الموغل في الفساد والانحطاط ان تقوم حكومات على قدر معقول من العدالة والاستقامة. والمفارقة هي ان التوصل الى هذه النتيجة لم يصبح ممكنا الا بعد تعميم افتراضات هوبز حول نزعة الشر عند البشر لتشمل الحكام ايضا (اليسوا بشرا هم ايضا؟). فمع الافتراض القائل بأن لدى الحكومات نزعة طبيعية نحو الطغيان، صار من الممكن تقييد حريات الحكومة بحيث لا يجد الحكام مجالا للاستبداد. وقد اثبتت هذه الترتيبات نجاحا لا يستهان به في ضبط الامور. مثلا نجد انه بالرغم من الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون كانت لديه نزعة استبدادية لعلها لا تختلف كثيرا عن نزعة دكتاتور روسيا الشهير جوزيف ستالين، فان نيكسون حرم من ممارسة طغيان مثل الذي تمتع به ستالين بسبب القيود التي يفرضها النظام الامريكي على سلطة الرئيس، وبالاخص بسبب دور السلطات الاخرى المستقلة مثل القضاء والسلطة التشريعية، وأهم من ذلك كله، الاعلام.

ولهذا كان اول واكبر اخطاء النظرية السياسية التقليدية في الاسلام اصرارها على تفسير نموذج الخلافة الراشدة باعتباره الدليل على ان الحكم يجب ان يكونوا اشبه بالقديسين وان القوانين والنظم التي تحكم تصرفاتهم يجب ان تصمم لتلائم مثل هؤلاء الاولياء والقديسين. والخطأ في هذا هو ان القديسين لا يحتاجون الى قواعد تحكمهم في المقام الاول. وقد استخلص المنظرون الاسلاميون احكامهم حول الخلافة استنتاجا من ممارسة خلفاء كانوا يتصرفون في غياب اي قواعد مسبقة وكانت ميزتهم اهم احسنوا التصرف بالرغم من غياب النظم والقواعد. بل ان بعض هؤلاء من امثال الخليفة الاموي عمر بن عبد العزيز تصرفوا بشجاعة وعدل وفضيلة بالرغم من القواعد والاعراف والضغوط التي كانت تشجع الفساد، وليس بسبب قواعد تشجع الفضيلة والعدل. ولكن هذا وضع غير طبيعي لأن غالبية البشر ليسوا من هذا النموذج، مما انشأ الحاجة لوضع القواعد والضوابط التي تقيد هذه الاكثرية التي تفتقر الى التقيد والقواعد الهادية الى الصواب. وقد اصبحت النظرية الاسلامية التقليدية باهمالها هذه الحقائق الواضحة غير ذات نفع للمجتمعات التي يندر فيها القديسون، هذا فضلا عن ان القديسين كما اسلفنا يهدون ولا يُهدون. وهذا يعني ان هذه النظرية تقصر عن هداية الخلق إلى الصواب في الظروف التي تكون فيها الحاجة إلى النظم والقواعد ملحة (أي في حال البشر الخطائين فاقد العصمة)، بينما ليست هناك حاجة للناس بها حيث تزعم انها ذات موضوع (أي حين يكون الحكم من أهل الولاية والعصمة كما تستصحب هي دوما).

الخلل البارز الثاني في النظرية التقليدية، إنما سعت لتفسير تصرفات واعمال الخلفاء الراشدين في عزلة عن المحيط والظروف التي كانت قرارات هؤلاء الخلفاء تتخذ فيها. وهذا يفسر مثلاً فشل هذه النظرية في تبرير الاختلاف بين الاوضاع المستقرة في خلافة عمر والاضطراب والشقاق الذي ميز خلافة كل من عثمان وعلي، مع ان كل هؤلاء من الخلفاء الراشدين بحسب النظرية. ومرجع هذا هو عدم النظر جدياً إلى الطريقة التي تصرف بها الامّة ككل والظروف التي حكمت الاوضاع، وكون الامّة بكاملها كانت شريكا في القرار ولم تكن فقط جماعة من المتفرجين على اعمال خليفة فرد. فآلية اتخاذ القرار في دولة الخلافة الراشدة لم تكن بهذه البساطة، بل كانت عملية معقدة تحكمها مشاورات مطولة مع القادة المدنيين والعسكريين وأهل الرأي، ويشكل المسجد النبوي في المدينة الذي يشهده كل المسلمين رجالاً ونساء خمس مرات يومياً الاطار العام الذي تعلن فيه هذه القرارات ويحق لكل من شاء ان يعترض عليها. فلو ان النظرية اخذت هذه التفاصيل الدقيقة والهامة في الاعتبار لامكن تحديد كل المتغيرات والعوامل التي جعلت الحكم الراشد ممكناً، ولامكن بالتالي إعادة تكرار هذه التجربة مع اختلاف الظروف.

مثلاً كان بوسع هؤلاء المنظرين الاشارة الى حقائق هامة ميزت مجتمع الخلافة الراشدة واثرت في نظام حكمه بخلاف شخصية الحاكم. من ذلك التجانس الواضح داخل المجتمع الاسلامي الاول والعلاقات الحميمة المتميزة بالثقة بين ابرز رموزه، والذين كانوا في الغالب يقطنون المدينة ويلتقون للتشاور باستمرار. ومن ذلك ما ذكرنا من مكانة المسجد النبوي. كل هذه العوامل

جعلت السلف الاول لا يهتمون كثيرا ببناء هياكل رسمية لاتخاذ القرار، حتى عندما ابرز مخوف الشقاق (ووقوعه لاحقا) ضرورة مثل هذه الهياكل. وحتى حينما بدأ الاتجاه يبرز نحو اقامة مثل هذه الهياكل فانها كانت هياكل بدائية لم تتخذ صفة الدوام. على سبيل المثال نجد استخلاف عمر من قبل ابي بكر لم يتخذ شكل القاعدة التي تحدد طريقة اختيار الخليفة في عهد سلفه عبر آلية تشاور معينة. بل ان استخلاف عمر كان في واقع الامر تحصيل حاصل، لأن شخصية عمر القيادية كانت بارزة حتى في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان عمر هو الذي حسم الخلاف حول استخلاف ابي بكر. وعليه لم يسجل التاريخ اي اعتراض جدي على ترشيحه. وبالمثل فان استخلاف عمر للستة الذين رشحهم لم يشكل سابقة تعيين "مجلس" دائم يحسم الخلاف حول الزعامة، ولا تحديد طريقة تعيين ذلك المجلس، وقد كان قرار عمر ايضا "تحصيل حاصل" الي حد كبير، لم يزد على ان سمى أبرز المرشحين الذين كانت تؤهلهم اوضاعهم وصفاتهم القيادية للمنصب.

هذه الآليات قصرت بالتالي في حسم الخلاف حين ظهرت حاجة حقيقية الى ذلك الحسم، كما اصبح الحال حينما اصبحت الدولة مترامية الاطراف وتعركت الاتصالات بين اقاليمها، وتزامن ذلك مع غياب الشخصيات الكاريزمية القادرة على جمع الناس حولها. كل هذا يشير الى ضرورة اعادة مراجعة النظرية، اولا من ناحية وصفها لحقيقة وطبيعة الترتيبات العامة التي حكمت الخلافة الراشدة، وثانيا من ناحية استحداث نظم وقواعد ومؤسسات

لا تعتمد على الأشخاص فقط، وإنما تستمد قوتها وثباتها من تجسيد قيم المجتمع
وضغط توازن القوى فيه ومراعاة ظروفه وحاجاته.

الفصل السادس

ما بعد الدولة الإسلامية:

الحرية والحرية فقط يجب ان تكون اساس البعث الاسلامي

لقد ضاعفت التعقيدات التي خلقتها الحداثة في حياة المجتمعات الإنسانية الحديثة عامة والمجتمعات المسلمة خاصة من اضرار سوء الفهم الذي صاحب تحليل المسلمين لتجربة الخلافة الراشدة وزاد من تأكيد الحاجة الى مراجعة شاملة للنظرية التقليدية وكل التراث الفكري الاسلامي عامة، وهي حقيقة أدركتها أجيال المصلحين من المسلمين منذ القرن الماضي، وسعوا للتصدي لهذه المهمة. وقد تبع هذا ظهور مدارس فكرية إصلاحية تركزت حول عدد من الأقطاب من أمثال السيد جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده ومحمد رشيد رضا والعلامة محمد اقبال في الهند وغيرهم. وقد عزز بروز هؤلاء دور الافراد وافذاذ القادة في مسيرة الاصلاح الحديث، وهو دور تعزز باختيار الخلافة وتفكك المؤسسات الاسلامية التقليدية. ولا يعني هذا ان دور الافراد في الحركات الإصلاحية في التاريخ كان عرضياً، بل بالعكس، فإن عدم خضوع آليات التشريع الاسلامي لضغوط المؤسسات الرسمية جعل دور العلماء المبرزين حاسماً في صياغة الفقه الاسلامي، حتى أن المذاهب الكبرى في الاسلام

تنسب اليوم إلى مؤسسيها الافراد. ولكن الحركات الاسلامية الحديثة التي برزت بعد سقوط الخلافة اختلفت عن مدارس الفقه القديمة، وعن الحركات المهدية-الإصلاحية في سعيها المنهجي نحو خلق المؤسسات الرسمية التي تتولى وتقود مسيرة الإصلاح. فقد سعت هذه الحركات إلى إعادة صياغة الفقه الاسلامي وتأسيس سلطة جديدة على هذا الأساس كعلاج لانحيار المؤسسات التقليدية والفكر الذي قامت عليه تلك المؤسسات.

ولكن قيام الحركات الإصلاحية الحديثة سلط الضوء على لبس آخر في الفهم التقليدي لبعض الوظائف الدينية. فقد عرف الفكر التقليدي الوظائف والواجبات العامة (مثل إقامة الدولة وحماية العقيدة) بأنها من "فروض الكفاية". وفرض الكفاية في الفقه الاسلامي يختلف عن فرض العين في أن الأخير يجب على كل فرد بعينه بغض النظر عن سلوك بقية الافراد، بينما يعرف الفقه فرض الكفاية بأنه الواجب الذي اذا قام به البعض سقط عن الباقيين. فالصيام والصلاة مثلاً تجبان على المسلم سواء أصلى غيره وصام أم لا. وعليه تعتبر الصلاة والصيام فرضاً عين. أما بعض الواجبات الأخرى مثل صلاة الجنازة فيكفي أن تقوم بها أي مجموعة من المسلمين حتى يسقط الحرج عن الباقيين. ولكن اذا لم يتطوع احد بالتصدي لفرض الكفاية فان كل المسلمين يكونون آثمين — وهذا يعني ان الأجر والثواب في أداء فرض الكفاية يكون لمن قام به، بينما الاثم في تركه يعم كل المسلمين.

ولكن عرض المسألة بهذه الطريقة يسيء فهم طبيعة هذه الوظائف الجماعية، لانه يصور الامر كما لو ان هذه الوظائف الجماعية ليست من شأن الافراد ولا

الامة ككل الا اذا اهملت، لان الأمة لا تأثم جميعا الا اذا اهملت هذه الواجبات تماما، ولكنها تنجو من الإثم إذا تولى شأنها أيا كان. وقد نتج عن هذا موقف سلمي عام تجاه الواجبات الجماعية، إذ ظل غاب أهل ملة الإسلام لا يرون أنها من شأنهم. وبهذا الفهم ظل المسلمون حتى الآن يعتقدون ان واجب اقامة الدولة الاسلامية ليس من شأن افراد المسلمين ولا حتى من شأن الامة ككل، بل هو مهمة أهل الحل والعقد، اي اهل السلطة. (وتعريف اهل الحل والعقد في حد ذاته يطرح اشكالا كبيرا، لانه تعريف دائري، او دوري كما يقول فلاسفة المسلمين، فالتعريف التقليدي الذي تطوعت به النظرية الاسلامية المتوارثة يخبرنا ان أهل الحل والعقد هم أهل الشوكة ومن بيدهم الامر، دون ان يحدد كيف وصل اليهم هذا الامر ولا بأي معايير- فكأن هذه النظرية تقول إن السلطة في الاسلام هي لأهل السلطة، وياله من تنوير، نور الله على هؤلاء) وبما أن فئات كثيرة تصدت عبر التاريخ للاضطلاع بمهمة "أهل الحل والعقد" هذه، فان جمهور المسلمين نام على الحرير مطمئنا في سلبية كاملة الى حق هؤلاء المتصدين للمهمة العامة من ممالك وقطاع وطرق وغيرهم في تسيير أمور الامة.

ولكن سقوط الخلافة المدوي في مطلع هذا القرن أيقظ كل المسلمين من سباتهم، فهبوا فزعين حين أدركوا انهم كلهم اصبحوا فجأة آثمين بسبب عدم وجود طاغية او مملوك او قائد عسكري يدعى الخلافة! وكان هذا منطلق نشأة الحركات الاسلامية الحديثة التي رأت ان تضطلع بدور ضمير الامة الغائب. فالاسلاميون المحدثون في هذا متطوعون هبوا لحمل الراية التي تركها الجميع ملقاة على قارعة الطريق. ولكن هذا الوضع أظهر حقيقة اللبس الذي كنا

نعيشه أحقابا. فهل كان مقبولا ان تترك فروض الكفاية، او الواجبات الجماعية هكذا لكل من هب ودب يتصدى لها بدون اي مساهمة من بقية الامة؟ فهل لو أدى صلاة الجنازة شخص لا يعرف قراءة الفاتحة تكون الامة نجت من الاثم؟ إن الفهم التقليدي لفروض الكفاية قاصر بلا شك، اذ لا يصح اعتبار هذه الواجبات مهامها هامشية يعفى منها الجميع اذا قام بها أيا كان. فهذه قراءة خاطئة للواجبات الجماعية تتركها يتيمة لقيطة يتصدى لها كل من شاء بينما يحول الجميع ابصارهم الى الناحية الاخرى. ذلك ان هذه الواجبات هي بالعكس من صميم مهام الامة، بل هي أعلى مهامها وأجلها، مما يعني وجوب النظر اليها نظرة جديدة تجعل من واجب كل فرد في الامة التي يسهر عليها ولا يرتاح حتى يتأكد من انها أوكلت الى شخص مؤهل يقوم بها خير قيام. وبدلا من ان يجلس الجميع في سلبية في انتظار ان تؤدي هذه الواجبات نفسها بنفسها، لابد ان تدرك ان الامة لا تأثم فقط بعد ظهور اهمال الواجب الجماعي، بل ان الاثم يقع من البداية اذا لم يتأكد الجميع من توفير كل ما يلزم لاداء الفرض. وهذا يعني ان نغير حتى مصطلحنا، فنعيد تسمية فرض الكفاية بان نطلق عليه تعبير "الفرض الجماعي" فهذه تسمية أقرب الى الصواب، وأدعى إلى استنفار الهمم للتصدي لهذه الواجبات الكبرى.

وقد هيأت الظروف الموضوعية المعاصرة كما أسلفنا الظروف لهذه الرؤية الجديدة ولتطبيق مقتضاها في الواقع. فقد أظهرت الممارسة الدستورية المستحدثة امكانية بناء وتسيير مؤسسات تسهر على أداء الواجبات الجماعية ولا تتركها عالقة في الهواء. هذه الظروف أيضا أعطت المزيد من النفوذ للفرد

العادي خلافا لما كان عليه الحال في الماضي حين كان الأمر بيد النبلاء والامراء وغيرهم من "أهل الحل والعقد". وقد سهلت التطورات الحديثة في مجالات الاتصال والمعرفة والتمثيل السياسي لمجموعات كثيرة ان يكون لها صوت مسموع في تسيير الامور في كافة المجالات. وهذا بدوره زاد من مسؤولية كل فرد تجاه ما يحدث ما دامت كل مساهمة فردية اصبحت ذات قيمة. وفي الاسلام كما في شؤون الايمان عامة، فان المسؤولية الفردية هي مفتاح النظام بأكمله. فإله سبحانه وتعالى لا يحاسب الناس يوم القيامة جماعات وإنما يحاسب كل فرد لوحده. ومن هذا المنظور فان التطورات الحديثة التي زادت من فاعلية الفرد ينبغي ان تعتبر ايضا تطورا ايجابيا يتيح للمؤمن أن يضطلع بواجباته الدينية بصورة أفضل، وتؤكد بالتالي مسؤولية كل مسلم في تصحيح اوضاع الامة الاشمل.

وهناك خلل هام آخر في الصحوه الاسلاميه الحديثه، يتمثل في توجيهها المستمر الى الخارج. فقد أسلفنا الحديث عن دور التوجه الخارجي في دعم الانحراف الكبير الذي وقع فيما يتعلق بإدارة شؤون الامة بعد ائمه الخلفاء الراشدة وإعانة المسلمين على احتماله. لقد سكت أكثر المسلمين على مظالم الأمويين والعباسيين لأن الدولة الإسلامية في عهد أولئك كانت تشع كالنور في الظلام العالمي المحيط بها، وكانت تتوسع كل يوم على حساب ملة الكفر. وكانت هذه الدولة قادرة على حماية الامة والممانعة عن حوزة الاسلام ضد الكفار والبرابرة من كل امة، كما ان نجاحها المضطرد اغدق الثروات والمنافع على الجميع. ولكن ما أن أخذت النار في قلب هذا النظام تحب حتى نشأ نوعان

من رد الفعل يناقض احدهما الآخر. فمن جهة اخذت الثقة في النظام الداخلي تنهار، ومن جهة اخرى مال المصلحون الى دعم النظم القائمة برغم فسادها لانهم رأوا فيها خط الدفاع الاخير عن بقاء الامة. وفي نفس الوقت جذب هؤلاء المصلحون التحالف مع غير المسلمين من سكان ديار الاسلام لخلق جبهة موحدة ضد الاجنبي. وهكذا نجد مصلحين مثل الافغاني ممن احنقهم فساد وضعف قادة الدول الاسلامية يؤيدون مع ذلك حكام مصر وايران والسلطان العثماني ويفضلون هؤلاء على كل بديل اجنبي.

وقد عضدت التجربة الاستعمارية والصراع ضد الصهيونية من هذا الاتجاه. وهكذا نجد نشطاء الاسلاميين يؤيدون بقوة الانظمة المستبدة في العالم العربي وباكستان وغيرها، ما دامت هذه الانظمة تتخذ خطا متشددا من اعداء الاسلام في اسرائيل والهند وغيرها، بالرغم من ان هذا الدعم كثيرا ما ولد اثرا عكسيا. وقد كان من نتيجة هذا التناقض ان العالم الاسلامي يشتمل اليوم على اسوأ انواع الانظمة في العالم دون ان يحقق نصرا يذكر على أعدائه. وهناك تلازم بين الكارثتين، إذ أن الأنظمة الفاسدة المستبدة لا تفشل فقط في مواجهة الاعداء، بل انما، بسبب فقدانها للدعم الشعبي داخليا، تضطر للاعتماد على هؤلاء الاعداء انفسهم للبقاء في الحكم. وفي نفس الوقت فان فظاعات هذه الأنظمة وسجلها المخجل في مجال حقوق الانسان واحترام كرامته سجل نصرا لاعداء الامة في المجال الاخلاقي، اذ انه جعل هؤلاء مزهوين بما لهم من فضل على المسلمين الذين لا يسعهم الا الخجل مما هم فيه من اوضاع لا تشرف احدا.

وهناك اكثر من سبب لمحنة المسلمين المعاصرين الذين تأخروا عن بلوغ المثال الذي هداه اليهم دينهم وقصروا في نفس الوقت عن بلوغ ما بلغه غيرهم من رقي. وأول هذه الاسباب روح المساومة التي خلقتها القرون الماضية وعاشت، بل وازدهرت في الفكر الاسلامي الحديث الذي اصبح يبحث باستمرار عن انصاف الحلول والتلفيق التوفيقية. واليوم نجد الاسلاميين ينقسمون الى فئات متشاكسة تؤيد كل منها نظاما دكتاتوريا يخالف الآخر. فهناك اسلاميون يؤيدون الاستبداد الايراني، واخرون يفضلون الاستبداد السعودي او السوداني، بل وحتى العراقي! ويفيب عن الساحة تماما اولئك الذين يصرحون بادانة الاستبداد ان كان مصدره.

ثاني هذه الاسباب هو ان ناشطي الاسلاميين اعطوا الاسبقية لقتال الاعداء الاجانب وضخوا في سبيل ذلك بالاصلاحات الداخلية الضرورية. وقد أدى ذلك الى تحمل والسكوت عن كل فساد وطغيان وعجز وفشل وسوء ادارة باسم الحرب ضد هذا العدو او ذاك. وهكذا ترك العدو الباطن، وهو الخطيئة الاصلية التي تولدت عنها كل الشرور الاخرى، ترك هذا العدو في امان في انتظار ذلك النصر-السراب ضد الاعداء الخارجيين الذين ظلوا يتزايدون يوما بعد يوم. وقد كان ابلغ النماذج لهذا الوضع الثورات الاسلامية في ايران والسودان، والتي اوشكت ان تجهض بسبب اهمال التحديات الداخلية والانشغال بمقارعة الاعداء الخارجيين الحقيقيين والمتوهمين.

الشمولية ومفهوم الامة الاسلامية

لعل أكبر عقبة تواجه الصوحة الاسلامية اليوم تتمثل في تبني الحركات الاسلامية للمفهوم الحديث للدولة باعتبارها مؤسسة للهيمنة وضبط الحريات بدون الالتفات للمبادئ الاخلاقية الفردية التي يستند اليها مفهوم الدولة الحديثة. كل هذا جعل من الاسلاميين المحدثين اشبه بالفاشيين في اصرارهم على جرحرة الامة رغما عن انفها الى جنتهم الموعودة، خلافا للمفهوم الاصلي للامة ودورها. فالامة الاسلامية توحدت اصلا حول العقيدة والتكافل، ولم يلعب قهر الدولة الا دورا ثانويا في هذا التوحيد والمحافظة عليه. ولكن كثيرا من الاسلاميين المحدثين يصرون على الظهور كما لو انهم يبحثون عن السلطة اولا والعقيدة ثانيا.

ولعل الحل لهذه المعضلة يتمثل في استلهاهم المبادئ التي نادى بها الشيخ راشد الغنوشي والدكتور فتحي عثمان وغيرهم من الاسلاميين الذين رأوا أن الحرية والديمقراطية يجب أن تكونا الأساس الذي يقوم عليه البناء السياسي للامة. إن أزمة المجتمعات الاسلامية المعاصرة تتركز، خلافا لاطروحات اكثر الاسلاميين في فقدان الحرية حتى تصبح مسلمة أو كافرة، أو حتى مجرد مجتمعات انسانية تستحق الاسم. وفي الماضي نجد أن مخاوف مفكري الاسلام تركزت حول مخاطر الحرية وانها قد تغري المسلمين بالانحراف عن الاسلام وقيمه. ويعبر هذا عن النظرة التشاؤمية العميقة التي ميزت أكثر مدارس الفكر الاسلامي التقليدي، وهي مدارس لا تثق في الأمة وتريد ان يقام عليها اوصياء الى أبد الآبدين.

وهذه النظرة فوق انما تخلق اشكالية اخلاقية وعملية (من هم هؤلاء الاوصياء؟ اليسوا هم من البشر الخطائين ايضا؟) فانها اثبتت خطأها دوماً، لان الامة الحرة هي التي انقذت ديار الاسلام مرارا من الخطر وليس العكس. ولكن هذه النظرة للاسف قادت العلماء باستمرار الى الميل الى دعم الطغاة ذوي الرائحة الاسلامية خوفاً من "فوضى" مزعومة ومستقبل غير مضمون. وقد ورث المسلمون المحدثون هذه النظرة التي تتميز بانعدام الثقة في الارادة الشعبية الحرة واتهامها مسبقاً بالميل نحو الانحراف. ولهذا كان هؤلاء دائماً يتطلعون الى "مستبد عادل" يأطر الامة على الحق اطراً، ويسوقها بالسياط الى السراط المستقيم. وللأسف فان هؤلاء لم يقتنعوا حتى الآن، على الرغم من معاناتهم خيبة الامل بعد خيبة الأمل، بأن الاستبداد هو اصل الفساد والانحراف لا علاجه. وهل هناك دليل على هذه الحقيقة الساطعة أكثر من حاضـر العالم الاسلامي الذي تستخدم فيه السلطات الاستبدادية باستمرار لصـد الناس عن سبيل الله لا لجرهم اليه؟

من كل هذا لا نجد مفراً من مواجهة الحقيقة الناصعة، وهي أن البحث عن الدولة الاسلامية يجب ان يبدأ بالبحث عن الحرية للمسلمين. ويشمل هذا الحرية في ان يفكر المسلمون ويتصرفوا ويرتكبوا الاتام ثم يتوبوا عنها واخيراً يجدوا السكينة والطمأنينة في طاعة الله. وبهذه الطريقة وحدها يتشكل المجتمع الاسلامي ونتاجه الطبيعي: الدولة التي تلتزم قيم الاسلام. وفي هذه الاثناء فان معركة المسلم يجب ان تركز على تحقيق هدف واحد: الديمقراطية وحقوق كل فرد في ألا يقهر ولا يجبر على أي شيء. وفي جو الحرية هذا سيتيسر للمجتمع ان يجد نفسه ويطور موقفه الاخلاقي ثم يخلق دولته على صورته اقتداء

بالنموذج النبوي. ونحن نعلم ان ذلك النموذج اخرج افرادا كانوا يتطوعون مختارين لاختضاع انفسهم للقانون وحتى العقوبات التي فرضها هذا القانون الالهي ونفذها السلطة المنطلقة منه، بالرغم من عدم وجود بوليس سري ومحققين يحصون على الناس انفسهم. وفضلا عن أن تكون الشرطة هي التي احضرت هؤلاء للعقاب نجدهم يرفضون الاستفادة من ثغرات القانون للنجاة من العقاب بالرغم من نصائح السلطة القضائية. فقد كان الضمير هو الذي يحكم هؤلاء الافراد، لا الدولة الغريبة عنهم الحاكمة فوقهم. وليس فوق هذه الحرية حرية.

وهنا لابد من تحذير ضروري. فالحرية لا تعني بالضرورة غياب كل ضابط، وبالاخص لا تعني غياب الضوابط الاخلاقية— ان تكون حرا لا يعني ان تكون لا اخلاقيا كما قد تعطي الانطباع بذلك بعض التفسيرات الليبرالية. فالليبرالية ليست سوى رفض منظومة معينة من الضوابط الخارجية لصالح الضوابط الداخلية والاخلاقية، وهي تعني رفض الضوابط المفروضة من الخارج رغما عن الفرد وخلافا لاملء ضميره. فالمرء لا يرفض الضوابط التي يملئها عليه حسه الاخلاقي او واجبه تجاهه من يجب، بل بالعكس يرى في هذه حرية ومتعة. ولكننا للأسف نجد بعض التفسيرات الحديثة لليبرالية قد ادت الى نتائج كارثية بسبب اهمالها لهذا البعد المهم. فقد قامت انظمة استبدادية كثيرة في العالم الاسلامي وغيره باسم تحرير الافراد من ضوابط الدين بدون الالتفات الى حق هؤلاء في التزام ضميرهم في هذا الامر. وهكذا نجد طغاة من امثال ستالين

وهتلر وماو سوهارتو واتاتورك وبورقية وغيرهم يستعبدون الناس باسم
تحريرهم من ضمائرهم!

ولكن هذا التحذير لا ينبغي ان يؤخذ على انه تبرير لوجهة النظر المعارضة التي
ترى ان اي دولة اسلامية لابد ان تكون شمولية. فهذا الرأي بعيد جدا عن
الصواب. ففي المجتمع الاسلامي يقع واجب تمكين الفرد من تحقيق اقصى قدر
ممکن من السمو الاخلاقي على الامة ككل لا على مؤسسات جامدة و"رسمية"
مثل الدولة. والامة تحقق هذا الهدف بالقُدوة والدعوة بالتي هي احسن وحماية
الفرد من الضغوط غير المشروعة عليه، ترغيبا وترهيبا. ولكن الامة لا يسعها ان
تحل محل الفرد او تتحمل نيابة عنه المسؤولية عن اعماله، كما انه ليس بامكانه
ان تضطلع نيابة عن الفرد بواجبه في اثبات قيمته الاخلاقية وجعل نفسه قدوة
للآخرين.

وقد كان خطأ مفكري المسلمين على الدوام في اتجاه سلب الفرد دوره. فقد
اعطى بعض هؤلاء الخليفة حقا لم يعطه الله جل وعلا حتى لذاته الكريمة، وهو
حق اجبار الافراد للتصرف بعكس ما تمليه عليهم ضمائرهم. وقد كان هذا
الموقف المعوج نتيجة منطقية لاعتبار الخليفة قديسا عنده من الله سلطان،
واعتبار الامة الاسلامية بكاملها "رعية" من السوام تحتاج الراعي كي يسوقها
بالسوط والنعيق الى ما فيه خيرها وهي راغمة ومغمضة العينين. ولكن الحرية
التي حرمت على هذه الرعية منحت للراعي، وقد اثبت الرعاية باستمرار انهم،
للأسف، ذئاب.

دولة المسلمين

من كل ما سبق تواجهنا خلاصة لا مهرب منها، وهي ان اساس اقامة المجتمع السياسي الاسلامي لابد ان يكون اعادة التأكيد على حرية الفرد المسلم وكرامته. ولا يمكن ان تكون الدولة الاسلامية المثالية اليوم، أو الدولة الاسلامية المثالية في كل زمان ومكان، لا يمكن ان تكون هذه الدولة إلا ديمقراطية. ولا داعي هنا (ولا في اي مجال اخر) للدخول في محادثات جدلية عقيمة حول الالفاظ، مثل هل يسمي النظام الاسلامي ديمقراطية-لا هوتية او ان نجادل في الفرق بين الديمقراطية والشورى وما الى ذلك. فإي دولة مهما كان نوعها لابد ان تقوم على الارادة الحرة لمواطنيها. والدولة التي يقيمها المسلمون لا تكون مرتكزة على قيم الاسلام إلا لأن هذه ستكون بالضرورة الارادة الجماعية لمواطنيها. فلا ينتظر ان يختلف المسلمون على ضرورة تحكيم قيم الاسلام في حياتهم. ومن هنا فإن مخاوف اولئك المنظرين المسلمين الذين يتوخون الحذر الزائد برفضهم ان تكون الدولة الاسلامية ديمقراطية لان هذا يعني ان ارادة الشعب فيها ستكون فوق القانون، هذه المخاوف ليست في محلها، إذ لو أن امة بعينها رفضت الالتزام بالشرعية فانها لا تكون امة اسلامية، وبالتالي فان هذا النقاش لا يعينها. ولكن هذا لا يعني ان الامة الاسلامية لا تختلف فيما بينها حتى بعد ان تتفق على تطبيق الشريعة، كما حدث كثيرا في الماضي ويحدث الآن بنفس القدر وزيادة. والذي نعينه بالديمقراطية هو ابتداع وسائل لحسم هذه الخلافات باتباع اجراءات عادلة ومرضية يتفق عليها.

من هنا فان الديمقراطية بهذا المفهوم ضرورية لاي جماعة مسلمة، سواء أبلغت مستوى المجتمع الاسلامي الحقيقي ام لم تبلغه. ونحن نختلف هنا مع كل من سيد قطب والمودودي في احتجاجهما بان تقدم النصائح للمجتمعات التي لم تقبل بالشرعية الاسلامية نظاما للحكم ليس من شأن المفكرين الاسلاميين. ذلك ان طريق العودة للاسلام للمجتمع الذي ابتعد عنه لابد ان يمر بالديمقراطية، باعتبارها النظام الذي يعطي المجتمع الفرصة لمناقشة مطالب النظام الاسلامي في حرية وعمق. فعلامح المجتمع الاسلامي الحقيقي ما زالت غير واضحة وتحتاج الى بحث ونقاش عميقين. فاذا تم الاتفاق على الانتقال إلى المجتمع الاسلامي فان الديمقراطية ستظل ايضا ضرورية لحفظ تماسك المجتمع وحسم خلافاته.

واذا كانت الديمقراطية اولى مطالب دولة للمسلمين فان الاستقلال السياسي والتحرر من الاعتماد على الغير والعبودية لجنون الاستهلاك الذي حول اكثر مجتمعات الكرة الارضية اليوم الى قطعان تطارد المتع والكماليات بغير تفكير تتبع هذا المطلب مباشرة. ولا تحتاج هذه الدولة لان تكون مشاكسة وعدوانية، ولكنها لابد ان تتمسك بقيمها بحزم، وان تضطلع بدور بناء على الساحة الدولية. ومحور هذا الدور هو بالطبع السعي للوحدة والتأليف بين المسلمين والتعاون بينهم على البر والتقوى، والتعاون مع كل اهل الارض على تحقيق العدل وحفظ السلام القائم عليه.

وفوق ذلك فان دولة المسلمين لابد ان تقوم على التعددية، وألا تسمح لمفهوم الدولة-الاقليم المعاصر وسيادة هذه الدولة غير المنازعة على أراضيها، لا تسمح لهذا المفهوم بمحشر المجموعات البشرية حشرا في سجن يخنق تنوعها. فالتعددية

ضرورية لاستيعاب غير المسلمين في المجتمع الاسلامي بدون تذويب هوية هذا المجتمع او تحويل غير المسلمين الى مواطنين من الدرجة الثانية. ولكن التعددية فوق ذلك ضرورية للمسلمين، إذ ان العالم بأكمله يتجه نحو ان يكون كتلة سياسية واحدة يشكل فيها المسلمون عجلهم اقلية. وهذا يستدعي اعادة تعريف حقوق الافراد والاقليات في هذه المنظومة لضمان التعايش بين الجميع واوسع قدر ممكن من الحرية لكل مجموعة. وهناك احتمال قوي بأن سلوك المسلمين في ظل هذا التعايش سيتسامي ويقنع جيرانهم بان طريقهم هو الأمثل كما حدث في الماضي. ولكن الى ان يحدث ذلك فان على المسلمين ان يسعوا للعيش داخل مجتمعات تعددية تسمح للمجتمعات المتعايشة في اطارها بالتعلو في اطار تحكمه معاهدات بدلا من صيغة الدولة الحديثة التي يحكمها دستور يفرض من عل. والنموذج لهذا بالطبع هو صحيفة المدينة التي رسمت اساس التعايش بين مجموعات مستقلة وحددت حقوق وواجبات كل منها تجاه المحافظة على الوجود المشترك. ولعل هذا يكون حلا مبدعا وشافيا لكثير من مشاكل المجتمعات المعاصرة.

ولكن دولة المسلمين لا يمكن ان تستحق الاسم ما لم ترتفع كمنارة للانسانية ونموذجا في السمو الاخلاقي. وهذا لا يمكن ان يتحقق اذا اتبعت سبيل الدولة القومية المعاصرة القائمة على انانية الفرد والدولة ومطاردة الافراد المستمرة للملذات المدمرة صحيا واخلاقيا وبيئيا ونفسيا. فبدلا من ان تكون دولة المسلمين ثقباً اسود من هذا النوع يمتص ولا يعطي، يجب ان تكون شمسا ساطعة منيرة تجسد العطاء والبذل. وبدلا من ان تتزاحم في هذه الدولة

"مجموعات الضغط" التي تتنافس على اعتصار أقصى ما يمكنها من مصالح ومنافع من النظام، ينتظر ان تكون المنافسة والتزاحم في دولة المسلمين هي على العطاء. ولن تكون هناك حدود لعطاء مثل هذه الجماعة وما يمكنها ان تقدمه للبشرية.

خاتمة

إذا كان لما مضى من نقاش أي قيمة فإنه يكون خطأ بعض الخطو نحو فتح البصائر على حقيقة محورية، وهي ان مفهوم "الدولة الاسلامية" الذي عمر به الخطاب الاسلامي الحديث لا يحتاج للمراجعة الشاملة فقط، بل ينبغي نبذه تماما من مفردات الخطاب السياسي حتى تعود العافية والعقلانية الى هذا الخطاب. والتعبير البديل الافضل قد يكون دولة المسلمين، أو الكيان السياسي الاسلامي، أو أي تعبير آخر يعكس حقيقة أن الدولة التي ينبغي للمسلمين ان يسعوا لاقامتها ليست نموذجا جاهزا يتزل من عل وانما هي ما ينتج عن الارادة الحرة للأمة وبالتراضي من أفرادها وجماعاتها.

وفي هذا الصدد لا بد من نبذ تلك الاوهام "المهدوية" التي تعلق الآمال على بروز إمام فذ يحيي بمعجزة نموذج الدولة الاسلامية المثالية الذي اندرس، وبملا الأرض عدلا بعدما ملكت جورا. ولن تعني أيضا تحويل هذه الامال المهدوية وتعليقها على الحركات الاسلامية الحديثة التي ورثت "الخلافة" والاعتقاد بأن وصول مثل هذه الاحزاب الى السلطة سيعني آليا قيام الحكم الاسلامي الصالح وعودة الخلافة الراشدة. فليس هناك بديل عن العمل الشاق لتحقيق الاهداف السياسية المتمثلة في الدولة التي تعبر أصدق تعبير عن قيم الاسلام وتتيح أقصى قدر من الحرية لمواطنيها، بدلا من التلهي بانتظار المعجزات التي لم تؤمر

بانتظارها. وتقتضي الحكمة في هذا الصدد أن تكون في غاية التشاؤم فيما يتعلق بمؤهلات حكامنا القائمين والمتظرين بدلا من انتظار المعجزات منهم. ومثل هذا التشاؤم لا يحتاج منا الى جهد بالنظر الى تجاربنا الواعظة، وعليه فيجب ان تبني مؤسسات الدولة التي يقيمها المسلمون وتوضع القوانين والضوابط فيها تحسبا للأسوأ. وتدلنا التجارب الانسانية على ان الديمقراطية بمعناها العريض هي أفضل أسلوب ابتدئته البشرية حتى اليوم للتحسب لخيبة الامل في الحكام واصلاح أي خلل قد ينتج عن انحرافهم. وهذا يدفعنا لاستلهم هذه التجارب والاستفادة الكاملة منها.

ولعل أكبر ميزة لهذا الأسلوب في التناول انه لا يؤجل تمتع المسلمين بحقوقهم وكرامتهم ويجعل التمتع بهذه الحقوق رهنا بقيام دولة مثالية قد لا نراها أبدا في حياتنا. وهذا التوجه أيضا يحرم الطغاة الجائمين على صدر العالم الاسلامي اليوم من مبررات وجودهم. فهؤلاء الطغاة يتذرعون تبريرا لإجرامهم بالخوف من "المتطرفين" الذين يريدون ان يفرضوا رؤيتهم الاسلامية العنيفة على الآخرين. ومع ان وجود أقلية صغيرة من "المتطرفين" حقيقة لا جدال فيها، إلا أن إعلان الجماعات العاملة للإسلام التزامها الحازم بالديمقراطية والتراضي بين المسلمين أساسا للنظام السياسي في أي بلد اسلامي يسحب البساط من تحت أقدام هؤلاء الطغاة ويطل عذرهم الأعرج هذا. فدولة المسلمين يجب ان تكون منارة للحرية والتعددية لا يداخلها قهر ولا تعتمد على القوة الا بذلك القدر المحقق لمبدأ الجماعة والأمة والملازم لمفهومها.

إن جوهر مفهوم الأمة ومبرر وجودها هو ضمان التعايش السلمي بين أعضاء جماعة بعينها. وعليه فإن الكيان السياسي الاسلامي أو دولة المسلمين هي تعريف تلك المؤسسة التي تسعى لضمان أن يعيش المسلمون في سلام ووثام مع بعضهم البعض، ومع الجماعات التي تعايشهم في بلادهم ومع بقية الدول والجماعات في المحال الدولي. وغني عن الذكر ان أي تعايش سلمي لا بد ان يقوم على مبادئ العدل والانصاف والا يرغم المسلمين أو غيرهم على مخالفة مبادئ دينهم أو ما تمليه عليهم ضمائرهم.

وبناء على هذا التعريف فإن أخطر لبس في المفاهيم الاسلامية الحديثة هو تفشي الاعتقاد بأن الدولة الاسلامية هي تلك المؤسسة التي ترغب الناس على العيش وفقا لقيم الاسلام. وهذا خطأ كبير في فهم اهداف الدولة في الاسلام، اذ ليس من شأن مثل هذه الدولة ارغام الناس على اتباع مبادئ معينة، بل هدفها تمكين الأفراد من العيش وفق ما تمليه عليهم ضمائرهم وحمايتهم من القهر المضاد والفتنة في الدين (أي الاضطهاد الديني الرامي الى قهر الافراد للتخلي عن الدين الذي اختاروه). ويجب أن نذكر أن الإذن بالقتال في الاسلام جاء تحديدا لمقاومة الاضطهاد الديني، حيث نجد الآيات التي أذنت بالقتال أو أمرت به تركز على هذا المعنى. فآية الإذن بالقتال أوردت السبب لهذا الإذن الاضطهاد الديني وطرد البشر من أوطانهم لغیر ما سبب الا العقيدة: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير. الذين أُخْرِجُوا مِنْ ديارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ" (الحج: ٣٩ — ٤٠).

وبالمثل نجد أن الأمر بالقتال ربطه بالفتنة في الدين: "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين" (البقرة ١٩٣). وفي نفس السياق نجد أن الإذن بالقتال في الشهر الحرام جاء فقط لرد الفتنة في الدين: "يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل قتال فيه كبير، وصدد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله، والفتنة أكبر من القتل" (البقرة ٢١٧). فالإذن بالقتال جاء لأن الله تعالى يعظم الحرية التي منحها للبشر ولا يرضى أن يتعرضوا للقهر بسبب دينهم، بل يعلمنا أن الصدد عن سبيل الله والاضطهاد في الدين جريمة أكبر من سفك الدماء.

الطريف أن بعض الطغاة المعاصرين يحتجون بهذه الآية ضد خصومهم من المسلمين، وهي حجة على هؤلاء الطغاة لا لهم. فهؤلاء يستشهدون بآية الفتنة أكبر من القتل لتبرير قمع الجماعات الإسلامية المسالمة بدعوى أن هؤلاء يدعون للفتنة (بمعنى تحريض الناس ضد حكامهم). وبما أن الفتنة أكبر من القتل، (والفتنة عند هؤلاء هي لفت انتباه الشعب إلى ظلم حكامه) فإنه يجوز بالتالي قتل وسجن هؤلاء المعارضين المسلمين. ولكن الآية بالعكس تعطي هؤلاء المسلمين الإذن بالدفاع عن أنفسهم بأي وسيلة ممكنة، لأن الفتنة المقصودة هنا هي الاضطهاد الديني ومحاولة صد الناس بالقهر والتعذيب والعسف عن مبادئهم وما عليه عليه ضمائرهم. فهذه هي الجريمة التي تفوق سفك الدماء عند الله. وإذا علمنا أن الله حذرنا "أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة ٣٢)، فإن جريمة تفوق قتل النفس عظما هي بالقطع جريمة كبرى!

ومن كل هذا نستنتج ان الحديث المتكرر في زماننا هذا عن "فرض" قوانين الشريعة سواء أورد التعبير من المفكرين الاسلاميين أو خصومهم يمثل سوء فهم واضح للموضوع. فالشريعة لا تحكم حقا الا اذا كان المجتمع الذي تطبق فيه يراها باعتبارها عملية تحرير وكاشبا لتطلعات الامة وكل فرد فيها نحو تحقيق الذات والنمو الاخلاقي. وهذا المفهوم فان الشريعة لا يمكن ان "تفرض" لأنها لو فرضت لا تكون شريعة. فحيما لا يكون للشريعة سند سوى القهر، فإنها تصبح نفاقا ليس الا.

وبنفس القدر فإن من واجب الدولة ان تدافع عن حق المسلمين في العيش بحرية وفقا لما تمليه عليهم ضمائرهم، لأن من مبادئ الاسلام الثابتة مقاومة الفتنة في الدين ومقاومة الظلم والظغيان في داخل الدولة وحولها. فلا يمكن ان يكون الالتزام بالتعايش السلمي رخصة للسكوت عن كل ظلم وشر باسم اجتناب الصراع. فقد كان هذا الخطأ الرئيسي الذي ارتكبه النظرية السياسية الاسلامية التقليدية التي سعت الى احتمال الظلم والانحراف لتجنب العنف والصدام، فلا هي نجحت في اجتناب الصراع ولا هي حققت العدل. وهذه حجة أخرى على ان الاجتهاد في تحقيق العدل هو أيضا الاساس الامني لتحقيق السلام.

ولكي تتحقق الاهداف التي نحددنا عنها فلا بد من اعادة تأكيد دور الفرد ومسؤوليته في اطار الجماعة، بدون الانحدار الى درك الفردية الأنانية. لقد أهمل الفكر السياسي الاسلامي حتى الآن دور الفرد ولم يعطه إلا مكانة هامشية عبر التركيز على مفاهيم مثل "أهل الحل والعقد" و"فرض الكفاية"، وهي تعابير رأينا في التحليل السابق إما فراغها من أي محتوى ذي بال، أو عدم دقيقتها

ووفائها بالمضمون. وقد أدت هذه الافكار المشوشة عمليا الى احتمال العلمانية عبر تعليق كل امور الامة بارادة فرد واحد مستبد. ومن هنا لا بد ان نؤكد بقوة أن الفرد لا يحتاج للدولة حتى يكون مسلما، وانما الفرد المسلم هو الذي يخلق الدولة كمسلم، ويخلقها طائعا لاتمام واكمال حياته الاسلامية. ومن هنا فان الحجة التي أوردها الماوردي والغزالي وآخرون حول ضرورة وجود الدولة (أي دولة) كشرط لصحة المعاملات الاسلامية وضمان قانونيتها هي ججة تناقض نفسها. فكيف تخلع سلطة ظالمة وغير شرعية الشرعية على المعاملات وعلاقات المجتمع وتضمن قانونيتها، ونحن نعلم ان فاقد الشيء لا يعطيه؟ بل بالعكس، ان السلطة غير الشرعية اذا كان لها أي دور فهو انما تطبع كل ما تمسه بطابع عدم الشرعية. وهذا يؤكد ان وجود السلطة غير الشرعية ليس بالقطع أفضل من عدمه. DEL

إن المسؤولية في ترتيب حياة كل فرد وفقا لتعاليم الاسلام تقع على هذا الفرد شخصيا، كما تقع على الافراد مهمة الاجتماع لخلق الأمة الاسلامية. والدولة والحزب والجماعة والمنظمة الاقتصادية والمؤسسة السياسية أو الاجتماعية كلها ما هي الا وسائل لتحقيق هذه الغاية. والادعاء بأن الدولة الاسلامية هي غاية في حد ذاتها كما نادى بذلك آية الله الخميني، هذا الادعاء يفقد معناه اذا انحرفت الدولة عن مبادئ الاسلام التي تدعي حراستها. ونحن نرى كثيرا من الاحزاب والجماعات الاسلامية في الطريق الى فقدان مبرر وجودها بانكفائها على ذاتها حتى أصبحت تقس نفسها وهياكلها ووجودها، تقدم حفظ كيائها

والدفاع عن مصالحها على كثير من القيم والمبادئ الاسلامية، هذا بالرغم من أن هذه الجماعات لم تصل الى السلطة بعد!

هذه كلها حجج إضافية تؤكد أن على المسلمين ألا يتهاونوا في رفض كل ما كيا فيلية تسعى إلى تبرير الدوران حول المبادئ الاسلامية والأخلاقية لتحقيق أهدافهم. فعلى المسلمين ان يحذروا، بدون السقوط في حبال المثالية العقيمة، من تلك الحجج التي استخدمت في الماضي وتستخدم اليوم لتبرير الجرائم الكبرى باسم الضرورة أو باسم المثل العليا. ومن المهم ان يدرك كل فرد أن الضرورة القاهرة الوحيدة هي تلك الضرورة التي ينقاد لها طائعا. فالضرورات تبرر التقصير عن بلوغ الكمال، ولكنها لا تبرر الاجرام. فاذا استصبحنا هذه الحقائق والمبادئ، أمكن للمسلمين كأفراد ان يعيشوا حياة كريمة وأن يفلتوا من اسار الصيغ التي لم تولد في الماضي سوى الأوهام والمعاناة واللبس.

وفي سبيل بلوغ هذه الغاية يجب أن يستهدي المسلمون بمفهوم الكيان السياسي باعتباره رابطة طوعية تعددية تقوم على الاختيار الحر لا القهر. والافكار التي فصلناها فيما سبق تشير إلى أن المطالب الاخلاقية للنظام الاسلامي تتناقض مع مفهوم الدولة الحديثة القابضة القاهرة وتتواءم مع مفهوم الجماعات الحرة المتعايشة بالتراضي. وهذا يستدعي ان تكون الوثيقة الحاكمة لهذه الرابطة معاهدة تدخل فيها الجماعات المستقلة لا دستوراً يربط الافراد بمؤسسات جامدة. و لا يفوتنا ان نذكر في هذا الخصوص أن أصل اكثر الدساتير الحديثة في العالم كانت معاهدات. فالثورة الانكليزية التي أرست معالم الدولة البريطانية الحديثة في عام ١٦٨٨ انتهت بمعاهدة بين الملك واقطاب الارستقراطية حددت

قواعد العمل السياسي، وتم تطوير هذه القواعد فيما بعد بدخول قوى جديدة فيها. وبالمثل فان الدستور الأمريكي كان نتاج اتفاق "أهل الحل والعقد" من أقطاب المجتمع الأمريكي على تنظيم الحياة السياسية وفق مبادئ مرضية للجميع. وفوق ذلك فان الدستور كان أيضا نتاج معاهدة بين ولايات الفيدرالية الأمريكية، ولا زال الدستور الأمريكي (وأكثر منه الكندي) يحتفظ بهذه الملامح، إذ أن أي تعديل فيه لا بد أن ينال موافقة الولايات. وبالقسط فلن الطريقة التي تم التوصل بها الى الدستور الأمريكي تختلف جذريا عن مساعي الثورة الفرنسية التي اعقبتها سنوات قليلة لفرض "دستور" على الشعب باللعنف والقهر، وهو نموذج استلهمته الثورة البلشفية فيما بعد، وتبعتهما في ذلك "ثورات" كثيرة أغلبها في عالمنا. وتختلف هذه المحاولات "الثورية" عما سبقها في أنها لم تحاول تطبيق مبادئ طورها الإجماع من قبل القوى الفاعلة في المجتمع، وإنما سعت لفرض رؤيتها هي على الناس باسم مصالحهم "الحقيقية"، حتى لو أن أكثر هؤلاء الناس عارضوا هذه الرؤية لجهل فيهم أو سوء طوية!

وقد استبشر كثير من قادة الفكر الاسلامي المعاصر، وعلى رأسهم السيد أبو الأعلى المودودي، بالنموذج البلشفي وأيدوه من منطلق أن الاسلام، وهو الحق المطلق، يجب ان يفرض على الناس سواء ارضوا أم أبوا. ولكن نظرية ثانية على دولة المدينة وكيفية نشأتها يدفعنا لاعادة النظر في مثل هذه المواقف. ف"صحيفة المدينة" التي يحلو لكثير من المفكرين المعاصرين أن يطلقوا عليها تعبير "دستور المدينة" تمثيا مع الموضوعة الحديثة، هي في الواقع معاهدة وليست دستورا. وقد جمعت هذه المعاهدة عددا من القبائل من بينها بعض القبائل

اليهودية، وحددت المبادئ والقواعد والمسؤوليات التي على أساسها قامت هذه الرابطة ويتم الدفاع عنها. والحل الذي يقترحه هذا النموذج لقضية التعايش يشير الى طريق جديد يختلف عن الطريق المغلق الذي سلكته الدولة القومية الحديثة، إذ أنه يوحد بين الجماعات ليس على أساس الخضوع لدولة قاهرة فوق رقاب الجميع، وإنما على أساس الرابطة الطوعية بين مجموعات تتساوى في الحقوق والواجبات وتتعاون على حماية حرياتهما. وبالطبع فإن استخدام القوة جائز لحفظ الرابطة وحمايتها بعد تأسيسها، ولكن (وهذا أمر غاية في الاهمية) لم تكن القوة هي الاساس الذي قامت عليه هذه الرابطة. فالانضمام لهذه الرابطة طوعي في الاساس، وإن كان من دخل فيها يتحتم عليه بعد ذلك الوفاء بما عاهد عليه وإلا تعرض لنتائج طبيعية تترتب على نقض العهد. وفي المجتمع المعاصر يغيب عنصر الحرية هذا، فالمواطن يجد نفسه بدون خيار عضوا في جماعة سياسية تفرض عليه قواعدها من أعلى، بينما توجد قيود ثقيلة على أي محاولة للانتقال من مكان إلى آخر والانضمام الى جماعة جديدة. DEL.

وقد استمعت حديثا الى تحليل رصين ونفاذ لبعض جوانب هذه القضية تفضل به المستشار طارق البشري حول ضوابط المواطنة في العصر الحديث، واستصحائها في مواثيق حقوق الانسان الدولية. فهذه المواثيق تؤكد على تعليق حقوق الفرد، وبالذات حقه في تولي الوظائف العامة، على شرط المواطنة. وقد لفت المستشار البشري النظر إلى أن هذه الأسس تشبه الى حد ما بعض المواقف التي انطلوت عليها النظرية الاسلامية التقليدية حول الحكومة. فكما ان الدولة الحديثة تمنح الحقوق الكاملة للمواطن فقط نجد فقهاء الاسلام يرون منح

الحقوق الكاملة في الدولة الاسلامية للمسلم فقط، إلا في وجود معاهدات تنص على خلاف ذلك. وهذا يشير إلى حل مرض لقضية غير المسلمين في الدولة، وذلك عبر توسيع مفهوم المواطنة ليشمل كل أهل البلاد.

العودة إلى نموذج المدينة، مع استصحاب ما أوردناه سابقا من ضرورة استيعاب غير المسلمين في الدولة الحديثة ذات الهوية الاسلامية، ترشدنا الى حل حاسم لهذه المسألة فيما اننا بصدد انشاء الدولة من البداية، فمن المفيد ان يتم انشاء هذه الدولة بالتراضي بين جميع مواطنيها، مسلمين وغيرهم، على أساس معاهدة يتم التوصل اليها لهذا الهدف. وهناك جانب آخر يمكن أن تتخطى فيه الدولة المرتقبة حصار سجن الدولة القومية، وذلك باطراح الرباط القسري الذي يفرضه النظام الدولي القائم بين الدولة كمؤسسة والاقليم أو التراب الذي تقوم عليه. وهذا يعني ان يكون من حق الافراد والجماعات ان ينتقلوا من مكان الى آخر بدون ان يفقدوا حقوقهم في المواطنة وعضويتهم في الرابطة السياسية التي يختارون، وان يكون أساس المجتمع الدولي أما وروابط متعايشة لا وحدات اقليمية تقوم على الدولة/الأمة/الاقليم التي لا تقبل مشاركة في سلطتها على اقليمها. ودول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة تتحلى ببعض ملامح هذا النموذج، حيث يمكن للمواطن الامريكي ان ينتقل بين ولاية الى أخرى دون فقدان حقوقه الاساسية، والحال كذلك نوعا في الانتقال من دولة أوروبية الى أخرى. ولعل النموذج الاسلامي للمجتمع الدولي يعمم شيئا من هذه الملامح. فطبقا لهذا النموذج يجوز لجماعات مسلمة وغيرها ان تتعايش على رقعة جغرافية ممتدة وفقا لمعاهدات واتفاقيات تحكم سلوك هذه الجماعات وتحدد

واجباها حيال ضمان هذا التعايش وأسس. ولا تتأثر هذه الالتزامات بالموقع الجغرافي للفرد أو المجموعة، وإنما بالتزامها الحر بأسس التعايش هذه، كما هو الحال في القانون الدولي اليوم. مثل هذه الرابطة لا تكون مؤسسة قهرية تكسر من التدخل في شؤون الافراد والجماعات بهدف فرض قيم معينة عليها، بل هي رابطة تعاونية مصممة لتمكين الافراد والجماعات من العيش بحرية وفق ما يحل عليه عليهم ضمائرهم، ويتم تنظيم شؤونها على أساس التراضي. وفيما يتعلق بالمسلمين فان رابطتهم لا بد ان تلتزم قيم الاسلام وشريعته، وذلك تعبيرا عن ارادتهم الحرة، لا قهرا وفرضا.

وما دامت العضوية في هذه الرابطة اختيارية، فان الأمة الاسلامية القائمة في قلب هذه الرابطة هي التي اختارت ان تعيش وفق قيم الاسلام وشريعته. وهذا الالتزام املته على هؤلاء ضمائرهم، فالشريعة كما اسلفنا لا تقوم ما لم يلتزمها المجتمع طوعا وطاعة وقربى لله تعالى. حتى العقوبات والضوابط القانونية لا ينظر اليها في هذا المجتمع على انها وسائل من وسائل التحكم السلطوي الاجتماعي، وإنما هي تمارين في تطهير النفس وضرب من ضروب التعاون على البر والتقوى وتحقيق المصلحة الدنيوية والاخرية.

وأخيرا هل نحتاج لان نكرر هنا مرة أخرى أ المبدأ الاساسي الذي يحكم الساحة السياسية في الاسلام هو الحرية؟ فحتى مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يحفظ الامة الاسلامية من الانحدار في مستنقع الفردية والتفتت يقوم في الاسلام على مبدأ حرية الضمير الكاملة. فالمسلم لا يعتبر قد أدى واجبه الاجتماعي تجاه أمته الا اذا أدى هذا الواجب طوعا وبكامل ارادته، وبدون أي

ضغط، حتى ضغط الانسجام مع محيطه والتجمل عند الناس فالمسلم الذي يصلي أو يجاهد أو يدفع الزكاة رياء وسمعة لا تكون أعماله هذه مقبولة عند الله.

اذن فان واجب كل الجماعات الاسلامية هي ان تخرج فوراً من الضباب الفكري الذي يغلفها وتعلن بصوت واضح لا لبس فيه ان هدفها الاكبر والأول هو تحقيق الحرية للمسلمين وحمائهم من الفتنة في الدين، ثم تتبع القول بالعمل فتجاهد بالقول والفعل في سبيل الديمقراطية وحقوق الانسان، فان تحقيق هذه المبادئ هو الشرط الذي بدونها لا يكون هناك انسان حر، وبالتالي لا يكون انسان مسلم، ولا تكون هناك أمة اسلامية ولا عقيدة اسلامية حتى.

ملحق

دولة المدينة ونقاش حول الليبرالية والفاشية:

رد على أنيس احمد

الأفكار التي فصلناها أعلاه وردت (مع بعض الاختلاف) في كتاب للمؤلف صدر عام ١٩٩١ بعنوان "من يحتاج الدولة الإسلامية؟" (١). وقد أثارت كما هو متوقع نقاشا مستفيضاً. ولكني أسفت بعض الشيء لأن أكثر من اهتم بالكتاب وعبر عن ذلك الاهتمام كانوا هم من المهتمين بالدراسات الإسلامية من الغربيين، بالإضافة الى عدد من المفكرين الاسلاميين الشباب، وخاصة في الغرب وماليزيا. ولا أريد هنا أن أتعرض لكل ما ثار حول الكتاب من نقاش، وخاصة ما حظي به من امتداح. إلا أنني رأيت لزاماً ان اتوقف عند الملاحظات التي اثارها احد المعلقين ورددت عليها في حينها. فقد تناول الدكتور انيس احمد، (وهو استاذ باكستاني من اقطاب الجماعة الإسلامية في باكستان ويقوم بالتدريس حالياً في الجامعة الإسلامية في ماليزيا)، تناول الكتاب بتعليق مستفيض وانتقده بعمق.

وفي تعليقه على الكتاب الذي ورد في العدد الثالث (المجلد ١٣، خريف عام ١٩٩٣) من مجلة Muslim World Book Review صنف أنيس أحمد الكتاب

المذكور تحت ما اسماء بالتيار الحداثي الاصلاحى، وهو تيار بزعمه متأثر بالغرب ويسعى لقسر الاسلام قسرا في قالب الحداثة، ويختلف عن تيارين آخرين، أولهما التيار التقليدي الذي يريد تطبيق النماذج الاسلامية الاولى بحذافيرها في العالم الحديث، والتيار الاحيائي الذي تمثله غالبية الحركات الاسلامية الحديثة، ويسعى لاحياء الاجتهاد في معالجة مشاكل المجتمع الاسلامي المستجدة ويرفض الديمقراطية العلمانية الليبرالية الحديثة سعيا وراء تطبيق الشريعة الاسلامية واقامة الدولة الاسلامية.

وبعد أن يلخص احمد مقولات الكتاب باختصار يخلص إلى أن المؤلف "متأثر بمفهوم الحرية في التراث الغربي الليبرالي" بحيث بدا أن الديمقراطية الليبرالية في الغرب الرأسمالي هي مثاله ونموذجه لما يجب ان يكون عليه الكيان السياسي الاسلامي. "ويلقى أحمد بقوله إن الاسلام حقا يؤكد على الحرية الفردية، ولكن في إطار الشريعة والمصلحة العامة، وينصح المؤلف بالبحث مباشرة في مصادر الشريعة الاسلامية الاصلية ليصحح مفاهيمه عن الحرية في الاسلام. ثم يورد أحمد تأكيد المؤلف على تفوق النظم السياسية الغربية الحديثة على أكثر النظم السياسية الاسلامية قديمها وحديثها ما عدا الخلافة الراشدة، ويقول إن هذه مبالغه في الافتتان بالغرب، ويضيف: "يا له من كرم من المؤلف ان يستثنى الخلافة الراشدة من هذا التعميم!"

ثم يدلف احمد الى مقولة المؤلف بان الدولة التي أنشأها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت رابطة طوعية، تقوم المشاركة في الشؤون العامة فيها (من دفع زكاة وجهاد الى آخره) على التطوع، ولا يتخذ ضد المتخلفين عن

أداء هذه الواجبات إلا العقوبات المعنوية، فإرد هذه المقولة محتجا بأنها
اعتذار ضعيف ولا تعبر عن حقيقة نصوص القرآن والسنة.
ويستشهد أحمد على أن القرآن والسنة وكلا السلطة السياسية بالاشراف
على اداء العبادات والواجبات العادية بالآية: "الذين إن مكنهم في الأرض
أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، ولله عاقبة
الامور". (الحج ٤١)، والقرآن، يضيف أحمد، يؤكد مرارا على ان
المشاركة في الجهاد ليست امرا اختياريا يترك للحرية الفردية حسب مفهوم
الديمقراطية الليبرالية، وانما هي واجبا يعاقب من تركه كما حدث للثلاثة
الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فقاطعهم المسلمون جميعا حتى تاب الله عليهم.
فليس الاسلام اذن دعوة سلمية تقتصر على الوازع الاخلاقي، بل إنه
يعتمد على السلطة الآمرة الناهية، لتحقيق مقاصده. فقد أمر المسلمون باقامة
العدل والجهاد ضد المنكر، وأنزل الله الحديد (أي السلطة) لهذا الغرض.
ويرد أحمد مقولة المؤلف بأن النظرية السياسية التقليدية في الاسلام تطورت
أولا في كنف الحركة الشيعية، ويصف هذا بأنه ثناء غير مستحق على
الشيعية، واقتداء بسنة المستشرقين و"أتباعهم" الذين يصفون الفكر الشيعي
بالثورية، ويطنبون في الثناء عليه لهذا السبب، متناسين أن المدارس السنية
ايضا قاومت الظلم والطغيان وأحيت الاجتهاد. ويضيف أحمد قائلا إن
المؤلف أورد تعميمات كثيرة لم يؤيدها بالبرهان، مثل قوله إن الامة كلنت
ترى الخليفة يقوم مقام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو رأي ربما ساد
عند الشيعة ولكنه ليس بالقطع من مذهب أهل السنة. ويقول أحمد إن زعم

المؤلف بان مواصفات الخليفة عند السنة واصرار علمائهم على ان يكون اقرب الناس للكمال هو تأثر بنظرية العصمة عند الشيعة، زعم مردود لأنه يعني أن نقبل بأن علماء السنة كانوا من التخلّف بحيث لم يلتمسوا مواصفات الخليفة في القرآن والسنة وإنما استقوها من الشيعة. ثم ينتقد احمد المؤلف الذي قال انه تأثر بمفكري الغرب الذين يصفون علماء الاسلام ومفكره "بالاصولية" ويساووهم بالفاشيين في تهديدهم للديمقراطيات الغربية، ولهذا فان المؤلف يكيل التهم للحركات الاسلامية الحديثة ويصفها بالفاشية والشمولية وتأييد الطغاة.

ويخلص أحمد في نقده إلى القول بأن المثال الذي يستلهمه المؤلف للكيان السياسي الاسلامي هو الديمقراطيات الليبرالية الغربية، ويقول إن افكاره هذه ليست في هذا المجال بالجديدة، إذ أن كثيرا من المفكرين المسلمين المستغربين (أي المتأثرين بالغرب، المفتنين به) ينهجون هذا النهج الاعتدالي، وهو ينتهي بهم الى تبني الافتراضات الغربية لا تطويرها للملاءمة النظرة الاسلامية. وينصح أحمد المؤلف بأن يحرر عقله من هذه الافتراضات الغربية. ويضيف: "إن إلام المؤلف ببعض النظريات الغربية لا يعني أنه يفهم مبادئ وأهداف التنظيم السياسي في الاسلام".

وبعد ان يتهم احمد المؤلف بأن مصادره عن فكر المودودي غير موثوقة خاصة فيما يتعلق بالادعاء بأن المودودي رحب بالنموذج البلشفي ورآه مقاربا لرؤيته للدولة الاسلامية الحديثة، ينتتم نقده بالقول بأن صحيفه المدينة لم تكن الكلمة الاخيرة في التعاليم الاسلامية في مجال السياسة، كما

أنها لا تؤيد رؤية المؤلف للكيان السياسي الاسلامي بالصورة التي طرحها بها.

ايرادنا انتقادات انيس احمد بهذا التفصيل كان ضروريا لفهم الرد عليه، وأيضا ليدرك القارئ عمق المشكلة التي سعت هذه المناقشة للتصدي لها. فمثل هذا التسرع في الأحكام وقذف التهم يمينا وشمالا والتبرع بالدعوات لكل من خالفهم للاطلاع على التراث، هي من شيم بعض الاسلاميين الذين جعلوا انفسهم أوصياء على التراث دون فهم صحيح له، أو حتى قراءة له.

وفي ردي على أحمد الذي نشر في نفس الدورية (العدد الثالث، المجلد ٢١٤ خريف عام ١٩٩٤) قلت بعد شكر المؤلف على تعليقه إن أحمد بدأ نقده بالقول ان المؤلف تأثر بمفهوم الحرية في التراث الغربي ناسيا ان الحرية في الاسلام مؤطرة في اطار الشريعة، واضفت:

"اعتقد انني اوضحت بدون أي لبس في كتابي أن الكيان السياسي الاسلامي يستحق هذه الصفة فقط إذا كان محكوما بالشريعة. (وقد تطوع أحمد فاورد نص هذا التأكيد في صلب نقده بالحرف من الكتاب!). اذن فالمسألة ليست موضوع خلاف قط. ولكن القضية الحقيقية هي: كيف تحكم الدولة في اطار الشريعة؟ ولمن تكون السلطة فيها؟ وكانت النقطة التي أكدت عليها هي أن الدولة يجب ان تقوم على الانقياد الطوعي للشريعة، لانه بخلاف ذلك، واذا اجبرت غالبية المواطنين على اتباع الشريعة لاي غرض سوى رغبتهم المخلصة في ارضاء الله تعالى فلن تكون هذه الدولة

كيانا سياسيا اسلاميا، بل بالعكس، ستنقسم الى طغاة في هذا الجانب، ومنافقين في الجانب الاخر.

"ويشكك احمد في تأكيد علي أن دولة المدينة في عهد الرسول صلى عليه وسلم كانت رابطة طوعية، مستشهدا بان الشريعة توجب على اهل السلطة فرض قيم الاسلام. فالجهاد، حسب قوله، ليس مسألة "حرية فردية" أو "اختيار" حسب المفهوم الليبرالي الديمقراطي. وهناك سوء فهم مزدوج هنا. أولا، لأن الديمقراطيات الليبرالية لا ترى في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب مسائل اختيار شخصي. ومن هنا فاني لم أكن أسعى كما زعم دكتور أحمد إلى فرض القيم الغربية في هذا المجال. وبالمقابل فان الكيان السياسي الذي انشأه الرسول صلى الله عليه وسلم قام على الخيار الحر من مبتدئه الى منتهاه. فقد دعي الرسول صلى الله عليه وسلم للقدوم الى المدينة من قبل سكانها الذين تطوعوا لدعوه ونصرتة وبايعوه على الطاعة اختيلا. وقد قامت الدولة التي انشأها على أساس "صحيفة المدينة" وهي معاهدة دخلت فيها القبائل العربية واليهودية طوعا. ولم يكن لهذه الدولة جيش نظامي، وانما كان للدفاع عنها يعتمد على المشاركة الطوعية لاعضاء الكيان الذين يلبون نداء الجهاد متى دعا الداعي له.

"وبالمثل فان مالية هذا الكيان كانت تقوم على المساهمات الطوعية من زكاة وتبرع، ولا يورد التاريخ ان الرسول صلى الله عليه وسلم ارسل رجال شرطة لاجبار أحد على دفع الزكاة او الانضمام الى سرايا الجهاد. بل بالعكس، نجد الوحي نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن اخذ

الصدقات من المنافقين الذين بخلوا بها أول الأمر، وأمره ألا يسمح لمن قهرّبوا من الجهاد بغير عذر أن ينضموا إلى أي غزوة أخرى. أما المثال الذي أورده أحمد عن الثلاثة الذين تخلّفوا عن غزوة تبوك فإنه يثبت النقطة التي ظللت أوكد عليها دوماً: وهي أن العقوبات التي طبقت في حق هؤلاء كانت معنوية بحتة. فهؤلاء الثلاثة لم يسجنوا أو يفرض عليهم دفع غرامة، وإنما تجاهلهم المسلمون وقاطعوهم، فلم يكلموهم أو يتعاملوا معهم. وقد كلّنت هذه عقوبة مخففة لأولئك الذين لم يقدموا اعتذاراً كاذبة كما فعل المنافقون، بل اعترفوا بتقصيرهم وعبروا عن الندم عليه والتوبة عنه. أما المنافقون فلم يتعرضوا حتى للمقاطعة! لقد تركوا بدون أي مسائلة، فهم لم يكونوا يستحقون حتى اللوم. هكذا كانت طبيعة دولة المدينة على عهد الرسالة المشرقاً (ونحن هنا لا نتحدث عن دولة الخلافة الراشدة التي أكدنا أنها كانت بداية الدولة المعهودة في الإسلام، وكان هذا جوهر طرحنا، أي التفريق بين الدولة النبوية ودولة الخلافة).

"ولقد أساء أحمد الفهم أيضاً حين نسب إلى الانحياز إلى الشيعة ووصفني بأنني واحد من أولئك "المستشرقين وأتباعهم" ممن افتننوا أكثر مما يجب بالشخصية "الثورية" لدى الشيعة. فانا لم أكن أصدر أحكاماً تقييمية حينما أشرت إلى تأثير الفكر السني السياسي بالفكر الشيعي، بل كنت أوكد على حقيقة تاريخية يستطيع أي دارس محص للتاريخ الإسلامي التأكد منها. وقد أوردت في النص أعلاه علاقة الأئمة الثلاثة الكبار بالحركات الشيعية في عصرهم وتوضيح الحقائق لا علاقة له بالتحيز. ولعل الحكم الوحيد

الذي اصدرته هو عكس ما اتهمني به احمد، لاني انتقدت مفكري السنة لتأثر:.. غير المبرر بالفكر الشيعي في هذا المجال. ولا يعني هذا التأثير ان علماء السنة لم يرجعوا الى القرآن والسنة كما يستنتج أحمد، إلا ان القرآن والسنة لا يقولون الكثير عن مؤهلات الخلفاء. وما وصل اليها في هذا الخصوص لا يتعدى استنتاجات وتفسيرات لما اجمله القرآن والسنة وتاريخ صدر الاسلام، وهي تفسيرات تم التوصل اليها على خلفية من الصراع والجدل بين المدارس المتنافسة التي كانت المدرسة الشيعية (بمعناها السابق على الطائفية كما أوضحت أعلاه) أبرزها، على الاقل في المرحلة الاولى، وهو كل ما قلت.

"ويزعم حمد انني فشلت في تقديم الدليل على قولي ان المسلمين رأوا الخليفة قائما مقام الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو على زعمي بأن الحكام الذين اعقبوا الخلفاء الراشدين كانوا لا يحبذون نصيح الناصحين. وهل تحتاج المقولة الاولى الى تدليل وتسمية الحاكم "خليفة رسول الله" في حد ذاتها أبلغ دليل على مفهوم هؤلاء للخلافة، وأنها نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيادة الامة وهدايتها؟ ثم هل يحتاج الا مكابر الى دليل على ان حكام بني امية وعماهم من امثال الحجاج وزيد ابن ابية وحكام بني العباس وغيرهم لم يكونوا يطلبون النصيحة ولا يقبلوها؟ لقد أوردت مقولة عبد الملك بن مروان حين قال في اول حج له بعد هزيمة عبد الله ابن الزبير "إنكم تكلفوننا أعمال الاولين ولا تسرون سيرتهم. والله لا اسمع رجلا

يقول لي «اتق الله» ألا ضربت عنقه". وهناك مئات الحكايات في كتب التاريخ توضح هذا السلوك، وما خفي أعظم.

«أما فيما يتعلق باعتراض احمد على انتقادي للمسلمين بسبب تقديسهم الزائد للحكام، فاني اود مخلصا لو ان احمد استشهد بمقولة نظرية او وقائع تاريخية تثبت خطأ هذه المقولة. فلا شيء أحب إلي من ذلك، ولكنني اخشى ان هذا من الصعوبة بمكان. ولا شيء ايضا أحب إلي من أن يثبت احمد (أو أي شخص آخر) خطأ انتقادي للحركات الاسلامية الحديثة وممارساتها. ولكنني احب هنا أن اؤكد أنني لم أصف الاسلاميين بالفاشية (حاشا لله)، ولكن يوسفني ان اخيب امل احمد بتأكيد ان ما اورده من اقتتان رواد الحركات الاسلامية الحديثة بالتجارب الفاشية والبلشفية تؤيده الوثائق، وتدعمه للأسف المصادر الموثوقة خلافا لما ادعى احمد، ويمكنني في هذه العجالة ان اورد حرفيا ما كتبه ابو الاعلى المودودي في هذا الخصوص، نقلا عن كتابه "القانون والدستور الاسلامي" Islamic Law and Constitution، الصادر في لاهور عام ١٩٧٩ (ص ١٤٠)، حيث يقول عن الدولة الاسلامية: "من الواضح أن الدولة من هذا النوع لا يسعها ان تحصر مجال عملها. واسلوب هذه الدولة كوني شامل ومحيط بكل مجال... فهي تسعى لتشكيل كل جوانب الحياة بقيمها الاخلاقية واصلاحاتها الاجتماعية... وإذا نظرنا إليها من هذا المنظور فان الدولة الاسلامية تحمل بعض الشبه للدول الفاشية والبلشفية". ومثل هذه المقارنات تبث الذعر في نفوسنا اليوم. ولكننا يجب ان نذكر ان المودودي اطلق هذه الاراء في عام

١٩٣٩ (جدير بالذكر ان لحسن البنا مقولات مماثلة تعود لتلك الفترة). وفي تلك الفترة لم تكن عيوب الانظمة الفاشية والبلشفية قد اتضحت حتى في اوروبا وامريكا. فرواد الاسلام معذورون في افتتانهم بها، ولكن لا عذر اليوم لخلفائهم.

"ولعل فيما سبق ما يطعنن أحمد على ان مصادرني لا عيب فيها، وكم اود لو كان العيب في مصادرني! ويتهمني أحمد بانني وقعت تحت سيطرة الغرب بصورة غير مبررة، بل يذهب الى وصف بانني من «المثقفين المستغربين». ثم يضيف: «إن المؤلف لا يخفي شكوكه حول علو الاسلام فوق الانظمة الاخرى» وانا اعتقد بانه لو لم يكن لدي اقتناع بقوة الاسلام وقيمتها لما كلفت نفسي عناء كتابة هذا الكتاب في المقام الاول. ولا اريد هنا ان ادخل في محاكمة واتهامات مضادة حول "الاستغراب"، ولكني احب ان اؤكد هنا ان المسلم ينظر في كل الافكار الانسانية، ويقبل منها ويترك. ولكن المعيار الذي يقيم به هذه الافكار هو ثوابت الاسلام. فنحن لا نرفض الافكار لانها جاءت من الغرب، كما لا نقبلها لهذا السبب فقط ايضا. والقاء الاتهامات جزافا حول "الاستغراب" او المروق هو في حقيقة الامر قهر من مناقشة الافكار موضوع الخلاف وتقييمها. فلا يهم من اين جاءت الافكار، ولكن السؤال هل هي صحيحة ام لا؟

"ما حاولته في هذا الكتاب الصغير، كما لاحظ احمد نفسه، هو تحريرك الحوار بالتدليل على ان الفكر والممارسة الغربية الحديثة حين يؤخذان ويقيمان في ضوء ما تراكم من تراث اسلامي فكري وعملي، قد يسعدان

في انارة الطريق الى الامام. وحين اقول ان الدولة الديمقراطية الحديثة تتفوق على معظم (لعل اللفظ الانسب هو "جميع") التجارب الاسلامية السياسية ما عدا الخلافة الراشدة ومقارباتها، فان هذا ليس تعميما جزافيا. فهل يجادل احد في ان الاطار السياسي الذي يوفر ضمانات قانونية ومؤسسية واخلاقية للحقوق الاساسية هو اقرب الى نموذج الخلافة الراشدة من حكم يزيد او الحجاج ممن ازهقوا مئات الالاف من ارواح العباد بدون حتى محاكمة؟ "وقبل دقائق فقط من كتابة هذه السطور كنت اطالع كتابا في علم الكلام، ورأيت في صفحة واحدة منه وقائع سلسلة معارك قتل فيها خلال اشهر معدودة اكثر من خمسين الف مسلم، من بينهم ثلاثمائة معارض مسالم قتلوا بربط كل واحد منهم الى شجرتي نخل ثم قطعه نصفين! ولعله لم يمر عام واحد على الامة الاسلامية منذ مقتل عثمان بن عفان في عام ٣٥ للهجرة لم تشهد فيه مثل هذه الصراعات الدموية المدمرة بين الاخوة. فهل نحتاج على برهان بعد هذا على ان الديمقراطية خيرة؟

"وحينما نؤكد هذا لا نريد ان نقول ان الليبرالية الديمقراطية تتفوق على الاسلام، بل نريد ان نلفت النظر الى ان المسلمين لم يتمكنوا من الارتفاع الى مستوى مبادئهم الا في فترات متقطعة ابرزها عهد الخلافة الراشدة. ونضيف ان هذا التقصير مبعثه اساسا هو غياب مؤسسات من نوع تلك التي تتمتع بها الديمقراطيات الحديثة اليوم. فلو كان للمسلمين برلمان منتخب يمثل كل فعاليات الامة ويجمع "أهل الحل والعقد" فيها منذ عام ٣٥هـ — كانت الامة نجت من حروب اهلية كثيرة، ولو تفتح عمل الشيطان كما

جاء في الأثر. وبالطبع فنحن لا نقول إن الديمقراطية هي شفاء لكل داء. كل ما نريد ان نقوله هو ان الدروس والعبر من تطور المؤسسات السياسية الحديثة وكيف نجحت في احتواء العنف والصراع داخل المجتمعات تحتاج الى دراسة متأنية. واحمد لا يخالف في قيمة المبادئ الديمقراطية من حرية وعدل واحترام للقانون وحقوق الانسان، بل انه يريد ان يقنعنا بان اصل هذه القيم هو التراث الاسلامي. والذي نختلف فيه هو كيف يمكن ان ان نجسد هذه القيم (التي تتفق على غيابها عن مجتمعاتنا) في الواقع الاسلامي اليوم. ولقد كان لاسلافنا العذر لانهم فشلوا في خلق المؤسسات التي كان من شأنها لو قامت ان تقضي على الفوضى التي ميزت اكثر التاريخ الاسلامي، اما نحن فلا عذر لنا اطلاقاً.

انتهى الرد على أنيس أحمد.

ولعله من المناسب ان اضيف هنا تعليقا حضرني ذات مرة وانا اتحدث في ندوة حول حقوق الانسان في العالم العربي. فقد نهبت الحاضرين الى انه لا جدال في ان فكرة حقوق الانسان بمفهومها الحديث هي فكرة غريبة وردت الينا من الخارج، ولكن هذا لا ينقص من قيمتها. فان الله سبحانه وتعالى يعلمنا الحكمة بوسائل كثيرة، ليس الوحي هو الوسيلة الوحيدة من بينها.

ولعل ابلغ مثال على ذلك قصة ابني آدم التي وردت في القرآن، حيث حقد احدهما على الاخر لان الله تقبل قربانه ولم يتقبل منه هو، فقتل أخاه. وكان هذا، يخبرنا القرآن، هو الاساس الذي تم التنبيه فيه على بني اسرائيل

ان قتل النفس الواحدة ظلما يعادل قتل الناس جميعا. ولكن هذا ليس
الدرس الوحيد من هذه القصة. فالقرآن يخبرنا ايضا ان الله سبحانه وتعالى
علم القاتل كيف يدفن أخاه. "فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه
كيف يواري سوءة أخيه، قال يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب
فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين." (المائدة، ٣١).

وهذه الواقعة لا تقل أهمية عن بيان حكم القتل. فهي تشرح لنا كيف ان
الله سبحانه وتعالى يعلم الناس بالقدوة، حتى بالحيوانات. وبعد هذا الا يحق
لنا ان نقول مثل ابن آدم المذكور: "أعجزنا أن نكون مثل أهل الغرب
فننظم انفسنا ومؤسساتنا السياسية بما يكفل لنا السلام والاستقرار؟" وإذا
كان الناس يتعلمون من الحيوانات، ألا نتعلم نحن من البشر؟

الاشكال عندنا للأسف ليس هو اننا لا نقلد، بل هو اننا نقلد بدون أن
نتعلم. فالاسلاميون حكاما ومحكومين قلدوا المؤسسات الغربية. فأكثر
الحركات الاسلامية الحديثة مصممة على نموذج الاحزاب والجمعيات التي
نشأت في الغرب. وفي ايران والسودان والسعودية برلمانات ومجالس شورى
ومجالس وزراء ووزارات وصحف وتلفزيون. ولكن كل هذه المؤسسات
اشكال فارغة من المحتوى، لها شكل المؤسسات الغربية ولكنها تفتقد
روحها. فبرلماننا لا رأي رها وصحافتنا تخفي اكثر مما تكشف واحزابنا
جامدة لا حيوية فيها. كل الذي نريد ان نقوله هو الا نقلد الاشكال، بل
نفذ الى الروح. فنحن لا نحتاج من البرلمانات الى مبان يجلس فيها عدد من
الناس يتحاورون، ولا من الصحف الى صفحات من الورق مسودة بالخبر.

فالبرلمانات لكي تؤدي دورها لا بد ان تكون ممثلة للرأي العام في البلاد وان تكون كلمتها مسموعة عند الشعب وعند الحكومة. والصحف ووسائل الاعلام لكي تؤدي دورها لا بد ان توفر المعلومات والرأي المستنير وان تكون صلة بين الشعب والسلطة وبين أفراد الامة وبينهم وبين العالم. واخيرا انه لمن المؤسف حقا ان يكون المرء مضطرا لأن يعيد ويكرر هذه الحقائق البسيطة والناصعة، وان تكون البديهيات موضوع جدال. فهل هناك بديل للديمقراطية وحكم القانون الا الظلم والاستبداد؟ وهل يزيّن ويبرر الاستبداد أن يكتسي لبوس الاسلام او الاشتراكية او غيرهما؟ هوامش

(1) عنوان الكتاب بالانجليزية: Who Needs an Islamic State?

عن المؤلف:

* ولد عبدالوهاب أحمد الأفندي عام ١٩٥٥ في مدينة بربر بشمال السودان.

* عمل محررا في جريدة الصحافة اليومية بالخرطوم بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٥.

* تدرب على الطيران في المملكة المتحدة (١٩٧٦-١٩٧٧) والولايات المتحدة (١٩٧٩) وعمل في مجال الطيران بالسودان حتى عام ١٩٨١.

* تخرج في جامعة الخرطوم (كلية الآداب، قسم الفلسفة) عام ١٩٨٠، والتحق بالعمل كمساعد تدريس في نفس القسم في عام ١٩٨١.

* انتقل إلى بريطانيا عام ١٩٨٢ حيث عمل محررا للشؤون الإفريقية ثم

مديرا للتحرير فنانبا لرئيس التحرير في مجلة آرابيا Arabia, The Islamic World Review،

* حصل على درجة الماجستير في الفلسفة من جامعة ويلز في سوانزي Swansea عام ١٩٨٥.

* حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدنج Reading (بريطانيا) عام ١٩٨٩.

* التحق بالعمل الدبلوماسي بالخارجية السودانية وعمل ملحقا إعلاميا
بسفارة السودان بلندن بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٤ قبل أن يستقيل للتفرغ
للكتابة والعمل الأكاديمي.

* التحق بمعهد كريستيان ميكلسون لدراسات التنمية وحقوق الإنسان
بمدينة بيرجن بالنرويج كباحث زائر عام ١٩٩٥.

* يعمل حاليا منسقا لبرنامج "الديمقراطية في العالم الإسلامي". بمركز
دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر في لندن.

* صدر له كتابان بالانجليزية في لندن عن دار Grey Seal Books

'Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan (1991)

Who Needs an Islamic State (1991)

* صدر له بالعربية كتاب «الثورة والإصلاح السياسي في السودان»، عن

منتدى ابن رشد بلندن (١٩٩٥).

فهرست

المقدمة	١
الفصل الأول	١١
الفصل الثاني	٤١
الفصل الثالث	٧٩
الفصل الرابع	١١٩
الفصل الخامس	١٤٩
الفصل السادس	١٦٧
الخاتمة	١٨٣
الملحق	١٩٥
فهرست	٢١٥
المؤلف	

DAR AL-HIKMA
Publishing and Distribution
London